نظرية النحو العربي

في ضوء
مناهج النظر اللغوي الحديث

الدكتور
نهاد الموسى

المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

نظرية النحو العربي

في ضوء
مناهج النظر اللغوي الحديث

نظرية النحو العربي

في ضوء
مناهج النظر اللغوي الحديث

الدكتور
نهاد الموسى

قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب - الجامعة الأردنية

المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

الطبعة الاولى
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

اهداء

إلى

هند

واياد وجهينة وإياس وصفوة وفَهْم

تحيّة لِصُحْبَتِهِم
ورَجْعًا لإيقاعِهِم

نهاد

محتويات الكتاب

مقدّمات ومسوّغات

بدأ هذا البحث من مطلب ضروريّ قام في نفس صاحبه : أنّ دَرْس العربيّة من الجانب العربيّ وحده يظلّ منقوصاً ، وأنّه لا بُدّ لنا ، في هذه المرحلة من استئناف النظر ، أن نتبصّر فيما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق .

وَتَشَكَّلَ اتجاهُ البحث في نفس صاحبه تَشَكُّلَه الأوّل على هيئة إحساس قويّ بأنّ كثيراً من الأنظار التي وجدها في كتب المحدثين من الغربيّين ، ولابَسَها في محاضراتهم ومقابساتهم ، يوافِقُ عند عناصر كثيرة منه ما قرأ عند النحويّين العرب مصرّحين به حيناً وصادرين عنه — فيما يقدّر الباحث — كثيراً من الأحيان .

وانطلق البحث ، خلال جُلّ مراحله ، يتوكّأ على مِثْل الحَدْس بأنّ بين مناهج النظر اللغويّ ، على اختلاف الزمان والمكان والإنسان ، قدراً مشتركاً يقع بالضرورة ، لعلّه يوازي ، على نحوٍ أو آخر ، ذلك القدر المشترك الذي يُلْتَمَس ، في هذه الأزمنة ، بين مختلف اللغات الإنسانيّة في العالم .

وكان مضمون ذلك الحدس بديلاً راجحاً عن القول بتأثيرِ تلك المناهج بعضها في بعض ، أو أَخْذِ أصحابها بعضهم عن بعض ؛ فإنّ هذا القول يظلّ — عند الباحث — تقريبيًّا لا يرقى إلى منزلة اليقين القاطع ، لملاحظات أَعْرِضُ لبعضها في سياق البحث .

ومبدأ القول بالمشترك(١) بين لغات البشر أنّ الناس جميعاً يتّفقون في أنّهم، على اختلاف لغاتهم، يمكن لهم خلال بضع سنوات من التعرّض لها في محيط الاكتساب، أن يميّزوا نظاماً مجرّداً يصدرون عنه في استعمال اللغة استعمالاً خلاّقاً متجدّداً لا ينحصر؛ إذ يستطيع كُلّ واحد من أبناء اللغة، كلّ لغة، أن يتلقّى في الموقف المناسب، على وجه الفَهْم، ما لا ينحصر من جمل جديدة لم يكن سمعها من قبل. كما يستطيع أن يصوغ، في الموقف المناسب، ما لا ينحصر من جمل جديدة لم يكن قالها أو سمعها أو وَقَفَ عليها من قبل. ويستطيع أن يَفْرِز، بتلقائيّة مكتسبة مواتية، الجُمَلَ الجائزة في مقاييسه ومقاييس بيئته اللغويّة من الجُمَل غير الجائزة أو الجملِ المُتَحَفَّظِ عليها(٢).

ولكنّ البحث عن المشترك يتخذ الآن شكلاً آخر تفصيليًّا يتمثّل في فَرْزِ كُلّ ما يمكن فرزه من لغات العالم - على اختلافها وبقطع النظر عن تصنيف العائلات اللغويّة التقليديّ - وتحديدِ الخصائص المشتركة التي تجسّد عناصر الاتّفاق وأصول التوحُّد. وقد وُضِعَت في ذلك تآليف(٣)، واستُنبِطت فيها بعض أصول ذلك التوحُّد(٤). وهذا المنحى أنشط ما يكون، هذه الأيّام، في أمريكا الشماليّة. ولكنّ القوم هناك، على عادتهم في الابتداءِ من حيث هُمْ أو من أقرب الأصول إليهم في التقليد الغربي، ثم العَوْدِ إلى تلمُّس الجذور والمرتكزات من التقليد الماضي البعيد، يجدون لهذا الاتجاه أصولاً عند ديكارت والنحويين العقلانيين

---

(١) المشترك مقابل عربيّ مقترح لِـ(Universals).

(٢) هذه ملاحظة أصبحت متعارفة، وهي من أبرز الملاحظات التي قامت عليها نظريّة التحويل والتفريع Transformational Generative Theory

وانظر في مضمون هذه الملاحظة كتاب تشومسكي (Chomsky):

Topics in the Theory of Generative Grammar P. 10

(٣) من ذلك كتاب: Universals of Language، بتحرير غرينبرغ J. Greenberg

(٤) انظر في ذلك مقالة غرينبرغ: Some Universals of Grammar with Particular Reference to the Order of Meaningful Elements المنشورة في الكتاب الآنف ذكره في الحاشية ٣.

الفرنسيين من مدرسة بور رُوَيّال [٥] ، وذلك أن هؤلاء ذهبوا إلى أن اللغة الإنسانيّة تقوم على أساس من بنية فكريّة عامّة لدى الناس جميعاً.

والأبحاث اللغويّة والفلسفية في هذا التقليد - عندهم - مدينة للنحو اللاتينيّ المعياريّ، والعقائد الرياضيّة لعصر التنوير [٦] . وهي - عندنا - ممّا هجس بشيء منه المبرّد [٧] ، وابن الخبّاز [٨] ، بل قرّره الفارابي [٩] تقريراً صريحاً.

وهذا المثال الذي يبتدرنا منذ البدء، مثال القول بالمشترك وكيف يبدأ اليوم كأنّما هو ينبثق من فراغ، ثم تكون له، فيما يلتمس القوم، أصول في التقليد

---

(٥) Port Royal.

(٦) انظر في هذا: Chomsky: Cartesian Linguistics
و Hartmann & Stork: Dictionary of Language and Linguistics
وجون سيرل: تشومسكي والثورة اللغويّة. الفكر العربيّ. العددان ٨ - ٩ ص ١٣٥ وزكريا إبراهيم: مشكلة البنية ص ٧٥.

(٧) يقول المبرّد في بدء البدء من المقتضب: «فالكلام كلّه: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى. لا يخلو الكلام - عربيًّا كان أو أعجميًّا - من هذه الثلاثة».

(٨) ويقول ابن الخبّاز: «ولا يختصّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب ؛ لأنّ الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عقليّ، والأمور العقليّة لا تختلف باختلاف اللغات». شرح شذور الذهب ص ١٤.

(٩) وذلك في تضاعيف البابين اللذين عقدهما لعلم اللسان وعلم المنطق من كتابه (إحصاء العلوم). ويشبه محتوى الباب الأول الذي عقده لعلم اللسان أن يكون تصوّراً موازياً في جملة عناصره لعلم اللغة بمفهومه الحديث إن لم يكن منطلقاً من منطلقاته على وجه التاريخ. وانظر: عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات ١٩٧١، المجلّد الأول، الجزء الأول ص ٥٤، ٥٧ وما حولهما. لكنّنا نقتصر في هذه المعالجة على «النحو» ولا نتّسع فيها إلى المدى الأوسع، علم اللغة. ونتوقّف هنا على ما يرد في تضاعيف البابين المشار إليهما من إحصاء العلوم، وذلك مثل تقريراته عن «ما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلّها» و«الألفاظ الدالّة في لسان كلّ أمّة» و«علم اللسان عند كلّ أمّة» و«أنّ النحو يعطي قوانين تخصّ ألفاظ أمّة ما، ويأخذ ما هو مشترك لها ولغيرها...» و«علم النحو في كلّ لسان».

انظر: إحصاء العلوم ص ٥٨، ٧٦، ٧٧. واللسانيّات ١٩٧١، المجلّد الأول، الجزء الأول ص ٥٢ وما بعدها وخاصّة ص ٥٨ وحاشية ٧٤ منها.

الغربي ، ولكن لا يصدرون عنها ابتداء ، ثم نجد له نظيراً في «أنظار» العرب في دولة الإسلام ، هذا المثال يشبه أن يلخّص القضيّة في بعدها الأوّل – طلب المشترك بين اللغات – تلخيصاً مكثّفاً إذ إن محور القضية المطلق هو أحد أمثلتها وشواهدها.

ومن مسوّغات هذا البحث ، فيما تراءى لي ، أنّ الناظر في اللغة ، من حيث هي ظاهرة إنسانيّة تتشخّص في عيّنة دالّة من أمثلتها ، يشبه من بعض الوجوه ، ابن اللغة الذي يتعرّض لها ، أو لعيّنة من أمثلتها ، خلال بضع سنوات من سنواته الأولى ؛ ذلك أن ابن اللغة – لا شكّ – يستخلص لنفسه نظام لغته ؛ يميّز حدود الوحدات اللغويّة فيها – على مستوى البنية الصرفيّة – ولا يخلط خلط من تلتبس عليه تلك الحدود ، ويميّز دلالات الألفاظ ووجوه استعمالها ، ويميّز أصول تركيب الجمل فلا يركّب جملة إلاّ أن تكون مقبولة لدى سائر أبناء اللغة ... الخ ويتّفق أبناء اللغة في ذلك على حدّ سواء.

إن قدراً من ذلك – في افتراضي – ينبغي أن يكون من حظّ الباحث في اللغة ، ولعلّه يستوي في هذا القدر أن يكون الباحث من أبناء اللغة وأن يكون ممّن صرفوا همّهم وطاقتهم إلى النظر فيها من أبناء غيرِها. فإذا كان لابن اللغة فضل على غيره من هذه الجهة في أنّه يستطيع أن يتكئ على «حدسه» في كثير من صور التقدير ، فإن لغير ابن اللغة حَدْساً آخر من لغته ، وهي لغة إنسانيّة يجمعها بكلّ لغة أخرى قدر مشترك[١٠] ، وفَضْلاً في أنّه ينظر في لغةِ غيرِهِ من خارج دائرة الإلف ، ومن بُعْدٍ كافٍ يهيّئ له رؤية أوضح.

ويُؤنِسُني على المغامرة بتَطَلُّبِ هذه الغاية ما أَجِد من أمر البحث اللغوي في

---

(١٠) إنّ ما يوهِم هنا بالدَّوْر في هذه المسألة يشبه أن يكون بَدَهيّة ضروريّة لا بدّ من التسليم بها ، ولا ضير!

الغَرْب ، وذلك أنّه متسارع كأنّما يتوالد في متواليات ، وله بريق ملوّن ، وتسميات مستحدثة يخيَّل إلى المرء أنّها لم تترك وجهاً في الظاهرة اللغويّة إلاّ تفرّسته . ولكن البحث اللغويّ ، على الرغم من ذلك ، لا يتلبّث ولا يتروّى ، والباحث هناك يبدأ أو يكاد يبدأ من حيث هو ، أو من حيث أساتذته الذين لابَسَهم حسب ، وقلّ أن يتوقّف المشتغلون بالنظريّة اللغويّة إلى الأعمال المتقادمة لِمَنْ سبقوهم حتى في «التقليد» الغربيّ ، بَلْهَ أن يلتفتوا إلى أعمالٍ خَلَتْ في أمم أخرى ، إلاّ أن تكون انطباعات غامضة لا يصدرون عنها صدوراً واضحاً محدّداً جادّاً .

وتظهر نظريّة النحو التحويليّ ، ويتبيّن أنّ بينها وبين بعض الأنظار اللغويّة التقليدية وجوهَ اتّفاق ، فيتوقّف صاحب النظريّة إلى هذه المسألة محاولاً تعقّبها باقتضاب من غير أن يقرّر أنّه صدر عن تلك الأنظار عارفاً بها . وهكذا يظهر البحث النحويّ – غَيْرَ حقٍّ – كأنّما هو ابتداء نشط من نقطة الصفر ، ونظرات إلى الوراء تستمدّ تعضيداً من الماضي أو تعلن عن مطلب الانسجام معه !

وهذه الحال تشير إلى أن البحث اللغويّ يتكرّر كثير من أنظاره اتّفاقاً ، في حركة عكسيّة أو دائريّة ؛ إذ لا نبدأ من حيث انتهى الآخرون فيكون جهدنا استدراكاً وتكملة ، بل نبدأ من النقطة الضيّقة الحرجة مزهوّين بموقعنا وموقع اللحظة التي نعيش ثم نتبيّن أنّنا لم نكن سابقين سبقاً مطلقاً ، وأن البحث اللغوي لم يبدأ بنا ، وأن كثيراً من أنظارنا قد تقدّمنا إليها قوم آخرون(١١) .

---

(١١) ولعلّ من النافع ذكره على هذا الصعيد أن كاتب هذه السطور لَقِي ، في حلقة الدراسات اللغويّة في جامعة نيويورك ١٩٧٦ وحلقة الدراسات اللغويّة في جامعة هاواي ١٩٧٧ ، لاديسلاف زغوستا Ladislav Zgusta صاحب Manual of Lexicography وكان يدير حلقة في فنّ صناعة المعاجم Lexicography ، وشارل فلمور Charles Filmore وكان يحاضر في علم الدلالات المعجميّ Lexical Semantics . وقد عالج الرجلان نماذج من استعمالات المفردات في مجال دلاليّ محدّد ، وعرض فلمور خاصّة أمثلة من مفردات الدلالة على الزمان ، والمكان ، والاتجاهات المكانية ، والقضاء الجنائيّ ، والحركة ، والشعور ، والألوان الخ =

وقد عرض هذا في البحث اللغويّ الحديث غير مرّة، حتى أصبح القوم يقرّرون أنّ بعض الكشوف والإضافات المستحدثة في النظر اللغويّ، عندهم، قد تكون تكراراً وقولاً مُعاداً من حيث لا يعلمون(١٢)، بل أصبحوا يقرّرون أن نظريّاتهم ذات البريق لم تنبثق من الفراغ، ويحاولون أن يلتمسوا أصولها في التقليد الغربي، ويعترفون بأنّهم لم يقفوا على جهود اللغويين غير الغربيين مع أنّهم موقنون بأنّها تنطوي على أنظار قيّمة(١٣)!! (هكذا).

ويقرّر روبنز (Robins) في مقدّمة تاريخه الوجيز لعلم اللغة أنّ تاريخ الدرس اللغويّ في التقليد الغربيّ نفسه لم يستكمل، وأنّه ما تزال هناك ثغرات تعتري المعالجة التاريخية الكاملة. ويعترف بأنه إذا نظر الناظر إلى البحث اللغوي خارج أوروبا، وهو البحث الذي اعتمد عليه الأوروبيون وأفادوا منه كثيراً، وجد أن الحاجة ملحّة إلى عرض ذلك وبيانه، ثم يستشعر أن العمل اللغوي عند الصينيين، والعرب، والهنود قد درس دراسة مستقصاة، ولكن من موقعه في السياق الثقافيّ والتاريخ الأدبيّ لتلك الشعوب، كما يستشعر أهميّة الربط بين هذه الجهود جميعاً في سدّ ثغرة رئيسة في فهم التاريخ الثقافي للعالم(١٤).

= واستقصى في كلّ مجال بعض مفرداته وصور استعمالها والمواضعات المتعارفة في ذلك. وحين ذكر لهما الباحث أنّ في تراث العربية أعمالاً معجميّة تطوّرت عن (رسائل) كانت كلّ منها تقوم على (موضوع) أو طائفة من (المعاني) وتستقصي في مفرداته (أو مفرداتها) وما يكون بينها من فروق لطيفة، وتحدّد لكلّ منها موضعه في الاستعمال مع استقراء ذلك كلّه في كلام العرب وأشعارهم الخ وأنّ هذه الرسائل قد استوت، فيما بعد، في معاجم أصبحت تعرَف بمعاجم المعاني وأن أحدها (المخصّص) يتقوّم في سبعة عشر مجلّداً، حين ذكر لهما الباحث ذلك انعقدت عيونهما بالدهشة أن يكون ذلك كان!

(١٢) Jankowsky: The Neogrammarians (Introd.)

(١٣) Grinder & Elgin: Guide to Transformational Grammar P.30

(١٤) Robins: A short History of Linguistics

وواضح أنّ روبنز يترك أمر العلاقة التاريخيّة غائماً؛ فهو يثبت أنّه كانت «إفادة» أفاد الغربيون بها من البحث اللغوي خارج أوروبا، لكنّه يَضع تلك الإفادة في إطار تأريخ لم يستكمل بل لم يوضع البتة.

إن هذا المعنى واستشعار الغربيين إيّاه يهيّئ للبيان عن أنظار النحويين العرب مكاناً طبيعيًّا في سياق البحث اللغوي في العالم. ويصبح لذؤابتي سيبويه، وعمامتي ابن الأنباري وابن هشام وأضرابهم موقع مقرر، ومنزلة جليلة، وترتيب متّسق بين القبّعات الغربيّة، على وجه التقدّم والسبق والتأثير، أو على وجه الموازاة والتقابل، ولنسا نتخذ غيرهم مقياساً لعظمتهم أو دليلاً مطلقاً عليها. إنّما نقصد إلى البيان عن أنظارهم انتصافاً، ونتخذ المقابلة خطّة ومنهاجاً.

وواضح أنّ في عنوان البحث تجوّزاً كبيراً؛ فالأمر في هذا البحث لا يعدو المقابلة بين «أنظار» و«اتجاهات» و«ملاحظ» و«معالجات» تهدّى إليها النحاة العرب، وهي في الوقت نفسه ممّا أخذ به غيرهم في التقليد الغربي سواء أكان ذلك على وجه التوارد الذي يقع بالضرورة أو على وجه التأثر المحقّق بالتاريخ الصحيح[١٥].

وهكذا فإنّ نظريّة النحو العربي هنا صورة مستكنّة مقدّرة تومئ إليها بعض ملامحها. وليس من قصد هذا البحث أن يقيم تلك الصورة على سبيل التاريخ بالمعنى المتعارف، كما أن البحث لا يستغرق على وجه العرض التاريخيّ الشامل المتسلسل مناهج النظر اللغويّ الحديث، إنّما يتوقّف إلى بعض ملاحظاتها الرئيسية، واتجاهاتها، ومناحي تفطّنها في سبر أغوار الظاهرة النحوية وتقليب النظر في وجوهها.

إنّه من المفارقات اللطيفة أنّه يمكن لنا أن نوضّح كثيراً من المسائل التي تبدو تاريخيّة محضة بتصوّرات حديثة نجمت بعدها. ولعل هذه الوجهة – التي قد تستنكر في البحث – ضروريّة على نحو أو آخر؛ ذلك أنّه ليس في وسع مَنْ يتصدّى للظواهر التاريخيّة أن ينفكّ عن تكوينه الذاتيّ، ومنطلقات عصره، ومقوّمات نظرته إلى الأمور. ويشبه هذا أن يكون أمراً لازماً لكتابة التاريخ على نَحْوٍ ما.

---

(١٥) انظر في ذلك حاشية الكلام على (ما ينحصر وما لا ينحصر) من هذا البحث.

ويظلّ هذا البحث - على كلّ حال - مقابسة جدليّة، وليس بمقابلة تاريخيّة إلا بمقدار ما تهيّئ له الملاحظة المتقدّمة.

وحقّاً أنّ للتاريخ فضل البيان المنسجم عن الظواهر في سياقها الخاصّ، ولكنّ كثيراً من ظواهر التاريخ ووقائعه إنّما تكتسب دلالاتها الخاصّة حين يَنْجُم سياق مستَحْدث مختلف يرشّحها لذلك.

فحين ظهرت نظرية النحو التحويليّ التفريعيّ(١٦)، واستوت على يدي العالم اللغوي الأمريكيّ تشومسكي في مطالع النصف الثاني من هذا القرن، فملأت الدنيا وشغلت الناس، وظفرت بمنزلة متميّزة فذّة بين مناهج النظر اللغوي في العالم قديماً وحديثاً... أصبحت كلّ نظريّة لغويّة أخرى تحاول أن تحدّد موقعها وفقاً لدرجة علاقتها بأنظار تشومسكي في مسائل بأعيانها(١٧).

ولعلّ المزلق الخطير لهذه الدراسة منبثق من أحد المحاذير الحتميّة لدراسة اللغة باللغة وخاصّة عند اختلاف اللغات. فهذا البحث يسحب مصطلحات جديدة على مفهوماتٍ قديمة عبّرت عنها مصطلحات خاصّة، أو مفهوماتٍ حُيِّتْ بصورة ضمنيّة في أعمال النحويين العرب. ولكنّ قَدَر البحث في اللغة باللغة أن يعيش هذه المجازفة ما دامت لا تخرج بمفهومات الأشياء عن حقائقها المركزية؛ فإنّ رؤية الأشياء باللغة تظلّ مشوبة بالظلال الهامشيّة الخاصّة، بالضرورة. ويكفينا في امتحان هذه القضيّة والحكم بقبولها أو ردّها أن نتّخذ التفاهم المتبادل معياراً.

ولعلّ هذا الإشكال لا يمضي إلى أبعد من الإيهام والإلباس الذي تورده

---

(١٦) أخذت في ترجمة شطر من هذا المصطلح بما أخذ به عبد الرحمن الحاج صالح في أبحاثه بمجلّة اللسانيات. ومعروف أن النحو التحويلي التفريعي ترجمة: (Transformational Generative Grammar)، وكان عبد الرحمن الحاج صالح جعل (التفريعيّ) بإزاء Generative، وهو أمر قد ينازع في دلالته بعض الناس، ولكن أمر الاصطلاح يحتمل قدراً من التحكّم، بالتوكؤ على دلالات غير متطابقة بالضرورة.

(١٧) Lyons: Chomsky P.9

المصطلحات الحديثة على المشتغلين بهذا العلم؛ فإنّ الشكوى من فوضى المصطلحات وتداخلها قائمة في البحث اللغوي حتّى في هذا النطاق المتعاصر(١٨).

وقد وضع بانيني (Panini) الهندي نحو السنسكريتيّة بلغته، ومنهجه، وفي سياقه الثقافيّ التاريخيّ الخاصّ، ثمّ خلَف بعده في المعاصرين من صنّف نحوه في «النحو الوصفيّ»(١٩) ومن التمس فيه تقنية (Technique) وصفيّة(٢٠)، ورأى تشومسكي أنّه يمكن اعتباره قطعة من النحو التحويليّ(٢١). هذا على افتراق ما بين «الوصفيّة» و«التحويل»، ولكنّه تاريخ اللغة لا ينفكّ عن صورته في نفوس مؤرّخيها.

ويتّصل بهذا المُشْتَبَه في لغة البحث مشتبه منهجيّ ذو طبيعة أخرى. وذلك أنّنا نقبل في العادة أن يفترض الباحث أنّ أمثلة الكلام تكون أوّلاً، وأنّ القواعد التي تصفها أو تفسّرها تكون ثانياً. وإذن فقد تكلّم العرب، كما تكلّم غيرهم، قبل أن يضعوا قواعد كلامهم. ومعلوم أنّ امرأ القيس وأقرانه قد تقدّموا على سيبويه وأقرانه من هذه الجهة في الترتيب الزمانيّ، ومن هذه الجهة في ترتُّب «القواعد» على «النصوص».

ونقبل في العادة أن يفترض الباحث أنّ كتب النحو تكون أوّلاً، وأنّ «الأصول» التي توضَع وفقاً لها تلك الكتب تكون ثانياً. وإذن فقد ألّف سيبويه والمبرّد وابن السرّاج قبل أن يستخرج ابن جنّي وابن الأنباري «أصول» النحو.

وهكذا يصبح التسلسل واضحاً للنظرة الأولى!

---

(١٨) انظر في بيانٍ عن بعض وجوه هذه المشكلة:
Hartman: The Language of Linguistics P. II
ومحمود السعران: علم اللغة ص ٨٦ – ٨٧.

(١٩) محمود السعران: علم اللغة ص ٣٤٧، ٣٦٣.

(٢٠) Misra: Descriptive Technique in Panini

(٢١) Chomsky: Aspects of the Theory of Syntax P.V

ولكنْ تقوم، عند هذه النقطة، ملاحظات لم نَعْتَدْ على أنْ نأْبَهَ لها. وهي ملاحظات تغرينا بترك التسليم بهذا التسلسل على علاّته، وتطرح تساؤلات عن أمثلة الكلام التي كانت تصدر عن العربيّ: هل كانت تصدر بلا «قواعد» تلقائية، -وتساؤلات عن قواعد سيبويه[٢٢] لتلك الأمثلة: هل وضعها بلا «أصول» نظريّة استظهرها وصدر عنها.

فإذا استقام هذا الاعتراض تبيّن لنا أنّنا نتحرّك في دورة غامضة متداخلة لا في نسق واضح متسلسل، وتبيّن لنا أنّنا نعرج في طبقات مستديرة ثلاث: وَسَط كلاميّ مستفيض ترتدّ كلّ واحدة من جُمَله إلى «نظام مثال» في الدماغ، وكتابٍ نحويّ عريض تجهد قواعده أن تصف ذلك «النظام - المثال» وتفسّره، ونظريّة نحويّة تكشف لنا عن أصول الوصف والتفسير، أو عن عناصر «المنهج» أو عن قواعد القواعد. ولكنّ هذه الطبقات تنداح في دوائر متداخلة ولا تتتابع في خطّ مستقيم. فالجمل والعبارات التي يجري بها الاستعمال تشكّل بدءاً على محيط الدائرة الأولى ولكنّها تتّصل في مدارها بنقطة بدء أخرى هي «قواعد» يصدر عنها المتكلّم. وتفضي بنا القواعد إلى دائرة ثانية تكون القواعد فيها نقطة بدء ولكنّها تتّصل في مدارها بنقطة بدء أخرى هي الأصول النظريّة، وما أشبه هذه الدوائر المتخيّلة بطبقات كروية ثلاثٌ متداخلة من الزجاج الملوّن. تتعيّن كُلّ طبقة تقريباً ولكن يكون بين كل اثنتين منها ثم يكون بين كلّ واحدة منها وسائرها تَعَاكُسٌ وتأثير متبادَل.

ويعرض في سياق التداخل مثل هذا التساؤل: هل تصدر «القواعد» عن أمثلة الكلام بالضرورة التلقائيّة كما تصدر أمثلة الكلام عن «النظام - المثال» الكامن في عقول أبناء اللغة ثم يكون الفرق بين المثالِ اللغوي الكامن في العقل ومجموعةِ القواعد التي تشكّل النحو ناتجاً عن تدخُّل اللغة في الحالة الثانية؟ وهل

---

(٢٢) مثلاً.

يكون أمر العلاقة بين الأصول التي يصدر عنها النحويّ والأصول التي يستخرجها أصحاب النظرية موازياً للعلاقة الأولى - علاقة القواعد التي يصدر عنها أبناء اللغة بالقواعد التي يستنبطها النحويّون - مع إيغال ما في التجريد واتّخاذ لغة أخرى أشدّ تركيباً هي لغة المصطلحات ؟

إن الصورة التقريبية التي استوت لنا ملامحها عن النظرية النحويّة تستمدّ من تلك المظاهر الثلاثة : أمثلة الكلام وكتب النحو وكتب الأصول. وتستند إلى التداخل المتكامِل بينها.

ولعلّ في هذا البيان عن مشكلة العلاقة بين تلك المظاهر الثلاثة تسويغاً للخطّة التي اتّبعتها في البحث ؛ فإنني أقمت مقابلاتي في مواضع كثيرة على أمثلة من معالجات للنحويين العرب قدّرت أن أصولها متلاقية مع أصول في مناهج النظر اللغويّ الحديث. وهي مقابلات توازي بين عمل واضعي النحو، وقد صدروا، فيما ظننت، عن أصول قدّرتها، وعمل واضعي نظرية النحو، وقد قرّروا أصولها تقريراً.

وأنا عارف بالمفارقة المستهجنة الناجمة عن المقابلة بين منهج النظر النحويّ عند العرب، ومناهج النظر اللغويّ الحديث ؛ لِما اكتنف كُلاًّ منهما من ظروف مغايرة وسياق تاريخيّ ثقافيّ خاصّ. ولكنّ لي في منهج التحليل التقابلي (Contrastive Analysis) الذي يجازف بالمقابلة بين لغات لا تربطها علاقات الأسر اللغوية المتعارفة مُستأنساً ؛ فإنّه إذا كانت تلك المقابلة تهيّئ ضرباً من المدارسة يعين على فهم الظاهرة اللغويّة، فإنّ هذا اللون من المقابلة قد يعين على فهم طبيعة «النظر» في الظاهرة اللغويّة.

وممّا يُغْرِي الباحث بهذه المجازفة أنّه يجد موضوعَي المقابلة ينتظمها مناخان متقاربان. ذلك أننا إذا تجاوزنا عن خصوصيات السياق التاريخي والثقافيّ لكلّ منهما، وجدنا البحث اللغويّ الحديث يضارع البحث اللغويّ عند العرب، من

جهةٍ أنّه يستوي لكلّ منهما تراث عريض مستفيض تَقلّبَ خلاله في مراحل تأثّر أثناءها بالمعطيات الثقافيّة وما تَهيّأ معها من أدوات حادثة، وعَرَضت فيه ردود فعل، وتطاوَل الزمان على الاشتغال به، وتَعَدَّدَتْ الفعاليات على نحوٍ أمكنَ من امتحان الظاهرة اللغوية امتحاناً خصباً، حتى إن التحفّظ على القول بوجود مدارس نحوية في العربيّة يساوقه تحفّظ على القول بوجود مدارس في البحث اللغويّ الحديث(٢٣)، إنّما هي فعاليات متنوّعة متكاملة ترتبط ببيئات معيّنة في أزمان معلومة.

ويتعيّن عليّ أن أُضمّن هذا الاستفتاح احتراساً؛ إشارة اعتراف بالجهد الخصب المتبصّر الذي بذله الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في أبحاثه بمجلّة اللسانيّات، إذ تتبع فيها تاريخ علم اللسان الحديث في التقليد الغربيّ، وقرنه، حيث كان توافق أو تفوّق، بنظائره وأشباهه في تراث الدرس اللغوي عند العرب. وقد وقفت على بعض عمل الرجل وأنا أُناهز الفراغ من هذا البحث. وعلى الرغم من استئناسي ببعض ملاحظاته، وقد أشرت إلى ذلك في مواضعه، فإنّي لم أورد كثيراً منها في سياق هذا البحث، على أنّ كثيراً من هذا الكثير ينهض دليلاً على

---

(٢٣) انظر في التحفّظ على القول بوجود مدارس في تاريخ النحو العربيّ:
ابراهيم السامرائي: في النحو العربي: نقد وبناء ص ٦٠، وسعيد الأفغانيّ: من تاريخ النحو ص ٩٥. وانظر في التحفظ على القول بوجود مدارس في البحث اللغويّ الحديث وخاصّة في أمريكا حيث يزدهي البحث اللغوي بنشاط مستأنف فذّ:
Hamp: American Scools of Linguistics, in Linguistics P. 272
وتشبه «المدرسة» في الاستعمال الاصطلاحي الجاري أن تكون بيئة مكانيّة أو ائتلافاً زمنيًّا. ومن الطريف أن البنيوية اللغويّة المعاصرة تواجه موقفاً مقارباً؛ إذ اختلفت تعريفاتها «من (مدرسة) إلى أخرى» كما أن «النموذج اللغويّ» لها «قد تمّ تصوّره على أنحاء مختلفة لدى الباحثين اللغويين المختلفين» حتى ليذهب هذا الاختلاف ببعضهم إلى أن «البنيويّة اللغويّة لا تمثّل مذهباً موحّداً متجانساً، أو حركة فكرية جامدة، بل هي أقرب إلى أن تكون مناخاً فكريًّا علميًّا تتسّمه جماعة من اللغويين المتعدّدين...» مشكلة البنية ص ٧٧.

الدعوى التي أنا بصددها، تجنُّباً لتكرير أقوال وقف عليها الناس عنده وليست بحاجة إلى التكرير تعضيداً. وقد تعذّر عليّ أن أقِف على سائر أبحاث الدكتور عبد الرحمن وخاصّة ما كان بصدده من تخصيص باب واسع لمذهب تشومسكي في النحو التفريعي و«تحليل كلّ المناهج والتقنيات الدقيقة التي يستعملها الآن علماء اللسانيّات» وكذلك كتابه «علم العربيّة وعلم اللسان العام» على الرغم من اتصال طلبي لذلك كلّه من غير وَجْه!

ولعلّ المَشْبَه بين ما أنجزه الدكتور عبد الرحمن وما أحاوله أن يكون من التوارد الذي لم يكن له بُدّ أن يقع، وخاصّة في مثل هذه الظروف التي يحياها مَنْ يشتغلون بعلم العربيّة فيعرفون لعلمائها الأوائل جهدهم الخصب الموصول وأنظارهم اللطيفة، ثم يقفون على وجوه من البحث اللغويّ الحديث الذي بثّ في النظر اللغوي روحاً مستأنفة متواترة الفعالية.

وعسى أن يكون العملان يتوافيان على التكامل لا على التكرار وأن يكون مطلق الشبه (لا أمثلته المحدّدة!!) دليلاً آخر في الدعوى التي أصدر عنها في هذ البحث.

وقد يظهر أنّ مُنْتَهَى همّتي في هذا البحث أن أجعله رَجْعاً خافتاً في (أسطوانة) التغنّي بالتراث. ولعلّ هذا قَصْدٌ يتأدّى إلى بعض الناس أنّي أردته، وهو قصد أصبح مكروراً معاداً بِصُوَر مباشرة؛ وليت هذا البحث، إذا كان يؤدّي إلى مثل هذا الانطباع، يكون مثلاً من دعوى مقنعة لا مجرّد شعار مُعْلَن عريض.

ولا ريب أنّ وَضْع النحو العربيّ في إطار جديد يتقابل فيه القديم العربي والحديث الغربيّ يُسْعِف في تجديد إحساسنا بالنحو العربيّ في مفهوماته ومنطلقاته وأبعاده بعد طول إلفٍ به في لغته الخاصّة ومصطلحه الخاصّ ومنهجه الداخليّ.

ويتعيّن عليّ، على كلّ حال، أن أشكر للجامعة الأردنيّة أن هيّأت لي، إذْ

منحتني إجازة تفرّغ علميّ للعام الجامعي ١٩٧٨/١٩٧٩، فرصة لمعاناة النظر في هذه المسألة وتجربة العمل في بحثها.

وأشكر، أيضاً، للصديقين الفاضلين الدكتور هاشم ياغي والدكتور محمد حسن إبراهيم؛ إذ نظرا في الصورة النهائيّة لهذا البحث وعلّقا عليها ملاحظات لطيفة أَفَدْتُ منها على قَدْر ما أَطَقْتُ.

□□□

١ - أصول من البنيويّة

والبنيويّة (Structuralism) -كما هو متعارف- منهج في النظر اللغويّ خَلَفَ المنهج التاريخيّ المقارن بين اللغات[١]. وهي تقوم -في نسيجها الرئيس عند فردينان دي سوسير، الأب الحقيقي للحركة البنيويّة[٢]، على أنّ «موضوع علم اللغة الوحيد والصحيح هو اللغة معتبرة في ذاتها ومن أجل ذاتها» «يدرسها من حيث هي لغة، يدرسها كما هي، يدرسها كما تظهر» و«يدرسها لغرض الدراسة نفسها، يدرسها دراسة موضوعيّة تستهدف الكشف عن حقيقتها»[٣].

والنحو في إطار هذا المنهج «شكليّ أو صوريّ؛ إنّه ينظر إلى الصور اللفظيّة المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنّفها على أسس معيّنة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعيًّا»[٤].

---

(١) انظر في البيان عن مبدئه ومعالمه في الغرب: السعران: علم اللغة ٣٦١ -.

(٢) زكريا إبراهيم: مشكلة البنية ص ٤٧.

(٣) السعران: علم اللغة ص ٥٢ - وزكريا إبراهيم: مشكلة البنية ص ٤٨.

(٤) السعران: علم اللغة ص ٢٢٥. ونواجه هنا لَبْساً هو أولى نتائج اختلاط المصطلحات واختلاف المُصْطَلِحين (انظر في هذا: مشكلة البنية ص ٧٧). فهذا التقرير الذي أثبتناه يجعل البنيويّة صوريّة، وهو يُعْتَبَر من بعض الوجوه ضرباً من «الخلط الذي طالما وقع فيه كثيرون حينما التبست عليهم البنيوية بالنزعة الصوريّة، وكأنّ كُلّ ما يهدف إليه المنهج البنيويّ هو مجرّد الوصول إلى =

وقد تبلّرت البنيوية ، في أوروبا ، فيما يشبه ردّ الفعل ، استدراكاً على المنهج التاريخيّ المقارن ، والتفاتاً لوجه آخر من النظر في اللغة الحيّة نظراً آنيًّا شموليًّا[٥] . أمّا البنيوية ، في أمريكا ، فقد تبلّرت ، بصورة رئيسيّة ، من خلال عمل اللغويين هناك في وصف اللغات الهندية الأمريكيّة[٦] . وهما – البنيوية في أوروبا والبنيوية في أمريكا – متلاقيتان إلى حدّ كبير ، وإن يكن المنشأ وسياق التطوّر مفترقين ، وخاصّة أن البنيوية في أمريكا قد غلبت عليها النزعة الصوريّة .

وليس من همّة هذا البحث أن يؤرّخ[٧] للبنيوية . إنّما أقتصر هنا على أن أعرِض لأصلين من أصول التحليل التي أفرزتها البنيوية وعرفت بها وخاصّة في أمريكا ، وهما : التحليل إلى المؤلِّفات المباشرة[٨] (Immediate Constituent Analysis) ، والتوزيع (Distribution) . وهما أصلان يتمايزان ثم يتكاملان ؛ فقد اعتمدت (مدرسة)[٩] بلومفيلد (Bloomfield) ، مثلاً ، في دراسة التركيب النحويّ ، على تمييز أنواع المؤلِّفات المباشرة للجُمَل بملاحظة قوانين التوزيع[١٠] . وذلك كلّه في إطار التحليل البنيويّ أو الوصفي المتزامِن للّغة[١١] . ثم

= ضرب من الصياغة الصوريّة » ؛ ذلك أن البنيوية اللغويّة – عند هذا الفريق الثاني الذي يفرق بين البنيوية والصوريّة « لم تقتصر على الاهتمام بالسيميولوجيا (... علم الدالآت) ، بل ... اهتمت أيضاً بالسيمانطيقيا (... علم المدلولات) » . مشكلة البنية ص ٤٣ .

(٥) مشكلة البنية ص ٥٢ وعلم اللغة ص ٢٦٢ – ٣٣١ .

(٦) عبد الرحمن الحاج صالح : اللسانيات ١٩٧٢ ، المجلّد الثاني ، ٥٧/١ وزكريا إبراهيم : مشكلة البنية ص ٥٨ ، ومحمود السعران : علم اللغة ص ٣٧٧ .

(٧) انظر في تأريخ البنيوية وسياقها العامّ : عبد الرحمن الحاج صالح : اللسانيات ١٩٧٢ ، المجلّد الثاني ، ٣٤/١ وما حولها .

(٨) هذه ترجمة مقترحة يظهر أنّه قد يكتب لها رواج يُدْخِلها في حدّ الاصطلاح . ولم نجد بأساً أن نأخذ فيها بما أخذ به ريمون طحّان في الألسنية العربيّة ص ٥٠ سعياً نحو توحيد المصطلحات (المقترحة) واستقرارها .

(٩) مع التحفّظ اللازم على هذا المصطلح أن أستعمله بدلالة مطلقة .

(١٠) Ivic : Trends in Linguistics P. 204

(١١) انظر في أصول تعاقب مصطلَحَي البنيويّة والوصفيّة : مشكلة البنية ص ٥٣ .

أَغْرِض ، إلماحاً ، لِمَلْحَظٍ ثالث تَميّزَ في إطار البنيويّة وهو المُعْلَم (Marked) وغير المُعْلَم (Un-marked) ، ورابعٍ يمثّل واحداً من امتدادات مدرسة بلومفيلد وهو الخانيّة ، نسبةً إلى الخانَة ، (Tagmemics) .

(أ) التحليل إلى المؤلِّفات المباشرة

ويقوم هذا المنهج على مقولة مؤدّاها أنّ الجملة ليست خطّاً أفقياً من كلمات متتابعة ، وإنما هي نسق منظوم على نحو مخصوص .

ويتوقف فهمنا للتراكيب ، في شطر كبير منه ، على هيئة نَظْم الكلم ؛ ذلك أن كثيراً من الجُمل المُلْبِسة التي تحتمل الواحدة منها معنيين أو أكثر إنما يرجع اللَّبس فيها إلى هيئة النظم وَسَمْتِه .

فإذا قلت : انتظرني عند بابِ المتحفِ الجديد ، احتملت الجملة معنيين :

– أن يكون (الجديد) صفة لِـ (باب ...) ، وإذن يكون المعنى : الباب الجديد للمتحف ، – وأن يكون (الجديد) صفة لـ (المتحف) ، وإذن يكون المعنى : باب للمتحف الجديد .

فإذا أردنا المعنى الأول جئنا بهيئة النظم على هذه الصورة :

انتظرني عند باب المتحف/الجديد .

وإذا أردنا المعنى الثاني جئنا بهيئة النظم على هذا النحو :

انتظرني عند باب/المتحف الجديد .

وواضح أنّ حركات الإعراب وغيرها من القرائن لا تُسعِف هنا في نَفْي

اللَّبْس ؛ ذلك أنَّ (باب) و (المتحف) كليهما وردا مجرورين . ولو اختلفت حركة إعرابهما ، مثلاً ، لَتَعَيَّنَت الصفة لأحدهما وفقاً لحركة الإعراب[١٢] .

وإذا قلت : طلبت إليه أن يمرّ بي صباحاً ، احتمل التركيب معنيين ، كذلك :

– أن تكون (صباحاً) ظرف زمان لـ (طَلَب) ، وإذن يكون المعنى : طلبت إليه صباحاً أن يمرّ بي (حين يتيسر له ذلك ، مثلاً) .

– وأن تكون (صباحاً) ظرف زمان لـ (يمرّ) ، وإذن يكون المعنى طلبت إليه (في وقت ما) أن يمرّ بي صباحاً .

فإذا كان المعنى الأوّل هو المقصود سيقت النظم على النحو التالي :

طلبت إليه أن يمرّ بي/صباحاً .

وإذا كان المعنى الثاني هو المقصود سيقت هيئة النظم على هذا النحو :

طلبت إليه/أن يمرّ بي صباحاً .

وتتعيَّن هيئة النَّظم نَظْم الكَلِم في جُمَل ، بتمييز المؤلفات المباشرة لكلّ جملة أو عناصرها الرئيسة . ويتّخذ النَّظم ، هيئة متسلسلة . ويمكن لنا أن نبين عن ذلك بأن نتّخذ جملة بسيطة ثم نمدّ في عناصرها بصورة متدرجة متصلة .

فإذا اتخذنا هذه الجملة الاسمية البسيطة (أو الصغرى بعبارة ابن هشام) : العلم نور ، أمكن لنا أن نقول إنها تأتلف من عنصرين هما : العلم ونور .

---

(١٢) انظر في البيان عن هذه المسألة بحثاً لكاتب هذه السطور عنوانه : اللغة العربيّة بين الثبوت والتحوّل : مَثَل من ظاهرة الإضافة ، حوليّات الجامعة التونسية (١٩٧٦) ، العدد الثالث عشر (ص٧ – ٥٥) . وقد وردت طائفة من الملاحظات الواردة في هذه المعالجة في مقالة لكاتب هذه السطور إلى مجلّة التربية (قطر) ١٩٧٩ .

فإذا شئنا أمكن لنا أن نستبدل بـ (العلم) عبارة من كلمتين من غير أن نُغيّر التركيب الأساسيّ ، وذلك كأن نستبدل بـ (العلم) (معرفة الحقّ) . وعند ذلك نستطيع أن نوضح الأمر بالرسم التالي :

العلم		نور
معرفة	الحقّ	

وواضح أنّه يظلّ للجملة مُؤلِّفان رئيسان هما : (معرفة الحقّ) و (نور) . ولكنّ أوّلهما يتكون من عنصرين أبسط نحلّلهما في مرحلة تالية بعد تعيين المؤلفين الرئيسين .

فإذا استبدلنا بـ (نور) عبارة مؤلّفة من عنصرين أبسط مثل : (غاية العقل) ، أمكن لنا أن نمثل ذلك على النحو التالي :

العلم		نور	
معرفة	الحقّ	غاية	العقل

فإذا أوغلنا في هذه العملية أمكن لنا أن نمدّ هذه العناصر الأربعة إلى نسق من العناصر الصغرى . فإذا استبدلنا بـ (معرفة) (رغبة الناس) . واستبدلنا بـ (الحقّ) (في التعليم) ، واستبدلنا بـ (غاية) (عامل رئيس) . واستبدلنا بـ (العقل) (في التنمية) . أصبحت الصورة هكذا :

العلم				نور			
معرفة		الحقّ		غاية		العقل	
رغبة	الناس	في	التعليم	عامل	رئيس	في	التنمية

وإذا شئنا مددنا في بعض العناصر إلى أبعاد جديدة ، فاستبدلنا بـ (رغبة الناس) (رغبة الناس المتزايدة) ، واستبدلنا بـ (في التعليم) (في التعليم المهنيّ) ، واستبدلنا بـ (في التنمية) (في التنمية الصناعيّة). وإذن يصبح الرسم المُبين عن ذلك :

	العلم					نور			
	معرفة		الحقّ			غاية		العقل	
	رغبة	الناس	في		التعليم	عامل رئيس	في	التنمية	
رغبة	الناس	المتزايدة	في	التعليم	المهني	عامل رئيس	في	التنمية	الصناعية

وواضح أننا نستطيع أن نمضي في هذه الامتدادات وأن نتسع فيها إلى أبعاد أخرى .. ولكنّنا نستطيع قياس الامتدادات الممكنة على ما بين أيدينا .

وإذن تكون العناصر التالية : (العلم ، معرفة الحقّ ، رغبة الناس في التعليم ، رغبة الناس المتزايدة في التعليم المهني) ، على تفاوتها ، متساوية في أنها مؤلّفات مباشرة عند التحليل الكلي لمثل الجملة (الجُمَل) المتقدّمة ؛ إذ إنّهَا جميعاً ، على اختلافها ، تقوم مقاماً واحداً ، مقام (المبتدأ) .

وتكون العناصر التالية : (نور ، غاية العقل ، عامل رئيس في التنمية ، عامل رئيس في التنمية الصناعية) ، على تفاوت امتداداتها كذلك ، متساوية في أنها مؤلّفات مباشرة وفقاً لهذا التحليل ؛ إذ إن كُلّاً منها يقوم مقام الخبر.

إن معطيات[١٣] هذا المنهج في التحليل هي بعض ما استشعره النحويّون العرب في الإعراب وصدروا عنه ، حتى إنها لَتُعَدُّ من قبيل تحصيل الحاصل لدى المشتغلين بالعربية ومعلّميها.

وهو منهج ابتدائيّ يصطنعه كثير من المعلّمين حين يأخذون بطريقة الإعراب (الإجمالي) تيسيراً على تلاميذهم. وذلك أنّ هؤلاء المعلّمين يلاحظون ، والطلبة يعربون ، أنّهم يضلّون عن حصر عناصر التركيب الكليّة ، وخاصّة إذا تعثّروا في الإعراب المفصّل ؛ فقد يذكرون المبتدأ في مثل : الحقّ يعلو ، ولكنّهم يكتفون بالقول إن (يعلو) فعل مضارع ، ولا يقدّرون حركة الإعراب على آخره ، ولا يشيرون إلى الضمير المستتر الذي هو فاعل (يعلو). ولذلك تجد كثيراً من المعلّمين يجتزئ في إعراب مثل هذه الجملة بالقول : الحق : مبتدأ ، يعلو : خبر. وقد ينتقل بعد ذلك إلى تفصيل القول في العناصر الصغرى كأن يُحلّل الخبر إلى : فعل مضارع مرفوع علامة رفعه الضمّة ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو ، يعود إلى (الحقّ) ... الخ.

وقد كان هذا المنهج ملحظاً ابتدائياً من الملاحظ التي أقام عليها النحويّون منهجهم في التحليل النحويّ جملة. وأوضح ما نراه عندهم في إعراب الجمل. وذلك أنّهم يجعلون الفيصل فيه أن تكون الجملة «تحلّ محلّ المفرد»

---

(١٣) انظر في معطيات هذا التحليل : Chomsly: Syntactic Structures P.26
Hartmann & Stork: Dictionary of Language and Linguistics P. 107
Cattell: The New English Grammar: A Descriptive Introduction P. 20

أو لا تكون . فآية الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب أنّها «لم تحلّ محلّ المفرد» وآية الجمل التي لها محلّ أن يكون لها محلّ المفرد[١٤] .

وهذا مذهب في لمّ أطراف الجملة ، والنظر إليها باعتبارها امتداداً من الامتدادات التي يتخذها الخبر أو الحال أو الصفة الخ .

فالخبر عندهم يكون مفرداً ، فهو (قائم) في : زيد قائم ، ويكون جملة فعليّة فهو (قام أبوه) في : زيد قام أبوه ، ويكون جملة اسميّة فهو (أبوه قائم) في : زيد أبوه قائم . وتلك المؤلِّفات (قائم ، قام أبوه ، أبوه قائم) على اختلاف امتداداتها ، بمنزلة واحدة ؛ إذ هي في ذلك كلّه خبر أو مؤلِّف مباشر ! .

وكذلك تكون : (باكين ، يبكون ، عيونهم مخضلّة) مؤلِّفاً مباشراً واحداً – حالاً في قولنا :

جاء الصبية : باكين

: يبكون

: عيونُهم مخضلّة .

وفي الجمل التالية :

ذلك يوم (عسير) .

(تحاسبون فيه على تجاوُزاتكم) .

(لا ريب فيه)

(هوله شديد) .

تكون : (عسير ، تحاسبون فيه على تجاوزاتكم ، لا ريب فيه ، هَوْلُه

---

(١٤) ابن هشام : مغني اللبيب ٤٢٧ .

شديد) بمنزلة واحدة؛ إذ هي جميعاً صفة. وتكون الصور الثلاث الأخيرة امتدادات ممكنة للمؤلِّف المباشر في موضع الصفة(١٥).

ويلتقي مستشرقان(١٦) من دراسي سيبويه، وهو إمام مُتَّبَع أصَّل في النحو العربيّ أصوله الرئيسة المتصلة عبر الزمن، على اعتبار منهجه النحويّ من قبيل هذا المنهج، منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة.

فتلاحظ (موزل)(١٧) أن سيبويه يصنف أضربا من الكلم تصنيفاً واحداً أي ينسبها إلى باب واحد أو معنى نحويّ واحد وفقاً لخطة في الاستبدال بقطع النظر عن امتدادات بنيتها الصرفيّة. وتقرّر أنّ «تقسيمات سيبويه لأقسام الكلام من حيث انتسابها إلى باب الاسم مشابهة لطريقة التصنيف عند أتباع منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة. فالاسم أو باب الاسم هو منزلة مؤلفة (Constituent Class) ولكنّه لا يوافق العبارة الاسميّة (Noun Phrase)؛ لأنّ سيبويه يصنّف (أن يفعل) أيضاً، ويصنّف (حين يأتيني) كذلك اسمين من جهة أنّه يمكن أن يستبدل بهما اسم مفرد»(١٨).

---

(١٥) ينظر في البيان عن هذا استئناساً: الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام. تقديم وتحقيق رشيد العبيدي. دار الفكر ١٣٩٠ - ١٩٧٠. ص ٦٢ وما بعدها. وموصِل الطلاّب إلى قواعد الإعراب (وهو شرح خالد الأزهري للكتاب المتقدّم). بهامش تمرين الطلاّب في إعراب الألفيّة. طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٠ - ١٩٥١. ص ١٢ وما حولها.

(١٦) هما ميخائيل كارتر Michael Carter في أطروحته: مبادئ التحليل النحويّ عند سيبويه Sibawaihi's Principles of Grammatical Analysis أكسفورد ١٩٦٨. وأولركه موزل Ulrike Mosel في أطروحتها: المصطلح النحويّ عند سيبويه (Die Syntaktische Terminologie bei Sibawaih)، ميونيخ ١٩٧٤.

(١٧) كما يلاحظ ذلك (كارتر) أيضاً، وانظر بحثه: An Arab Grammarian of the Eighth Century A.D. in Journal of American Oriental Society Vol. 93, N. 2, April-June 1973, P. 154

(١٨) Ulrike Mosel: Die Sytaktische Terminologie Bei Sibawaih, Munchen 974, P. 13

وانظر أيضاً ص ١٧٤، ١٩٢ من كتابها وقابل بما في كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ١/٦٧، ١٨٧، ٤٦٣، ٢/٣٠٤.

وهذا بعض الحقّ لا كلّه فإنّ سيبويه وغيره من النحويين قد مضوا إلى أبعد من هذا[١٩] وهم يمتحنون الظاهرة النحوية في العربيّة، وبيان ذلك آتٍ فيما بعد!.

(ب) التوزيع

والتوزيع منهج في التحليل اللغوي[٢٠] اتخذته (مدرسة) بلومفيلد أو (مدرسة) ييل (Yale) كما تدعى من وجه آخر وقد غلب عليها فعُرفت به. وهي إحدى (مدارس) النظر اللغويّ في أمريكا. انتظمها ظلّ المدرسة السلوكية في علم النفس، وهي متأثرة بالإيجابيّة (Positivism)، وقد جعلت صدورها عن مبدأ المؤثر والاستجابة (Stimulus-Response). واستبعدت عنصر (المعنى) عند التحليل؛ إذ اعتبرت المعاني موضوعاً لدراسة علماء النفس، ورأت أنّها «وحدات عقليّة أشبه بالألغاز» تخرج تماماً عن (نطاق علم معقول)، وأنّها قد تقتضي معرفة كاملة من جانب المتكلّم بالعالم الذي يحيط به[٢١]. وعوّلت هذه المدرسة في مقياسها أن يكون موضوعيّاً آليّاً. وكان محور اهتمامها (توزيع) الوحدات اللغوّية تمتحنه بطريقة (الاستبدال).

وتتمثل هذه الطريقة في استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين (القسم) الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام.

---

(١٩) وسنرى أن (موزل) عرفت هذا إذ وجدت لدى سيبويه أصولاً (تحويليّة). انظر ما ورد تحت عنوان (أصول بسيطة وفروع مركّبة) من هذا البحث.

(٢٠) انظر في هذا – مثلاً –:

Harris: Methods in Structural Linguistics, P.5

وانظر أيضاً: Ivic: Trends in Linguistics P. 116

(٢١) جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغويّة، الفكر العربيّ، العددان ٨ – ٩، ص ١٢٥.

ووفقاً لذلك فإن (الرجل) و (البرنامج) ينتسبان إلى (الاسم) من جهة أنّهما يستويان في أنّهما يمكن أن يقعا موقعاً واحداً كما في :

ذلك { الرجل / البرنامج } خيّب ظني[٢٢] .

وحين يقارنون بين التعريفات النحويّة القائمة على هذه الطريقة ، والتعريفات المستعملة في النحو التقليديّ (الأوروبيّ أو الغربيّ) يجدون تعريفات هذه الطريقة أبسط وأدقّ ، كما يجدونها أكثر (عَمَليّة) .

فالصفة في الإنجليزية تعرّف وفقاً لهذه الطريقة ، مثلاً ، بأنّها : (كلمة يمكن أن تقع بين أداةِ التعريف «أل» – The واسمٍ ، ولا تقبل « S » في الجمع مطلقاً) .

وهم يرون أنّ هذا يساعد كثيراً في تَعَلُّم اللغات الأجنبيّة ، ويساعد ، كذلك ، في تحضير المادّة اللغويّة ، للترجمة الآليّة ، تحضيراً صحيحاً[٢٣] .

وهذا سياق في النظر مختلف لا ريب ، وتلك غاية حادثة مختلفة تُسْتَهْدَف ، لا ريب . ولكنّ تجاوز هذه الملابسات الآنيّة يكشف عن أنّ مبدأ الاستبدال واعتبار الموقع مَلْحَظٌ يَعْرِض بالضرورة عند طلبِ التعريفِ النحويّ .

وقد وقف النحويّون العرب[٢٤] على هذا المبدأ في حقيقته . وذلك في غَيْرِ

---

(٢٢) Trends in Linguistics P. 159 .
وانظر أيضاً : مشكلة البنية ص ٥٩ .

(٢٣) Trends in Linguistics P. 160

(٢٤) انظر في أنّ سيبويه تنبّه إلى هذا المبدأ وأخذ به : Carter: An Arab Grammarian of the Eighth Century P. 153, 154
Mosel: Die Syntaktische Terminologie Bei Sibawaih, P.13

وجه . فَمِنْه أنّهم أخذوا به في تمييز أقسام الكلمة . ومعروف أنّ الاسم عندهم يتعيّن بدخول (أل) التعريف عليه ، أو بوقوعه بعد (أل) ، كما يتعيّن بدخول (يا) ودخول حرف الجرّ الخ . ومعروف أنّ الفعل عندهم يتعيّن بدخول (قد) ودخول (لم) الخ . وليس هذا مما يحتاج إلى التكثر بالتمثيل والتوثيق .

وهكذا يكون (الرجل) و (البرنامج) ينتسبان إلى (الاسم) عند التصنيف لدخول (أل) عليهما أو لوقوعهما بعد (أل) ، أو لأنّنا نقول :

في { الرجل / البرنامج } إثارة

فيدخل عليهما حرف الجرّ.. الخ .

وأخذوا به وهم يحاولون وَضْعَ ضوابط تفسر لهم نظام الإعراب .. ومعروفٌ أنّهم شُغلوا بتفسير هذه الظاهرة ، وذهبوا إلى القول بالعَمَلِ ، عملِ العناصر اللغويّة بعضها في بعض ، لا على وجه الحقيقة ، بل على وجه العلاقات المطّردة الثابتة بينها في تلازُمها . والقولُ بالعملِ افتراض في التحليل الداخليّ أعانهم على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلّق به .

وقد ذهب النحويّون في هذا السياق إلى الربط بين الاختصاص والعمل ، وجعلوا من شَرْط الحروف التي تعمل أن تكون مختصّة . فالتي تختصّ بالأفعال مثل (لم) و (لن) و (لمّا) تعمل فيها ، والتي تختصّ بالأسماء كأحرف الجرّ تعمل فيها ، وما لا يختصّ كالواو والفاء فلا يعمل .

إنّ أبرز ما يعنينا هنا هو أنّهم لحظوا تلازُماً ثابتاً بين الأسماء وبعض الحروف (بمعنى وقوع الأسماء بعد تلك الحروف أو دخول تلك الحروف على الأسماء حسب) ، كما لحظوا تلازماً ثابتاً بين الأفعال وحروف أخرى مخصوصة . وهكذا يصبح قولهم إنّ (على) ، مثلاً ، مختصّة ، موازياً لقول أتباع مدرسة (ييل) إنّ

(المعلم) و (الكتاب) ينتسبان إلى (الاسميّة) في : على المعلّم أعتمد ، على الكتاب أعتمد .

بل إنّ ابن السّراج قد بسط في الأصول تحت عنوان (مواقع الحروف) ما يشبه أن يكون مادّة وبياناً يقدّم لبرنامج يعدّه (الكمبيوتر) للترجمة الآليّة . فهو يمضي في ذلك الفصل على هذا النحو :

«واعلم أنّ الحرف لا يخلو من ثمانية (مواضع) . إما أن يدخل على الاسم وحده مثل (الرجل) ، أو الفعل وحده مثل (سوف) ، أو لِيَرْبِط اسماً باسمٍ ، (جاءني زيد وعمرو) ، أو فعلاً بفعلٍ ، أو فعلاً باسمٍ ، أو على كلام تامّ ، أو ليربط جملة بجملة ، أو يكون زائداً . أما دخوله على الاسم وحده فنحو لام التعريف إذا قلت : الرجل ، والغلام ، فاللام أَحْدَثَ معنى التعريف ، وقد كان رجل وغلام نكرتين ، أما دخوله على الفعل فنحو سوف والسين إذا قلت : سيفعل أو سوف يفعل ، فالسين وسوف بهما صار الفعل لما يستقبل دون الحاضر ، وقد بيّنا هذا ، وأما رَبْطُه الاسم بالاسم فنحو قولك : جاء زيد وعمرو ؛ فالواو ربطت عمرا بزيد ، وأمّا رَبْطُه الفِعْل بالفعل نحو قولك : قام وقعد ، وأكل وشرب . وأما ربطه الاسم بالفعل فنحو : مررت بزيد ، ومضيت إلى عمرو . وأما دخوله على الكلام التامّ والجمل فنحو قولك : أعمرو أخوك ، وما قام زيد ، ألا ترى أنّ الألف دخلت على قولك (عمرو أخوك) وكان خبراً فصيّرته استخباراً ، و(ما) دخلت على (قام زيد) ، وهو كلام تام موجب ، فصار بدخولها نفياً . وأما رَبْطُه جملة بجملة فنحو قولك : إن يقم زيد يقعد عمرو ، وكان أصل الكلام ، يقوم زيد يقعد عمرو ، فيقوم زيد ، ليس متصلاً بيقعد عمرو ، ولا منه في شيء ، فلما دخلت (إنْ) جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً ، وأما دخوله زائداً فنحو قوله تعالى : فبما رحمةٍ من الله ، والزيادة تكون لضروب سنبيّنها في موضعها إن شاء الله»[٢٥] .

---

(٢٥) أصول النحو ٤٤/١ – ٤٥ .

والسياقان مختلفان، وملابساتهما الخارجيّة الظاهرة كذلك. ولكنّ مضمون الملاحظة بينهما متطابق أو هو متقارب إلى حدّ التطابق في (نهاية التحليل) وصفوته بلا افتعال أو إبعاد في التأويل.

ولَحَظَ النحويّون العرب هذا المبدأ في سياق استدلالهم على كثير من المسائل. ومن ذلك أنّ البصريين جعلوا عامل الرفع في الفعل المضارع قيامه مقام الاسم[٢٦]، أو حلوله محلّه[٢٧].

وحين لم يستقم القول بهذا الضرب من العامل (الحلول محلّ الاسم)، عند بعضهم، فإنهم نقضوه بمبدأ التوزيع أو ملحظِ (الموقع) نفسه. وهذا ما يعنينا. قال ابن هشام: «رافع المضارع تجرُّدُه من الناصب والجازم، وفاقاً للفرّاء، لا حلوله محلّ الاسم خلافاً للبصريين؛ لانتقاضه بنحو: هلاّ تفعل»[٢٧] يريد أنّ الاسم لا يحلّ هذا المحلّ؛ إذ لا يقع بعد أدوات التحضيض.

وقد احتكم إليه ابن الأنباريّ[٢٨] في ردّ فعليّة (حاشا)؛ «لأنه لا يجوز أن تدخل عليها ما»، واستأنس به في القول بفعليّة (عدا) و(خلا)؛ إذ إنّ (ما) تدخل عليهما.

واستدلّ به سيبويه[٢٩] وابن السّرّاج[٣٠] على أنّ (أن يكون) في (إلاّ أن يكون) ليس فيها معنى الاستثناء؛ ذلك أنّ (ليس) و(خلا) و(عدا) لا يجوز أن يقعن موقعها، فلا نقول في: (جاءني القوم إلاّ أن يكون زيد)، (جاءني القوم إلاّ خلا...).

---

(٢٦) أسرار العربيّة ٢٨، ٦٦.
(٢٧) أوضح المسالك ١٦٢/٣.
(٢٨) أسرار العربيّة ٢٠٧ - ٢١١.
(٢٩) كتاب سيبويه (هارون) ٣٤٩/٢.
(٣٠) أصول النحو ٣٥٠/١.

كما استدلّ به (سيبويه)، وتابعه النحويّون من بعده، في تقدير واو الحال عن طريق استبدال (إذْ) بها. قال المبرّد في تعقيبه على هذا المُسْتَدَلّ: «ولو وضعت (ثمّ) ها هنا – يعني في موضع واو الحال – لم يَسْتَقِمْ»[٣١].

وفي هَدْي هذا جعل ابن هشام فَرْقَ ما بين (حتّى) الجارّة و(إلى) «أنّ كُلا منهما قد ينفرد **بمحلّ** لا يصلح للآخر»[٣٢]، وجعل من ضوابط (حتّى) العاطفة «أنّها تدخل **حيث** يصحّ دخول الاستثناء»[٣٣]. بل يتشكّل نسيج البيان عن (بَلْ) عنده من خيوط هذا الملحظ. مَلْحظ الموقعيّة؛ فهو يسوقه على مثل هذا النحو: «بَلْ حرف إضراب. فإن **تلاها** جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال.. وإما الانتقال من غرض لآخر.. وإن **تلاها** مفرد فهي عاطفة. ثمّ إن تقدّمها أمرٌ أو إيجاب فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه.. وإن تقدّمها نَفْي أو نَهْي. فهي لتقرير ماق قبلها على حالته...»[٣٤].

ويضيق مجال القول هنا عن استيعاب أمثلة هذا «المبدأ» لديهم، فلعلّ في ما تقدّم دليلاً ومَقْنَعاً.

ولعلّ تفسير ابن السراج والزمخشريّ للقول بأنّ الأصل في المستثنى النّصب يستحقّ أن نحتفل به احتفالاً خاصاً. وهذا التفسير، وإن استُشعر فيه، من بعض الوجوه، ظلالٌ من نظرية العامل، يكشف عن تغلغل النحويّين في تأصيل النحو، وإقامة قواعده على أسس ثابتة مطلقة.

وذلك أن الرجلين يقرنان ترشيح المستثنى للنّصب بموقعه في تركيب الجملة. ويعقدان في ذلك مقارنة مجرّدة يلحظان فيها شبهاً بين المستثنى و«المفعول إذا أُتي

---

(٣١) المقتضب ٢/٦٦.
(٣٢) مغني اللبيب ١٣١ – ١٣٣.
(٣٣) المصدر السابق ١٣٥.
(٣٤) المصدر نفسه ١١٩ – ١٢٠.

به بعد استغناء الفعل بالفاعل ، وبعد تمام الكلام . تقول : جاءني القوم إلاّ زيداً ، فلو جاز أن تذكر زيداً بعد هذا الكلام بغير حرف استثناء ما كان إلاّ نصباً »[٣٥] . وهكذا كأنما يلحظان النسيج المستكنّ تحت أمثال هذه الجمل :

سجد الرجال طويلاً

سجد الرجال خاشعين

سجد الرجال ظهراً

سجد الرجال إلاّ خالداً

ويصبح النَّصب دليلاً على «موقع» يلي ركني الجملة من فعل وفاعل .

إنّ ربط النصب في المستثنى بموقع مخصوص يتجاوز أن يكون تجريداً مطلقاً تصطنعه النظرية في العادة ، إلى أن يكون إرهاصاً بضبط المفاهيم والاصطلاحات والمعايير النحويّة ضبطاً **توزيعياً** ، وفقاً لما نجدُ في منهج التحليل النحويّ لدى مدرسة بلومفيلد .

إنّ هذا الإرهاص بمبدأ التوزيع ظاهر في كثير من وجوه التحليل النحويّ عند العرب ، ولكنّ النحويين كانوا يحتكمون إليه بقدر ما يكون مسعفاً دون قَصْر . وهو لا شك «منطلق» جزئيّ نافع ولكنّه لا يبلغ أن يكون مطلقاً .

ولعلّ ما أذهب إليه ، هنا ، لا يكون تحكّماً شاذّاً ؛ ذلك أن ميخائيل كارتر يلاحظ أن سيبويه كان ينظر إلى الكلام على أنّه شكل من أشكال **السلوك** الإجتماعي ، بآية أنّه يحاكم (صوابيّته) محاكمة ثقافية ، ويطلق فيه أحكاماً أخلاقية ، فهو حسن أو قبيح الخ شأنه في ذلك شأن سائر أنواع السلوك . ويلاحظ ، أيضاً ، أن سيبويه يترجح في التعبير عن (النحو) بين مفردات شتى مثل (الطريقة) و (السنّة) و (المذهب) و (الوجه) ، ولكن مفردة (النحو) أكثرها

(٣٥) أصول النحو ٣٤٢/١.

عنده دوراناً. وتشير هذه المفردات إلى أن سيبويه كان يعالج موضوعه على أنّه «طريقة العرب في كلامهم».

ويقرن كارتر بين ما يقرّره سيبويه في الكتاب، كمثل قوله: «... لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة كما يحسُن الاسم»[٣٦].

وقوله: «اعلم أنّ لـِ (كَمْ) موضعين...»[٣٧].

وقوله: «وليس كلّ موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء»[٣٨].

وقوله: «وقد يكون لـِ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه»[٣٩].

وقوله: «وأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك - يريد التمام والاكتفاء بمرفوعها - لأنّها وضعت موضعاً واحداً»[٤٠].

يقرن كارتر بين هذه التقريرات وما يذهب إليه بلومفيلد في تعريفه، حيث يرى أن «المواضع التي يمكن أن تظهر فيها الصيغة هي وظائفها»؛ وإذن يربط بين الموضع والوظيفة النحويّة ربطاً مطلقاً!! ومن أمثلة هذا الربط عند سيبويه قوله: «... وجه الكلام وحدُه الجرُّ؛ لأنّه ليس موضعاً للتنوين»[٤١].

ويستصفي كارتر كذلك مذهب سيبويه في تعريف الكلام أو الجملة المفيدة اعتماداً على تعيين مبدئه ومنتهاه. ذلك أنّ آية الكلام أو الجملة المفيدة عنده أنّه «يحسن السكوت عليها»؛ فكلّ كلام تامّ، إذن، ينتهي بالسكوت. ولكنّ سيبويه ميّز ضَربا آخر من السكتة يتقدّم الكلام، ويتعيّن به مبتدأه، فهو يرى

---

(٣٦) الكتاب (بولاق) ١٧٥/٢.
(٣٧) الكتاب (بولاق) ٢٩١/١.
(٣٨) المصدر السابق، ٤٥١/١.
(٣٩) المصدر نفسه ٢١/١.
(٤٠) المصدر نفسه، الموضع السابق.
(٤١) المصدر نفسه ٨٧/١.
وانظر أيضاً ٣٠٧/١ منه.

«أنّ أول الكلام أبداً النداء إلاّ أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك ، فهو أول كلّ كلام لك به تعطف المُكلَّم عليك ، فلما كثر وكان الأَوَّلَ في كُلّ موضع حذفوا منه تخفيفاً»[42] . وإذا استبان حد البدء فإن علامات الوقف في الفصحى ، وهي علامات انتهاء الكلام ، معروفة ؛ إذ عولجت في باب (الوقف) علاجاً مستفيضاً .

ويرجع كارتر النظر في هذين الحدّين في حدّ الكلام عند سيبويه فيجدهما مماثلين جداً لتعريف هاريس (Harris) للكلام (Utterance) بأنّه «كلّ إمتداد للنطق من جهة شخص واحد ، يسبقه ويعقبه صمت من جهة الشخص نفسه»[43] .

ويرى كارتر ، في مُنْتَهى النظر ، أنّ كتاب سيبويه يُقدم نموذجاً من التحليل البنيويّ لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين ، ويُقدّر أنْ لو وُلد سيبويه في عصرنا هذا لَتَبَوّأ منزلة وسطاً بين دي سوسير وبلومفيلد[44] .

(ج) المُعْلَم وغير المُعْلَم

ومن أمثلة «الأصول» التي ينتظمها في التقليد الغربيّ هذا المدار المتكرّر ، فتظهر حيناً ثمّ تنطوي ، ثم تعود إلى الظهور ، وكانت بين أصول كثيرة استظهرها النظر النحويّ عند العرب واستخدمها في نسيج ائتلافيّ منسجم ، من أمثلة هذه الأصول مبدأ ذي العلامة وغير ذي العلامة في تصنيفات الأبواب اللغويّة ، كأقسام

---

(٤٢) المصدر نفسه ٣١٦/١.

(٤٣) انظر في هذا وفي تمام استدلال على مذهبه :
An Arab Grammarian of the Eighth Century P. 150

(٤٤) انظر بحث كارتر المتقدّم ذكره ص ١٥٧ منه.

الكلام ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، وحالات الإعراب ، وأزمنة الفعل .

وهو مبدأ قائم على التقابُل الثنائيّ بين عنصر غير مُعْلَم ، كالفرد – وَلَد ، وعنصرٍ مُعْلَم ، كالمثنّى – ولدان . فإنّ هذا المبدأ قد صرّح به اللغويّون الأوروبيّون في العقد الثالث من هذا القرن ، وها هوذا يُتَبنَّى من جديد ، ويُعْمل في تشكيله تشكيلاً مُحْكماً[٤٥] . وهذا المبدأ هو أحد الأصول التي تنتظمها البنيوية ؛ ذلك أنّها «تضمّ تحتها كُلّ العلوم المهتمة بدراسة الرموز أو العلامات ، أو على الأصحّ أنسقة العلامات»[٤٦] .

وغني عن الإفاضة في القول أنّ النحويين العرب قد لحظوا هذا المبدأ وصدروا عنه في تقسيماتهم وتصنيفاتهم ، ومن ذلك اعتبارهم المذكر غير معلم واعتبارهم المؤنّث معلماً .. الخ يقول ابن هشام : «لما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة ، وهي إما تاء محرّكة ، وتختصّ بالأسماء كـ «قائمة» أو تاء ساكنة ، وتختصّ بالأفعال ، كـ «قامت» وإما ألفٌ مفردة كـ «حُبْلى» ، أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كـ «حمراء» ويختصّان بالأسماء»[٤٧] .

ولعلّ نظام الإعراب الذي فسروه على أساس القول بالعامل إنّما يقوم ، في بعض وجوهه ، على هذا «المبدأ» ، فإنّهم عملوا في ضبطه ضبطاً منطقيّاً مطلقاً ، جعل الثنائيّة الظاهرة في بعض جوانبه متوحّدة . وذلك أنّ العوامل عند النحويين قسمان : عوامل لفظيّة مثل كان وأخواتها ، وإنّ وأخواتها الخ ، وعوامل معنوية

---

(٤٥) Bierwisch, M,: Modern Linguistics P. 5

(٤٦) زكريا إبراهيم : مشكلة البنية ص ٤٤ .
وانظر ، على وجه الخصوص ، ص ٤٩ ، ٥٠ أيضاً .

(٤٧) أوضح المسالك ٣/٢٣٣ .

كالإبتداء. وواضح أنّ العوامل اللفظيّة علامات ظاهرة، وأنّ العوامل المعنويّة ليست كذلك، إنّما هي معان مجرّدة.

وقد ذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنّ المبتدأ يرتفع **بتعرّيه** من العوامل اللفظيّة. يقول ابن الأنباريّ في سياق احتجاجه لمذهب سيبويه: «فإن قيل: فَلِمَ جعلتم التعرّي عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل: لأنّ العوامل اللفظيّة ليست مؤثّرة في المعمول حقيقة، إنّما هي أمارات **وعلامات**، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميّز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبيّن بهذا أنّ العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللفظيّة عاملاً»(٤٨).

وعلى هذا النحو يتعيّن الاسم والفعل كُلٌّ منهما بدليل، ويتعيّن الحرف بأنّه «خلا من دليل الاسم والفعل»(٤٩).

(د) الخانيّة

ومن وجوه الاتّساع بهذا المنحى «البنيوي» في التحليل اللغوي منهج الخانيّة Tagmemics. وشأن هذا المنهج شأن مدرسة بلومفيلد في النظر إلى اللغة على أنّها مظهر من مظاهر السلوك الإنساني(٥٠).

ويقوم هذا المنهج على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحويّة، وهي تُمثّل، في

---

(٤٨) انظر في هذا وما تقدّم من القول في العوامل: أسرار العربيّة ص ٦٨ وما حولها.

(٤٩) كتاب التفّاحة في النحو لابن النحّاس ص ١٤.

(٥٠) Davis: Modern Theories of Language P. 173

العادة ، خانة . أو موقعاً يكون ثابتاً ويكون متغيّراً . وبين مفرداتِ الباب التي يُمْكن أن تحتلّ تلك الخانة أو أن تقع ذلك الموقع . وينبني هذا المنهج على اعتبار الأمرين مجتمعين .

أمّا الوظيفة النحويّة فهي خانة أو موضع مخصوص في التركيب يتعيّن به دَوْرُ كلّ مفردة بإزاء المفردات الأخرى في ذلك التركيب . وذلك الموضع متعيّن على وجه الثّبوت عادة . إلاّ في اللغات المُعْرَبَة فهو متعيّن على المرونة والتغيّر .

وأمّا مفردات الباب فتستغرق مجموع الكلم التي تحتلّ تلك الخانة ، أو تقع ذلك الموقع . ويمكن لكلّ واحدة منها أن تحلّ محلّ سائرها . فمفردات الباب ذات مفهوم توزيعيّ إذن . وليس شرطاً فيها أن تكون متوحّدة الصيغة . فيمكن للمبتدأ أن يكون ضميراً ، أو اسماً علماً ، أو مصدراً مؤوّلا . ولكنْ يتعيّن في مفردات الباب ، عادة ، ضَرْبٌ من الصيغ يُعْرَف على أنّه أَلْزَمُ لتلك الوظيفة – الخانة . وتتعيّن ، في اللغات المعرَبة ، علاقة محدّدة بين مفردات الباب والحالة الإعرابيّة . فلمفردات المبتدأ ، مثلاً ، حالة الرفع ... الخ . ويحسُن عند فرز الأبواب النحوية ومفرداتها أن تُنَسّق وفقاً لهذا الاعتبار ، وإذن يكون (المبتدأ) في الإنجليزية ، مثلاً ، خانة تحتلّها صِيَغ يمكن أن تستبدل بها سلسلة مثل (they, it, she, he, you, I) . وتكون هذه الخانة قسيمة لخانة (المفعول) التي يمكن أن تستبدل بها سلسلة مثل (them, her, me) (٥١) .

إنّ مجموع هذه العناصر بالإجمال متحصّل ضمناً وصراحة في معطيات النحو العربيّ ، حيث تكاد المعرفة والابتداء من جهة ، والنكرة والحال والتمييز من جهة ثانية ، والمصدر والمفعول المطلق والمفعول لأجله من جهة ثالثة .. الخ تمثّل تعدّداً في إطار التوحّد ، وذلك من جهة انضباط العلاقة الصرفيّة

---

(٥١) Cook: Introduction to Tagmemic Analysis P. 15—16

النحوية[٥٢] فيها على نحو شبه مطلق ، وحيث تكون المعرفة بابا ينتظم الضمير والعلم والمعرف بأل أو بالإضافة ... الخ فكأنّ ذلك قائمة بمفردات خانة المبتدأ ، وحيث يكون المبتدأ ، على اختلاف صور المفرداتِ منه وصيغها ، رفعاً ، ويكون المضاف إليه جرّاً[٥٣] . وتلك معطيات متعارفة لا تحتاج إلى إثبات يكون تزيُّداً وحشواً ، وهي مساوقة لمعطيات هذا المنهج وإن اختلف المصطلح والمنطلق .

بل إنّه حتى ذلك المثال حول ضمائر الرفع وقسيماتها ، ضمائر النصب والجرّ – مّما يورده أصحاب هذا المنهج – يطابق أو يكاد يُطابِق ما نَجِد من تقسيمات الضمائرِ لدى النحويين العرب .

ذلك أنّها تنقسم – عندهم إلى « بارز – وهو مَالَه صورةٌ في اللفظ كتاء « قُمتُ » – وإلى مستتر وهو بخلافه كالمقدّر في « قُمْ » . وينقسم البارز إلى متّصل ، وهو ما لا يُفْتَتَح به النطق ، ولا يقع بعد « إلاّ » كياء « ابني » وكاف « أكرمك » وهاء « سَلْنيه » ويائهِ ... وإلى منفصل ، وهو ما يُبْتَدَأ به ، ويقع بعد « إلاّ » نحو « أنا » ، تقول « أنا مؤمِن » و « ما قام إلاّ أنا » .

ويقسم المتّصل – بحسب مواقع الإعراب – إلى ثلاثة أقسام : ما يختصّ بمحلّ الرفع ، وهو خمسة : التاء ، كقمت ، والألف ، كقاما ، والواو ، كقاموا ، والنون كَقُمْن ، وياء المخاطبة كقومي ؛ وما هو مشترك بين محلّ النصب والجرّ فقط ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم نحو (ربي أكرمني) وكاف المخاطب نحو (ما ودّعك ربّك) وهاء الغائب نحو (قال له صاحبه وهو يحاوره) ، وما هو مشترك بين الثلاثة ، وهو « نا » خاصّة ، نحو (ربّنا إنّنا سمعنا) ... »[٥٤] .

□ □ □

---

(٥٢) وشرط المعرفة للمبتدأ والنكرة للحال والمصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله بالمكان المتعَارف !

(٥٣) إحياء النحو (و – ز) وغيرهما .

(٥٤) أوضح المسالك ٦٣/١ .

٢ - أصول من نظريّة التحويل والتفريع

تمهيد : اعتراضات تشومسكي على البنيويّة - اعتراضات ابن هشام على المعْربين - استطلاعات سيبويه .

ساد منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة في التحليل اللغويّ . وظنّ اللغويّون أنّه يُمكن وصف تركيب الجملة وفقاً له . وطُورت (نماذج) كثيرة من هذا القبيل . وتبيّنت فعالية كثير منها ، وتبين ، أيضاً ، أنّ كثيراً منها كانت في واقع الأمر وجوها متعدّدة لمنهج أساسيّ واحد . ولكنّه تبين ، كذلك ، أنّ وصف الإنجليزية وغير الإنجليزية وصفاً كاملاً وفقاً لهذا المنهج أمرٌ بالغ الصعوبة .

وقد أَثْبَتَ تشومسكي في «البنى التركيبيّة» (Syntactic Structures) أنّ وَصْفَ اللغة وفقاً لمنهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة أمرٌ متعذّر . على أنّه لم يرفض مبدأ الأخذ به رفضاً كليّاً ، بل أظهر أنّ هذا المنهج ليس كافياً في تفسير التركيب الجمليّ تفسيراً شاملاً ، وأنّه ينبغي أن يُتَّخَذَ مع منهج آخر في قَرَن (١) .

---

(١) انظر : Syntactic Structures, P. 34

: The New English Grammar: A Descriptive Introduction P. 26

وتلتقي جُلّ منطلقات نظرية تشومسكي، نظرية التحويل والتفريع، في اعتراضاتها[٢] على البنيوية[٣] من الجهات التي وجدت أن البنيويّة تتخلّف[٤] فيها عن تفسير صور أساسيّة من الظاهرة اللغوية، مع الأصول التي رسمها ابن هشام في (المغني)، للتحليل النحويّ، وساقها في هيئة «جهات يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها». وكأنّ المُعْرِب، عند ابن هشام، هو «البنيوي» عند التحويليين. والبيان عن ذلك آتٍ في مواضعه تفصيلاً[٥].

بل إنّ مجمل استدراك تشومسكي على البنيويين مُسْتَشْعَرٌ في استطلاعات سيبويه في (باب اللفظ للمعاني) من أوائل كتابه. فقد أخذ تشومسكي على البنيويين أنّهم اقتصروا على ظاهر اللفظ عند التحليل فَضَلّ عنهم أن يفسروا بذلك جملاً لها تركيب خارجيّ واحد ولكنّ معانيها مختلفة، وجملاً لها تراكيب خارجيّة مختلفة ولكنّها ذات معنى واحد الخ[٦]. ويقول سيبويه في مطالع ذلك الباب

---

(٢) «انطلق تشومسكي في دراساته اللغويّة من موقف نقديّ اتّخذه لنفسه بإزاء النحو التقليدي (الغربي). وبإزاء اللغويات البنيوية من جهة أخرى» مشكلة البنية ص ٧١.

(٣) انظر حاشية (٤) في الكلام على البنيوية من الفصل الموسوم (أصول من البنيويّة). ووفقاً للمفهوم الذي يجعل البنيويّة تنتظم المدلولات والدالاّت يصبح تشومسكي ونظريّته ينتسبان إلى ضرب من البنيوية التحويلية وفقاً لرأي بياجيه (مشكلة البنية ص ٧٠)، ولكن الوقائع التي أحاطت بظهور نظريّة التحويل تجعلنا لا نتحرّج من عَرْض الأمر على هذا النحو من التقابل، هذا فضلاً عن أنّ تيّار النظر اللغويّ الذي أظهر تشومسكي عليه الخلاف، وعمل أن يستدرك عليه وأن يتجاوزه يستمدّ من البنيوية الوصفيّة عند بلومفيلد، وهي بنيويّة كان بلومفيلد آثَرَ لها أن تقتصر على «الصورة الصوتيّة» أو «الدالّ المحض» بعد أن «عجز عن وصف عمليّة الدلالة نفسها». مشكلة البنية ص ٦٠، ٦١.

(٤) انظر في هذه المسألة ملاحظة عبد الرحمن الحاج صالح في اللسانيات، المجلّد الثاني ٥٣/١.

(٥) انظر خاصّة ما يستقبل من الكلام على (البرّاني - والجوّاني - المستوى الدلاليّ).

(٦) داود عبده: التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربيّ، العددان ٨ - ٩، ص ٦ وما بعدها، وجون سيرل: تشومسكي والثورة اللغويّة، الفكر العربيّ، العددان ٨ - ٩، ص ١٢٣ وما بعدها.

«اعلم أنّ مِنْ كلامِهم اختلافَ اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين»(٧).

(أ) مفهوم النحو

يراوح التحويليّون، في تعريف النحو، بين مترادفين: أوّلهما أنّ النحو نظام من الأحكام قائم في عقْل أهل اللغة، يُكْتَسَب في الطفولة المبكّرة عادة، ويُسَخَّر لِوَضْع أمثلة الكلام المنطوقات وفَهْمِها. والثاني: أنّ النحو نظريّة يقيمها اللغويّ مُقْتَرِحاً بها وَصْفاً لسليقة(٨) (Competence) المتكلّم.

وهم يَرَوْن أنّ الذي يعرف لُغَةً معرفة تامّة على وَجْه الاكتساب، شأن أبناء اللغة الذين يكتسبونها اكتساباً وتتحقق فيهم سليقةً، لا يعرف، على وَجْه الوَعْي المباشر، إلاّ قليلاً من القواعد التي يصدر عنها. أمّا أكثر القواعد فهو يصدر عنها متجاوِزاً منطقة الوَعْي عليها أو التصوّر النظريّ لها(٩).

ويُشْبِه ذلك التعريف وهذا الرأي أن يكونا تقريرين عمّا يسوقه ابن جنّي والخليل في تعريف النحو تعريفاً مباشراً من جهة، وعمّا يترجّحان فيه مِنْ رَجْع النظر في ذلك الرأي من جهة أخرى.

وذلك أنّ ابن جنّي يعرّف النحو تعريفاً مباشراً بأنّه «انتحاء سَمْت كلام

(٧) كتاب سيبويه ١/٢٤. ويعنينا من هذا أن يكون المعنى عنصراً ثابتاً في النظر، ونوقن أن سيبويه عند التحليل النحويّ كان يمضي بهذه المبادئ إلى أبعد من حدودها المفردة.
وانظر: نهاد الموسى: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، مجلّة حضارة الإسلام، دمشق ١٣٩٤ - ١٩٧٤.

(٨) تحت العنوان التالي مباشرة كلام على السليقة.

(٩) أنظر في عناصر هذا التعريف وذلك الرأي: Chomsky & Halle: The Sound Patterrn of English, P. 3, 4
Fidelholtz: The Methodology and Motivation of Transformational Grammar.
وأنظر كذلك: Fromkin & Rodman: An Introduction to Language P. 12

العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره ؛ كالتثنية والجمع ، والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ؛ لِيَلْحَق مَنْ ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ؛ وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها »[١٠] .

وإذن فليس النحو عنده مقتصراً على خطّ الأفق السطحيّ للتركيب ، بل ينتظم مستويات الإعراب والتركيب والبنية مستهدفاً مثل المطلب الشموليّ في نظريّة النحو عند التحويليين ؛ ذلك أنّ « وصف سليقة المتكلّم بِلُغَة ما » هو الشرط المتوحّد لأن « يَلْحَقَ مَنْ لَيْس مِنْ أهل اللغة العربيّة بأهلها » . بل لعلّ تعريف ابن جنّي يجمع إلى جانب الدلالة على مضمون تعريف التحويليين طموحاً « وظيفيّا » لهذا التعريف طالما أخذه المحدثون على نظريّة التحويل واعتبروه قصوراً فيها[١١] .

ويترجّح ابن جنّي بين شَطْرَي حوار خلافيّ ، على عادته في كثير من الأمور التي ينكشف له فيها عَنْ غَيْر وَجْه[١٢] ، فيتمسّك في الشطر الأوّل بأنّ « العرب أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها »[١٣] « وأنّهم (أي العرب) قد أحسّوا ما أحسسنا (أي اللغويّون) وأرادوا وقصدوا ما نَسَبْنا إليهم إرادَتَه وقَصْدَه »[١٤] . ويقرّر « أنّ هذا مَوْضِع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة ، وللنفس به مُسْكة وعِصْمة ؛ لأنّ فيه تصحيحَ ما ندّعيه على العرب : من أنّها أرادت كذا لكذا ، وفعلت كذا لكذا »[١٥] . ويستذكر ما يلاحظ من استمرار

---

(١٠) الخصائص ٣٤/١.

(١١) جون سيرل : تشومسكي والثورة اللغويّة ، الفكر العربيّ ، العددان ٨ – ٩ ، ص ١٣٤ .

(١٢) من ذلك مثلاً تَرَجُّحه في مسألة القول في أصل اللغة ونشأتها (وما أشبهه في خفاء مسالكه بالقول في أصول السليقة ومحاولة تفسيرها !) الخصائص ٤٠/١ – ٤٧ .

(١٣) الخصائص ٢٣٧/١ .

(١٤) المصدر السابق ٢٤٥/١ .

(١٥) المصدر نفسه ٢٣٧/١ .

العرب في كلامها على وتيرة واحدة وتَقَرِّيها منهجاً واحداً تراعيه ويرى أنّه «ليس يجوز أن يكون ذلك كلّه... اتّفاقاً وقع»[١٦]. وهو يستدلّ على ذلك ببضعة أمثلة[١٧] لعلّها من «القليل» الذي يرى التحويليون أنّ ابن اللغة يصدر عنه، من قواعد لغته، واعياً عليه.

ويَعْرِض في الشطر الثاني، على وَجْه إبراء الذمّة واستشعار الوجوه المختلفة في سياق القلق على الحقيقة وما يُسْلِم إليه من جَدَليّة، يَعْرِض لوجهٍ مقابلٍ تماماً، في هيئة اعتراضٍ يورده عليه أحدٌ من خارج، وهو، في أغلب الظنّ، هاجسٌ جَدَلِيّ تراءى له هو، فيقول: «فإن قلت: فما تُنْكِر أن يكون ذلك (أي استمرار العرب على وتيرة واحدة وتقرّيها منهجاً واحداً تراعيه، وتلاحظه في لغتها) شيئاً طُبِعوا عليه، وأُجيئوا إليه، من غير اعتقادٍ منهم لِعِلَله، ولا بِقَصْدٍ من القصود التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه، بل لأنّ آخِراً منهم حَذَا على ما نَهَجَ الأوّل فقال به؟»[١٨].

وقد هَجَم الخليل، من قبل، على هذه القضيّة، بعقله الفذّ فأحاط بعناصرها جُمْلة، إذ قرّر «أنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عِلَلُه» ولم يَفُتْه الاحتراس بأنّ معرفة العرب بمواقع كلامها وقيام علل ذلك في عقولها «لَمْ يُنْقَلْ... عنها»، ذلك أنّ هناك برزخاً مقرّراً بين

---

(١٦) المصدر نفسه ٢٣٨/١.

(١٧) المصدر نفسه ٢٤٥/١. ومن أمثلة ذلك أيضاً، عند غيره، ما حكى الزمخشري في (ما انتصب بعاملٍ مُضْمَر مستعمَل إظهاره) عن سيبويه، قال: «وهذه حجج سُمِعَتْ من العرب. يقولون: اللهُمَّ ضَبُعاً وذئباً، وإذا سألتهم: ما تعنون؟ قالوا: اللهمّ اجمع فيها ضبعاً وذئباً. وسمع أبو الخطّاب بعض العرب وقيل له: لِمَ أفسدتم مكانكم؟ فقال: الصبيانَ بأبي، أي لُمِ الصبيان. وقيل لبعضهم: أما بمكان كذا وَجْذٌ؟ فقال: بلى وِجاذا أي أعرف به وجاذا». المفصّل (بروخ) ١٨.

(١٨) الخصائص ٢٣٨/١.

المعرفة الضمنيّة وصورة التصريح النظريّ عنها. وهكذا كان بحثه عن العلل محاولة في الكشف عمّا قام في عقول العرب أهل اللغة حين نطقت على سجيّتها وطباعها، ولكنّه تحرّج من القطع بأنّ ما يراه من العلل مواز لِما صَدَرَتْ عنه العرب بصورة مطابقة مطلقة «اعتللت أنا بما عِنْدي أنّه عِلّة لما علّلته منه، فإن أكُنْ أصبتُ العلّة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علّة له (؟) فمثلي مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا، ولسبب كذا وكذا، سَنَحَت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فَعَل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فَعَله لغير تلك العلّة، إلاّ أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإنْ سنح لِغيري علّة لما علّلته من النحو هي أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها» (١٩)

والمفهومان، مفهوم التحويليين، ومفهوم الخليل وابن جنّي في منتهى النظر متواردان في نسيجهما الأساسيّ؛ أنّ النحو في أَمَل النظريّة الموضوعة عند اللغويين مرادِف لنظام السليقة عند أهل اللغة، وأنّ ما يَلْتَمِسه اللغويّون من قواعد وأصول عند وصف اللغة وتفسيرها مرادف أو مطابق للقواعد والأصول التي يصدر عنها أهل اللغة في مواقف الاستعمال، وأنّ وَعْيَ مَنْ يستعملون اللغة على تلك القواعد والأصول صراحةً، مسألةٌ لا يستقيم لأحدٍ أن يُرْسِل فيها قَوْلاً مطلقاً. ذلك أنّ هذا الوعي، فيما يقرّر الفريقان، يتشخّص في بعض القواعد، وهو عند التحويليين غائب تماماً في سائر القواعد، أمّا عند ابن جنّي والخليل فبابُ التثبّت في هذه المسألة مفتوح.

---

(١٩) الإيضاح في علل النحو ص ٦٦.

بل يلتقي تشومسكي وابن جنّي في مسألة ممّا يَنْشعِب عن القول المفصّل في هذه القضيّة. وهي أنّ ابن اللغة لا يُمْكِن له أن يُفيدَ عن لا وَعْيِه الذي يصدر عنه في سليقته. ويقرّر تشومسكي «أنّ مِن الواضح أنّ تقريرات (ابن اللغة) وآراءه حول سلوكه اللغويّ و (سليقته) يمكن أن تكون خاطئة. وهكذا يحاول النحو التفريعيّ أن يحدّد ما الذي يعرفه (المتكلّم – ابن اللغة) فِعْلاً لا ما يُمْكِن له أن يُدْلِي به حول معرفته» [٢٠]. أمّا ابن جنّي فيدلّ على مضمون هذه الملاحظة ضمناً قارناً إيّاها بمشكلة المعنى الاصلاحيّ للألفاظ المستعملة في السؤال (وذلك أنّها تأخذ لدى اللغويّ معنى خاصًّا ولدى أبناء اللغة معناها المتعارف العامّ). قال: فمن ذلك ما حكاه أبو الحسن: أنّه سأل اعرابيًّا عَنْ تحقير الحُبارى، فقال: حبرور. وهذا جواب من قصد الغرض ولم يحفل باللفظ؛ إذ لم يفهم غرض أبي الحسن، فجاء بالحبرور؛ لأنّه فرخ الحبارى، وذلك أنّ هذا الأعرابيّ تلقّى سؤال أبي الحسن بما هو الغرض عند الكافّة في مثله، ولم يَحْفَل بصناعة الإعراب التي إنّما هي لفظيّة ولقوم مخصوصين من بين أهل الدنيا أجمعين. ونَحْوٌ من ذلك أنّي سألت الشجريّ، فقلت: كيف تجمع المحرنجم؟ فقال: وأيش فرّقه حتى أجمعه! [٢١]

كما أنّ السؤال المحيّر الذي يواجِه نظريّة التحويل وهو: «كيف تمّ بالضبط الافتراضُ بأنّ الوصف الذي يقوم به النحويّ لبناء الجُمَل هو وصفٌ يمثّل قدرة المتكلّم على قول وفهم هذه الجمل، وبأيّ معنى تحديداً لمفهوم «المعرفة» اعتُبر

---

(٢٠) انظر كتابيْه: Aspects of the theory of Syntax P. 8

؛ Topics in the Theory of Generative Grammar P. 3

(٢١) الخصائص ٢/٤٦٦.

المتكلّم أنّه يعرف قواعد النحو»[٢٢] يواجه ملاحظات الخليل وابن جنّي كما يواجه عمل ابن الأنباريّ في أسرار العربيّة على حدّ سواء[٢٣].

(ب) السليقة

ويميّز التحويليّون، في ملاحظة بسيطة فذّة أخرى، بين السليقةِ (Competence) وهي نظام اللغة الكامن المكتسب عند أبناء اللغة، وبين أمثلةِ الكلام التي تصدر عنهـــا على نحو لا ينحصر، في مواقف الأداء (Performance).

وهم يندبون أنفسهم إلى تفسير قدرةِ ابن اللغة على فَهْم جملٍ لغته المتجدّدةِ

---

(٢٢) جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغويّة، الفكر العربيّ، العددان ٨ – ٩، ص ١٣٠. ولا بُدّ لي من التحفّظ على صورة التعبير المترجم!!

(٢٣) ولكنّ من الحقّ أن نسجّل أنّ الباحث يجد عند أصحاب النظر العامّ (غير النحاة) كالجاحظ وابن حزم وابن خلدون اتّجاهاً إلى اعتبار الإيغال في التنظير النحويّ تجاوزاً لأصل الغاية العمليّة من وضع النحو، فضولاً لا طائل تحته! ونجد عند ابن خلدون في ملاحظاته التي عرضها في المقدّمة اتّجاهاً إلى تقرير ازدواج بين مَلَكةِ اللسان التي تحصل بالتعرّض لنصوص اللغة، وبين صناعةِ العربيّة التي هي القوانين المستنبطة من تلك النصوص، وهي القوانين التي يأتلف منها علم النحو وسائر قواعد اللسان العربيّ.

(انظر مثلاً: المقدّمة١٠٨١). وإذن فكأنّ ابن خلدون لا يرى في النحو بصورته النظرية محاولة للكشف عن أصول «المَلَكة» كما يسمّيها، وكأنّه يفارق الاتّجاه الذي مهّد له وفتح سبيله ابن جنّي بمثل قوله إن العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها..الخ، كما يفارق القول إنّ مهمّة النحويّ إذن أن يكشف عن حكمة العرب في كلامها وهو ما حاوله ابن الأنباريّ في أسرار العربيّة. وكأنّ ابن خلدون وابن حزم والجاحظ يرون أن الظاهرة النحويّة يمكن أن تُحصّل بمعرفة جمهرة قواعدها الوصفيّة أو عللها التعليمية بعبارة الزجاجي (الإيضاح في علل النحو ص ٦٥).

غيرِ المتكرِّرة، وقدرته على صياغة الجملة المناسبة – التي ليست تكريراً لأيّة جملة أخرى[٢٤] – في كُلِّ موقف مِن مواقف استعماله للّغة.

وهذا مَشْبهٌ بين النحو التحويليّ والنحو من وجهة النظر التقليديّة فيما يقرّر تشومسكي نفسه[٢٥]. ولكنّ التقليد عنده هو التقليد الغربيّ منذ النحو السنسكريتيّ. غير أنّنا نستطيع القول إنّ هذا المبدأ كان أيضاً بعض ما اهتدى إليه النحويّون العرب وهم يقلّبون النظر على وجوهه في قضيّة النحو. لقد كان النحويّون – في التقليد العربيّ أيضاً – يحاولون أن يبلغوا بالنظر في أمثلة الكلام (أو ما لا ينحصر من الصور الجزئيّة بعبارة ابن هشام) إلى الأصول التي صدر عنها العرب أصحاب السليقة الفصحى. ولعلّ هذا تأويل ما قرّره ابن جنّي منذ عشرة قرون ونيّف، في الخصائص[٢٦] «أنّ العرب أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها». ويستقيم لنا أن نعدَّ عمل ابن الأنباريّ في كتابه أسرار العربيّة بحثاً عن أصول هذه السليقة على نحو مقارب جدًّا لما يستهدفه التحويليّون.

(ج) ما ينحصر وما لا ينحصر

وكان بين الملاحظات البسيطة الفذّة الأخرى التي صدر عنها تشومسكي في نظريّة التحويل أنّ اللغة تقوم على نظام من الأحكام المحدودة يتعيّن بها تأويل مادّة من الجُمَل وأمثلة الكلام لا تنحصر[٢٧].

---

(٢٤) Aspects of the theory of Syntax P. 4
The Sound Pattern of English P.3 — 4
وهذا تقرير صحيح بصورة عامّة، ولكن لا ريب أن في اللغة (غير الرواسم – clichés) تكراراً كثيراً. ويبدو لي من بعض الوجوه أن أبناء اللغة الواحدة بل المتكلّمين بلغة واحدة يتواردون كثيراً على جملة واحدة بعينها تحت ظروف معيّنة أو في مواقف معيّنة.

(٢٥) Topics in the theory of Generative Grammar P. 10—11

(٢٦) الخصائص ١/٢٣٧.

(٢٧) Aspects of the Theory of Syntax P.V

وقد قرّر تشومسكي نفسه في مدافعاته الأولى عن النظريّة، وردوده على مَنْ تعرّضوا لها بالتعليق أنّ فيها عَوْداً إلى مبادئ نظرية علم اللغة التقليديّ، وجعل هذه الملاحظة أحد تلك المبادئ. بل عدّ تشومسكي ذلك من مزايا نظريّته، وأخذ على الدراسات اللغويّة الحديثة التي سبقته أنّها فشلت في الانتفاع بالأنظار التقليديّة، والتهدّي بكثير من التفسيرات الصحيحة التي تُقدِّمها، وتقدير المدى الذي يمكن لتلك الأنظار أن تُسْهِم به في وضع قاعدة نافعة للدراسات اللغوية(٢٨).

ويقرّر تشومسكي، مستشعراً ذلك الأمر، في فواتح كتابهِ الشهير الذي أرسى به دعائم نظرية التحويل، الموسوم «وجوه نظريّة النحو Aspects of the theory of Syntax» أنّ القولَ بأنّ اللغة تقوم على نظام من القواعد المحدودة (finite) التي تفسّر عدداً لا ينحصر (infinite) من الجمل، ليس جديداً. ويستذكر تشومسكي أنّ ولهلم فون هومبولت (Welhelm Von Humoldt) العالم اللغويّ الألمانيّ، ألْمحَ إلى هذه المقولة، بعبارة بيّنة، منذ قرن ونيّف في مقدّمته لعلم اللغة العام؛ إذ رأى أنّ اللغة «تستخدم وسائل محدودة استخداماً غير محدود» وأنّ النحو ينبغي أن يصف «العمليّات» التي تجعل ذلك ممكناً.

وقد وجدت أنّ ابن هشام نفذ إلى مضمون هذه الملاحظة في تقرير غير ملتبس، منذ ستّة قرون ونيّف، في كتابه مغني اللبيب، وذلك في سياق تبصّره في تركيب العربيّة، وسعيه إلى وضع أصول لإعراب القرآن (وقد غَلَبَتْهُ الأمثلةُ الجُزْئيّة)؛ فإنّه أقام الباب الثامن من كتابه المغني(٢٩) على «ذكر أمور كُلّيّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيّة». واستوت الأمور الكليّة عنده في الباب المذكور إحدى عشرة قاعدة متعيّنة أثبتها ابن هشام عَقِب ذلك وأردف ببعض أمثلتها. وليس تقرير الشبه(٣٠) بين ابن هشام وهومبولت ثم تشومسكي من هذه

---

(٢٨) Topics in the Theory of Generative Grammar P. 2—3

(٢٩) ص ٧٥١ - ٧٨١.

(٣٠) إنّ التشابه في هذه المسألة يُغْرِي بالتأمّل، ويَقْوَى مَعَه الهاجس بأنّ هذه المسألة قد تكون =

الجهة محتاجاً إلى أن يُتَكَلّف له التأويل. ولهذا وغيره[٣١] لا يستقيم لبيرفُتش (Manfred Bierwisch) أن يقرّر أنّ «أوّل من ألمح بصراحة إلى طبيعة القدرة اللغويّة الخلاّقة كان ولهلم فون هومبولت»[٣٢].

= بَعْضَ ما ورد على الغَرْب من العَرَب في إطار «انتقال العلم العربي إلى الغرب اللاتينيّ». وذلك أن سلفستري دي ساسي «كان متضلّعاً... من علوم اللغة العربيّة.» «وما أنتجه من الدراسات في نَحْو العربيّة وما ترجمه إلى الفرنسية من كتب النحو والتجويد القديمة يدلّ بوضوح على أنّه أدرك – إدراكاً لا بأس به – مفاهيم ومناهج النحاة العرب». ودي ساسي «هو الذي كوّن... فون هومبولت» وغيره. «وأهمّ شيء اكتسبه هؤلاء من دروس دي ساسي هو اطّلاعهم من خلال دراستهم للعربيّة واللغات الساميّة الأخرى على المفاهيم اللغويّة والنحويّة العربيّة التي كانت تنقصهم في ثقافتهم الفيلولوجيّة التقليديّة، وكذلك كان الأمر بالنسبة للنحو والصوتيّات». وكان دي ساسي «متشبّعاً بمبادئ النحو الوصفيّ التعليليّ، وهو يمثّل في زمانه ذلك المذهب الذي تناقله عدد من العلماء منذ القرن الثالث عشر من طريق جيمس هاريس (Harris) وسنكتيوس (Sanctius) الإسبانيّ عن النحاة العرب مباشرة أو عن لغويّي وفلاسفة السكولاستيك عن فلاسفة العرب». «وتلا دي ساسي في العمل بهذه المبادئ تلميذه فون هومبولت».

انظر في ما تقدّم كلّه: عبد الرحمن الحاج صالح: مدخل إلى علم اللسان الحديث (٣). اللسانيّات، ١٩٧٢، المجلّد الثاني ١/٩، ١٠. فهل تكون هذه المسألة عند ابن هشام ممّا أورده دي ساسي على هومبولت ثم لقفها تشومسكي؟

إنّه لا بُدّ من التحفّظ على القطع بقول حاسم؛ ذلك أنّه، مثلاً، «رغم... معرفة دي ساسي لمقاصد النحاة العرب فإن الكثير ممّا تركوه من التحليلات العميقة والمفاهيم الدقيقة ما كان يمكن أن يفهم في ذلك العصر لعدم خوض الغربيين بعد في هذا النوع من البحث، ونخصّ بالذكر مناهج الوصف البنيويّ ومفهومي الأصل والفرع والطريقة التفريعيّة...». عبد الرحمن الحاج صالح: الموضع المتقدّم ذكره في هذه الحاشية ثمّ إنّ إشارة تشومسكي إلى ملاحظة هومبولت لم تكن، فيما يظهر، على سبيل التاريخ وتقرير أنّه صدر عنها ابتداء. وليس في أقواله حول هذه المسألة تصريح حاسم بالأخذ إلاّ ما تحمله عبارته من إيحاء لعلّه ورد عليها من حرارة موقف السّجال حسب. وانظر كتابيه الآنف ذكرهما في الحاشيتين ٢٧، ٢٨ من قُبَيْل هذا!

(٣١) انظر: عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات، المجلّد الثاني ١/٥٤ حاشية ١٠٥.

(٣٢) Modern Linguistics P. 45

وإنّه لَمِمّا يستوقف الخاطر الأوّل أن يكون (الحديث) وهو على وجه من الاتّساع صنو (الكلام)، يحمل فيما يدلّ عليه الجذر منه وشعبة من تصاريفه معنى الجِدَّة. فهل يكون بين الحديث (وهو الكلام على نحو ما) والحداثة، في الأصل الأوّل المستشعر عند العرب قديماً ما يكون في اللغة من طاقة متجدّدة خلاّقة عند الغرب حديثاً؟

(د) الأصول والفروع

– أصول بسيطة وفروع مركّبة:

ومن أسس النحو التحويليّ أنّه يميّز في اللغة نوعين من الجمل: بسيطاً ومركّباً. وتقوم الجملة المركّبة على جملة بسيطة أو على سياق متتابع من الجمل البسيطة. ويعمل النحو التحويليّ في استخراج الأحكام التي يمكن لنا بتطبيقها أن نفرّع الجمل البسيطة إلى جمل مركّبة أو أن نحوّل الجمل البسيطة إلى جمل مركّبة [٣٣].

وهذا نظير ما نجد في النحو العربيّ من الصدور عن الجملتين: الاسمية والفعليّة في صورتهما البسيطة ورصد التغيّرات التي تجري عليهما وتمدّ فيهما عناصر إضافيّة ووظائف جديدة.

وقد لحظ سيبويه هذا المعنى، تمييز جمل بسيطة أوّليّة في اللغة، وردّ التراكيب الممتدّة والمتحوّلة إلى أصولها من تلك الجمل. وذلك، مثلاً، فيما عقد

---

(٣٣) Stockwell, R: Foundations of Syntactic Theory P. 16
Cattell: The New English Grammar: A Descriptive Introduction P. 27
ولعلّه يحسن الاحتراس بأنّ هذه الفكرة تعتبر مرحلة في سياق تطوّر النظريّة، وقد وردت في بواكيره الأولى.

من (باب المسند والمسند إليه)، وفيه يقول: «وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدّاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بُدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدّ من الآخر في الابتداء. وممّا يكون **بمنزلة الابتداء** قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيداً منطلق؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده.

واعلم أن الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ. ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلاّ أن تدعه. وذلك أنّك إذا قلت: عبد الله منطلق، إن شئت أدخلت (رأيت) عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقاً، أو قلت: كان عبد الله منطلقاً، أو مررت بعبد الله منطلقاً، **فالمبتدأ أوّل جزء** كما كان **الواحد أوّل العدد**، **والنكرة قبل المعرفة**»[٣٤].

ويتّصل بهذا ما تَلْحَظ موزِل من خلال اختبارها لوجوه الدلالة التي يتّخذها مصطلح الخبر[٣٥] عند سيبويه. وذلك أن الخبر عنده يكون مبنيًّا على المبتدأ (زيد أخوك)، أو مبنيًّا على كان واسمها (يظلّ زيد أخاك)، أو مبنيًّا على المفعول الأوّل (حسب عبد الله زيداً أخاك). وإذن فهو يتّخذ عند سيبويه أشكالاً خارجيّة سطحيّة مختلفة الموقع والامتداد (خبر المبتدأ، خبر يظلّ، مفعول حسب الثاني)، ولكنّه يعرف له دوراً واحداً ثابتاً في بنية جوّانيّة أصليّة يرتدّ إليها.

وهذا المبدأ في التأصيل والتفريع بيّن في نسيج النحو العربيّ بياناً لا خلاف

---

(٣٤) كتاب سيبويه (هارون) ١/٢٣ - ٢٤.

(٣٥) Die Syntakische Terminologie Bei Sibawaih P. 281

فيه . ونجتزئ هنا بأن نعرض لأمرين : مباشر نقتبسه من تقريرات ابن هشام في فواتح الجزء الثاني من المغني ، وغير مباشر لا نتجاوز فيه التذكرة ببعض أبواب النحو العربيّ المتعارفة ممّا لا يحتاج إلى إفاضة أو تفصيل.

فأمّا ابن هشام فنجتزئ من عنده بأربعة أمور :

أوّلها تعريفه للجملة حيث يقول «والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ، كـ «قام زيد» ، والمبتدأ وخبره كـ «زيد قائم» ، **وما كان بمنزلة أحدهما** ، نحو ضُرِب اللصّ ، وأقائم الزيدان ، وكان زيد قائماً ، وظننته قائماً»(٣٦) .

والثاني تعريفه للجملة الاسميّة والفعليّة إذ يقول : «فالاسميّة : هي التي صدرها اسمٌ ، كَـ «زيد قائم» ، و «هيهات العقيق» ... والفعليّة هي التي صدرها فعلٌ ، كـ «قام زيد» ، و «ضُرِب اللصّ» ، و «كان زيد قائماً» و «ظننته قائماً» و «يقوم زيد» و «قم»»(٣٧) .

والثالثُ تنبيهُه – عقِب تعريفَيْه السابقين للجملة الاسمية والجملة الفعليّة – على أنّ «مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه ؛ فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف ، فالجملةُ من نحو «أقائم الزيدان ، وأزيد أخوك ، ولعلّ أباك منطلق ، وما زيد قائماً» ، اسميّةٌ ، ومن نحو «أقام زيد ، وإن قام زيد ، وقد قام زيد ، وهلاّ قمت» فعليّة» .

والمُعْتَبَر أيضاً ما هو صَدْرٌ في **الأصل** ، فالجملةُ من نحو «كيف جاء زيد» ومن نحو (فأيّ آيات الله تنكرون) ومن نحو (ففريقاً كذّبتم وفريقاً تقتلون) و (خشّعا أبصارهم يخرجون) فعليّةٌ ؛ لأنّ هذه الأسماء في نيّة التأخير، وكذا

---

(٣٦) المغني ٢/٤١٩ .

(٣٧) المصدر السابق ٢/٤٢٠ .

الجملة في نحو «يا عبد الله» ونحو (وإن أحد من المشركين استجارك)، و(الأنعام خلقها)، (والليل إذا يغشى)؛ لأنّ صدورها في الأصل أفعال»[٣٨].

والرابعُ كلامُه على انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى وهو: «الكبرى هي الاسميّة التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم. والصغرى: هي المبنيّةُ على المبتدأ كالجملة المُخْبَرِ بها في المثالين»[٣٩].

وغنيّ عن التعليق أنّ ابن هشام قد ميّز جملة كبرى يكون الخبر فيها جملة صغرى، وأنّه ميّز جملة تكون أصلاً، وأخرى تكون فرعاً بمنزلتها فَضَبَط العلاقة بين الأصلِ البسيط (قام زيد) والفرعِ المحوَّل بالبناء للمجهول (ضُرِب اللصّ) الخ، كما تنبّه إلى ردّ الفروع إلى الأصول بالنفاذ في الجمل التي لها ظاهر مختلف، وإذن تكون (كيف جاء زيد؟)... فعليّة؛ لأنّها – وإن تصدّرها اسمٌ – محوّلةٌ عنده، فيما يُفْهَم ضمناً، عن أصل فعليّ بسيط هو:

جاء زيد	راكباً ماشياً غاضباً

* * *

وأمّا غيرُ المباشر من الأمرين فهو جملة أبواب النحو العربيّ. ولعلّ الشادين يعتدّون جملة كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإنّ وأخواتها، ولا النافية للجنس، فروعاً متحوّلة عن أصل واحد هو الجملة الاسميّة (المبتدأ والخبر) وفق

(٣٨) المصدر نفسه ٤٢١/٢. ولم نبيّن عن مواضع الآيات ولم نأت بتمامها إذ اكتفينا بالردّ إلى المرجع الذي يتعيّنُ أن يفضي (تحقيقه) إلى ذلك، فضلاً عن أن هذا المطلب قريب من خلال المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ثم إنّه لا يتعلّق به غرض من أغراض الاستشهاد هنا.

(٣٩) المغني ٤٢٤.

خطوات ثابتة مطّردة. بل إنّ باب (ظنّ) ما يزال يحمل في عنواناته دلائل حاسمة على هذا التأصيل والتفريع في بناء الجمل؛ ذلك أنّه يعرف بباب الأفعال التي تنصب مفعولين أَصْلُهما مبتدأ وخبر الخ.

ولعلّ تحليل النحويين لجملة التنازع في مثل: اجتهد ونجح صالح، إلى: اجتهد صالح ونجح (هو)، أو اجتهد (هو) ونجح صالح، يدلّ على أنّهم كانوا يتمسّكون بردّ المركّب إلى البسيط ويجعلون وحدة التحليل في ذلك الجملة الصغرى.

وقد يعترض معترِض بأنّ هذه نتيجة لِبَدْء مختلف؛ ذلك أنّ البدء هو القول بالعَمَل وما لزم ذلك من قيود كان بينها أنّ المعمول إنّما يسلَّط عليه عامل واحد لا يتعدّد، والفاعل هو معمول الفعل فلا وجه لأن نسلّط فعلين على فاعل واحد. ولا ضير! فإنّنا نَجد حتّى في إطار القولِ بالعمل، والصدورِ عن قيود نظريّة العامل أن هذه التحليلات مستشعرة وأنّها ملاقِية!

وطريف أيضاً أن نجد مصطلح التحويل عينه يُسْتَعْمل لدى النحاة العرب المحدثين الذين يصدرون - لا ريب - عن مناهج النحاة الأوائل ومصطلحهم. وهم يلحظون عند استعماله في التحليل النحويّ أو الصرفيّ قريباً مما يلحظ أصحاب النظريّة في الغرب، وخاصّة عنصر المعنى(٤٠).

---

(٤٠) من ذلك أنّ سعيداً الأفغاني اختار في مَنْ وما ومهما في الشرط أن «تُعْرَب مفعولاً بها إن كان فعل الشرط متعديًّا لم يستوفِ مفعولاته، وإلاّ أُعْرِبَت مبتدأ خبرُه جملةُ جواب الشرط»، واحتجّ لهذا الاختيار بأنّه يحتكم إلى «المعنى - وهو الحكم في كُلّ خلاف»، وعلّله بأنّك «إذا حوّلت صيغة الجملة الشرطيّة (مَنْ يسافر يَبْتهِجْ) إلى جملة اسميّة قلت: المسافر مبتهج، وما اسمُ الشرط هنا إلاّ اسم موصول أضيف إليه معنى الشرط ففكّ صلته بفعله لفظاً لا معنى». وهكذا تكون جملة الشرط - على هذه الصورة المركّبة - وجها في تحوّلات الجملة الاسميّة البسيطة أو تكون جملة الشرط هنا فرعاً متولّداً من الجملة الاسميّة في صورتها الأوّليّة البسيطة بالاحتكام إلى المعنى.

انظر: مذكرات في قواعد اللغة العربيّة ص ٤٣.

– **أصول متّفقة وفروع مختلفة**: [41]

ومن اعتراضات تشومسكي على البنيويّة أنّها تتخلّف عن تفسير «تغايرات سطحيّة تُضْمِر... تماثلات عميقة. فقد تختلف بعض الجمل من حيث ترتيب الكلمات فيها، وإضافة بعض العناصر، مثل:

زيد عريض الجبين

جبين زيد عريض

زيد جبينه عريض

إنّما[42] برغم هذا الاختلاف فإنّ هذه الجمل تشترك جميعها بالمعنى نفسه. إنّ قواعد نحو المؤلّفات، وحدها، لا توفّر لنا أيّة وسيلة لشرح هذا التماثل، فهي تعطي لهذه الجمل الثلاث ثلاثة شروح مستقلّة.

فلكي يؤدّي النحو حساباً عن هذه الوقائع يؤكّد تشومسكي أنّ النحو يتطلّب... نوعاً من القواعد يدعوها بالقواعد التحويليّة... ويمكننا، مثلاً، باستخدام قواعد تشومسكي التحويليّة شرح التماثل بين زيد عريض الجبين وجبين

= ولا ريب أن هذا مَحْضُ توارد. فالتأويل بالتحويل عند الأفغاني ورد في كتاب له صدر سنة ١٩٥٥، أما صاحب نظرية التحويل الذي استوى التحويل في نظريته منهجاً قائماً برأسه فقد صدر كتابه الأوّل فيها سنة ١٩٥٧، وافتراض التلاقي على التأثّر لا وجه له!

ومنه أيضاً قول الصرفيّين: «وقد تُحوَّل صيغة «فاعل» **للدلالة** على الكثرة والمبالغة في الحدث، إلى أوزان خمسة مشهورة، تسمّى صيغ المبالغة...» شذا العرف للحملاوي ص ٧٥.

(٤١) ولا نعرض هنا لفكرة الأصل والفرع في (الصرف) العربيّ. ومن مقوّماتها القول، على اعتبار الأكثر، بالأصل الثلاثيّ، والقول بأنّه المصدر (أو الفعل أو أسماء الأعيان – لا ضير هنا). وواضح كيف ينتظم هذا التأصيل وجوه التصريف والاشتقاق وأحوال أبنية الكلم في علاقة، علاقة الفروع بالأصول على نحو مستفيض.

(٤٢) أتحفّظ عند هذا الموضع ومواضع أخرى من الترجمة، ترجمة مقال جون سيرل، على صورة التعبير فيها! ولكنّها تظلّ مثلاً على ما نحن فيه من (تعدّد المباني على توحّد المقاصد والمعاني).

زيد عريض... عن طريق بعض التحويلات من تقديم وتأخير وحذف.. دون تبديل في المعنى. وبذلك نشرح كيف يمكن اشتقاق الجملتين انطلاقاً من الدليل... الذي يعيّن وحدة المعنى بين الجملتين برغم اختلاف بنيتهما السطحيّة»[٤٣].

وأَدَعُ نصّ المثال (الأمثلة) هنا على الرغم من أنّني أجد في قواعد النحو العربيّ تجاوزاً لظاهر الإعراب المتعارف له، وهو الظاهر الذي يجعل هذه الأمثلة ثلاث جمل متغايرة الأعاريب. ويتمثّل هذا التجاوز فيما نجده لدى النحويين من تنصيص على أنّ الإضافة في الأوّل تكون من إضافة الصفة المشبّهة (عريض) إلى فاعلها (الجبين)[٤٤]، وإذن فهناك نسبة (العرض) إلى (الجبين) أو إسناده إليه، وأن الخبر (عريض) في الثاني يتحمّل ضميراً (فاعلاً) عائداً على المبتدأ (جبين)[٤٥]، وإذن يكون ضمير (الجبين) أيضاً مسنداً إليه (العرض)، وكذلك الحال في الثالث، ويبين سائر الإعراب عن سائر الفرق. وإذن يتعيّن في قواعد النحو العربي قدر مشترك في المعنى بين هذه الجمل يتحصّل بمعطيات التحليل النحويّ.

ولكنّي أدع ذلك إلى مثال بعيد في سياق آخر، ولكنّه يفضي بنا إلى أنّ سيبويه قد هجس بهذه المسألة وتأدّى إليها في منتهى دلالتها وإن تغاير المأخذ والإطار.

وذلك أنّه حين ورد على النحويين القول في تمييز النسبة مثل: طاب زيد نفساً، وتصبّب عمروٌ عرقاً: هل يجوز أن يتقدّم التمييز على العامل فيه فيُقال:

---

(٤٣) جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغويّة، الفكر العربيّ، العددان ٨ - ٩، ص ١٣٠ - ١٣١ (مع بعض الاجتزاء). وانظر أيضاً: Cattell: The New English Grammar: A Descriptive Introduction P. 29

(٤٤) انظر مثلاً: المقتضب ١٥٨/٤.

(٤٥) انظر مثلاً: أوضح المسالك ١٣٧/١.

نفساً طاب زيد، وعرقاً تصبّب عمرو، «ذهب سيبويه إلى أنّه لا يجوز تقديم هذا النوع (من التمييز) على عامله، وذلك لأنّ المنصوب ههنا هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنّك إذا قلت: «تصبّب زيد عرقاً» كان الفعل للعَرَق في المعنى لا لزيد؛ فلمّا كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً لفظاً...»(٤٦).

وهكذا يكون: تصبّب عمرو (أو زيد) عرقاً، مكافئاً في معناه عند التحليل لقولنا: تصبّب عرق عمرو (أو زيد)، وتكون هاتان الصورتان فرعين ينتظمهما أصل عميق أو معنى واحد على اختلاف بنيتهما البرّانيّة (السَّطْحِيّة).

ولعلّ مبدأ «الكشف عن أصول العلاقة بين تراكيب لغوية تبدو متغايرة»(٤٧) وهو واحد من مبادئ نظرية التحويل، يصلح، مع بعض التحكّم، أن يكون تقريراً عن بعض منطلق التحليل النحوي عند سيبويه، كذلك!

(هـ) البرّاني (السطحيّ) والجوّاني (العميق)

- المستوى الدلاليّ:

وكان من مبادئ اعتراض التحويليين على البنيويّة أنّ في اللغة، كُلّ لغة، جُمَلاً يكون للواحدة منها غَيْرُ معنى، «وقد يكون سبب تعدّد معنى جملة ما أنّ إحدى مفرداتها لها معان متعدّدة، كما في جملة: جلست إلى جانب العين، فتعدُّد معاني هذه الجملة يعود إلى تعدّد معاني كلمة عين»(٤٨).

---

(٤٦) أسرار العربيّة (طبعة دمشق) ١٩٦ وطبعة ليدن ٧٩.

(٤٧) هذه عبارة كاتل (Cattel) في الكلام على تشومسكي.
وانظر كتابه:
The New English Grammar: A Descriptive Introduction P. 29

(٤٨) داود عبده: التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربيّ، العددان ٨ - ٩، ص ٧ وجدير بالملاحظة أن البنيويين كانوا أخذوا على النحاة التقليديين اعتمادهم المعنى عنصراً في التحليل النحويّ. ولكن التحويليين اتخذوا موقفاً مختلفاً منصفاً بإزاء معطيات النظر النحوي التقليدي.

ومعلوم أنّ البنيويّة لا تحفل بهذا وأنّ التحليل اللغويّ وفقاً لها لا يكشف عن هذا التعدُّد. ولكن ما ينكشف للتحويليين في هذا الاعتراض قد انكشف لابن هشام في ذلك الباب من المُغنْي، (في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعْرِب من جهتها). فإنّه جعل أُولى تلك الجهات «أن يراعي (المُعْرِب) ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى». ويقرّر ابن هشام هناك أنّ «أوّل واجب على المُعْرِب أن يفهم معنى ما يعربه **مفرداً** أو مركّباً».

يقول ابن هشام: ولقد حُكِي لي أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفصّل:

لا يُبْعِـــــد اللهُ التلبُّبَ والـ   غاراتِ إذ قال الخميس: نَعَم

فقال: نعم حرف جواب، ثمّ طلبا محلّ الشاهد في البيت، فلم يجداه، فظهر لي حينئذ حسنُ لغة كنانة في نعم الجوابيّة وهي نَعِم بكسر العين، وإنّما نَعَم هنا واحد الأنعام...».

ويمضي ابن هشام على هذا الصعيد قائلاً: «وها أنا مورِد بعون الله أمثلة متى بُنِي فيها على ظاهر اللفظ ولم يُنْظَر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعرِبين فيه وهمٌ بهذا السبب، وسترى ذلك معيّناً.

فأحدها: قوله تعالى: (أَصَلاتُك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء) فإنّه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك)، وذلك باطل؛ لأنّه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنّما هو عطف على (ما)، فهو معمول للتّرْك، والمعنى أن نترك أن نفعل... وموجب الوهم المذكور أنّ المُعْرِب يرى أن والفعل مرّتين وبينهما حرف العطف.

ونظير هذا سواء أن يتوهّم في قوله:

لَنْ، ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً   أدعَ القتـــال وأشهـدَ الهيجـاء

أنّ الفعلين متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين»، والوجه «أنّ (أدع) منصوب بِلَنْ، و (أشهد) معطوف على القتال»[٤٩] «وما الظرفيّة وصلتها ظرف لـ (أدع) فاصل بينه وبين (لن) للضرورة، فيُسأل حينئذ: كيف يجتمع قوله: لن أدع القتال مع قوله لن أشهد الهيجاء؛ فيُجاب بأنّ أشهد ليس معطوفاً على أدع، بل نصبه بأنْ مضمرة، وأنْ والفعل عطف على القتال، أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حدّ قول ميسون:

ولبس عباءة وتقرَّ عيني ... ...[٥٠]

وقد جرَّد المبرّد، من قبل ابن هشام، هذا المبدأ تجريداً غير ملتبس إذ اعتدّ المعنى فيصلاً في تصحيح النحو فذهب إلى أنّ «كلّ ما صلح به المعنى فهو جيّد، وكلّ ما فسد به المعنى فمردود»[٥١].

ويعوّل النحويّون العرب على المعنى مُعَوَّلاً كبيراً. ويمثّل التفاتهم إلى المعنى عامّة، والمستوى الدلاليّ خاصّة، ملحظاً ثابتاً يَفزَعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحويّ وخاصّة إذا تخلّف التفسير على المستوى النحويّ الخالص. واستيعاب أمثلة ذلك - في كتبهم - متعذّرٌ كثرةً واستفاضة. وهذا غَيْض من فَيْض.

* فَهُمْ يقيمون حدودهم على هذا المَلْحَظ؛ إذ يعرّفون الاستثناء بأنّه (إخراج بعض من كُلّ)[٥٢]، ويعرّفون الاستثناء المنقطع بأنّه ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه[٥٣]، بل يردّون تركيب الاستثناء إلى جملة إثباتيّة عاديّة

---

(٤٩) المغني ٥٨٢ - ٥٨٣.

(٥٠) المصدر السابق ص ٣١٤ وما قبلها.

(٥١) المقتضب ٣١١/٤.

(٥٢) أسرار العربيّة ص ٢٠١.

(٥٣) كتاب سيبويه (هارون) ٣١٩/٢.

وفقاً لتأويل دلاليّ؛ إذ يذهب ابن السرّاج منهم إلى أنّ (الاسم المستثنى مع ما تستثنيه منه بمنزلة اسم مضاف)، (إذا قلت: جاءني قومك إلاّ قليلاً منهم، فهو بمنزلة قولك: جاءني أكثر قومك)(٥٤).

ويجعلون المعنى حَكَماً فيما يجوز وما لا يجوز، فَمِنْ ذلك أنّ ابن السرّاج يذهب إلى أنّه (لا يجوز أن تستثنى النكرة من النكرات في الموجب لا تقول: جاءني قوم إلا رجلاً؛ لأنّ هذا لا فائدة في استثنائه)(٥٥). وواضح أنه يُعوّل على الإفادة من جهة المعنى وفقاً لما يجده أبناء اللغة في سلائقهم.

وكان اعتبار المعنى، عندهم، ضرباً من اختبار الاطّراد في التفسير النحويّ، وكأنّما كانوا يتعاورون هذا الملحظ ليمتحنوا صلاحيته في إطار مناظراتهم الخلافيّة الخصبة.

فحين أرادوا أن يفسّروا نصب المستثنى(٥٦) التفت الزجّاج وأبو عليّ الفارسيّ إليه، فذهبا إلى أنّ عامل نصب المستثنى هو (إلاّ)؛ ذلك أنّ معناها (أستثني) وهو فعل ينصب ما بعده. ولكنّ هذا التأويل المعنويّ لم يثبت للامتحان طويلاً، فإن غيرَهما قد تنبّه إلى أنّ الوجه ليس (أستثني) على الدوام؛ إذ يمكن لنا أن نقرّر غيره في مثل: وافق النوّابُ... إلاّ عبد الله، فإنّه قد يحتمل أن يكون التأويل (امتنع) أو (رفض). وواضح، مع ذلك، أنّ مدار الخلاف هو على المعنى المفهوم من «إلاّ» في كلّ حال!

لكنّ المُعْجِب حقّاً هو أنّ هذا المَلْحَظ هيّأ للنحويين العرب أنظاراً لطيفة في طرد مقاييسهم وتطويع الظواهر المتغايرة شكلاً بِرَدّها إلى بنية واحدة جوّانيّة متوافقة.

---

(٥٤) أصول النحو ٣٤٣/١.

(٥٥) المصدر السابق ٣٤٦/١.

(٥٦) انظر في هذه المسألة: أسرار العربيّة ص٢٠٣ وما حولها.

ومن وجوهٍ ما أسعدهم به المعنى على هذا الصعيد أنّ غير الإيجاب في الاستثناء الناقص، والمنفيّ، يجيء نفياً ونهياً واستفهاماً إنكاريًّا، كما يكون غير الإيجاب في تأويل معنى الحكم.

وهكذا أمكن لهم أن يطردوا مسألة (غير الإيجاب) في الناقص، وأن يفسّروا التغاير السطحيّ بين الأنماط التاليّة:

وما محمّد إلا رسول

ولا تقولوا على الله إلاّ الحقّ

فهل يُهْلَك إلاّ القوم الفاسقون

ويأبى الله إلاّ أن يتمّ نوره

فأمّا النفي والنهي فالمَحْمَل بينهما قريب، وأمّا الاستفهام الإنكاريّ فقد ردّوه إلى النفي بالتقدير ردًّا قريباً أيضاً، ذلك أنّهم لحظوا أنّ:

هل يهلك إلا القوم الفاسقون

بمنزلة: لا يهلك إلاّ القوم الفاسقون

ولكنّ المعنى أسعفهم في أن يسلكوا (يأبى الله إلاّ أن يتمّ نوره) وما أشبهها في هذا الإطار؛ إذ فزعوا إليه فوجدوا أن (يأبى) بمعنى (لا يريد)(٥٧).

ومن لطيف ما تَهَيَّأ لهم بالالتفات إلى المعنى تفسيرُ وجوب النَّصْب، نَصْب المستثنى المكرّر في مثل: ما أتاني إلاّ زيد إلاّ عمراً؛ فإنّهم ذهبوا إلى أنّه إذا تكرّرت (إلاّ) وتكرّر المستثنى بها في الناقص المفرّغ فلا يجوز رفع الآخر. قال الزمخشري: لأنّك لا تقول: تركوني إلاّ عمروٌ(٥٨). ويدلّ قولُه على أنّه لحظ أنّ

---

(٥٧) أوضح المسالك ٦٠/٢ وما بعدها.

(٥٨) المفصّل (بروخ) ٣٣.

الحكم يصبح موجباً بـ (ما وإلاّ) فكأنّ قولك: ما أتاني إلاّ زيد مرادِف لقولك: تركوني، وذلك حكم مثبت لا يكون بعده إلاّ النّصْب.

أمّا أعظم ما بلغوه من التغلغل، على هذا الصعيد، فهو:

– حَمْلُهُم ما ظاهره النفي على الإيجاب في مثل: (ما فيهم أحدٌ إلاّ قد قال ذاك إلا زيداً) بوجوب نصب (زيداً). فإنّهم رأوا أنّ (ما فيهم أحد إلاّ قد قال ذاك) مساوية لِـ (كلّهم قالوا ذاك)، وإذن يكون التركيب الذي ظاهره النفي مثبتاً في حقيقة المعنى، ويستقيم النصب على مَلْحَظ صحيح.

– مُلاحَظَتَهم انسحاب النفي على (يقول، مثلاً) في: (ما أظنّ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً (أو زيدٌ). فإنّهم أجازوا في مثل هذا النَّصْبَ على إتباع (زيداً) (أحداً)، والرفعَ على إتباع (زيد) لضمير الرفع في (يقول). وذلك أنّهم فهموا القول المتقدّم على: (ما يقول ذاك أحد إلاّ زيد)؛ فإنّه من تفريعات الفهم المشروع لذلك التركيب.

– مُلاحَظَتَهم أنّ النفي لا ينسحب على (ينتقد، مثلاً) في: (ما عتبت على أحدٍ ينتقدني إلاّ تلميذٍ)؛ إذ لا يمكن لنا أن نفرّع من تأويله: (ما ينتقدني أحد إلا تلميذ). وإذن يتعيّن إتباع (تلميذ) **لأحد** المجرور، ولا يجوز إتباعه للضمير المستتر في (ينتقدني)[٥٩].

* وهم يرون الأمثلة التالية:

عندي ثوب خزّ

عندي ثوب زيد

عليّ صوم رمضان

مختلفة على الرغم أنّها جميعاً تجري في ظاهرها على طريق الإضافة

---

(٥٩) انظر في الملاحظات الثلاث المتقدّمة: كتاب سيبويه (هارون) ٣١٢/٢ وما بعدها.

ومرجع هذا الاختلاف – عندهم – إلى المعنى. ذلك أنّهم يقدّرون الأمثلة المتقدّمة هذا التقدير، على الترتيب:

عندي ثوب من خزّ

عندي ثوب لزيد

عليّ صوم في رمضان

قال الأشموني: «فانوِ معنى «من» فيما إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحّة إطلاق اسمه عليه، كثوب خزّ، وخاتم فضّة، التقدير: ثوبٌ من خزّ، وخاتم من فضّة. ألا ترى أنّ الثوب بعض الخزّ والخاتم بعض الفضّة، وأنّه يقال: هذا الثوب خزّ، وهذا الخاتم فضّة. وانوِ معنى «في» إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو «مكر الليل» أي في الليل، (واللام خذا لِما سوى ذَيْنك)؛ إذ هي الأصل، نحو: ثوب زيد، وحصير المسجد، ويوم الخميس، ويد زيد»[٦٠].

وكذلك لا يستوي عندهم أن نقول:

بيت نَمْل

وبيت زيد

فَبَيْت في الأوّل قد تخصّص، إذ ضاق عمومه عن قولنا: بيت، مجرّداً. أمّا في الثاني فقد تَعَرَّف إذ أصبح المقصود به متعيّناً؛ ذلك «أن المضاف يتخصّص بالثاني إن كان نكرة، نحو: غلام رجل، ويتعرّف به إن كان معرفة، نحو: غلام زيد»[٦١].

---

(٦٠) شرح الأشموني ٣٠٥/٢.

(٦١) المرجع السابق ٣٠٥/٢.

- **المستوى الصرفيّ:**

ويمثِّل اعتبارُ المستوى الصرفيّ، مستوى البنية، في النظام اللغوي، مَلْحظاً إضافيًّا ثابتاً في مناهج التحليل النحويّ الحديث(٦٢).

وهذا بَعْضُ ما عرفه للعرب مؤرّخو علم اللغة، إذ يعتدّونهم مِنْ أوّل مَن اعتبر العلاقة بين صيغة الكلمة، على مستوى الصرف، ووظيفتها في التركيب، على مستوى النّحوْ(٦٣).

ولعلّه يُغْنِي في البيان عن هذه المسألة أن ننبّه على الجهة السادسة التي يَدْخُل

---

(٦٢) Fromkin & Rodman: An Introduction to Language P. 146

(٦٣) Robins: A Short History of Linguistics P. 24, 98
Ivic: Trends in Linguistics P. 28—30

- كما تحرّوا العلاقة بين البنية الصرفيّة وما يكون لها من دلالة (معنويّة) خاصّة، إذ نجد سيبويه. مثلاً، يجرّد لكثير من الصيغ الصرفيّة معاني دلاليّة كليّة. فلا يقتصر في تعداد صيغ مصادر الثلاثيّ، مثلاً، على سَرْدها في نطاق علاقتها الشكليّة بصيغة الفعل، بل يقرن الصيغة بالمعنى المشترك الذي رأى أمثلتها المختلفة تلتقي عليه. وهكذا يقرّر أنّ المصدر الذي على فُعال - بضمّ الفاء - يدلّ على الداء، والمصدر الذي على فِعال - بكسر الفاء - يدلّ على المباعدة، والمصدر الذي على فُعالة - بضم الفاء - يدلّ على الزيادة، والمصدر الذي على فَعَلان - بفتحتين - يدلّ على الزعزعة والاهتزاز. ويتعمّق الملحظ الدلاليّ منهجه حتى ترتبط عنده صيغ معلومة بمعان معيّنة مستمدّة من تصنيف الأشياء في العالم الخارجيّ إلى إنسان وغير إنسان... الخ؛ فقد ذكر في (باب تكسير الصفة للجمع) أنّ «ما كان فَعْلا فإنّه يُكسَّرُ على فِعال... وذلك: صَعْب وصِعاب، وعَبْل وعِبال، وفَسْل وفِسال، وخَدْل وخِدال. وقد كُسِّر بعضه على فُعول. وذلك نحو كهل وكهول» ثم قرّر عَقِب ذلك «انّه ليس شيء من هذا إذا كان **للآدميين** يمتنع من أن تجمعه بالواو والنون». وذلك قولك: صَعْبون وخَدْلون. وقال الراجز:

قالت سُلَيْمى لا أُحِبّ الجَعْدين ... ...»

وذكر مثل ذلك في غير وجه؛ كأنّما أصبح الجمع السالم بواو ونون، في مقاييس الصرف عنده، هو جمع الآدميين دون غيرهم من الخلق والأشياء.

وانظر في بيان هذا الملحظ وتفصيل أمثلته: نهاد الموسى: الوجهة الاجتماعيّة في منهج سيبويه في كتابه، مجلّة حضارة الإسلام، دمشق ١٣٩٤ - ١٩٧٤.

الاعتراضُ على المُعْرِب من جهتها عند ابن هشام، وهي، عنده: ألاّ يُراعي (المُعْرِب) الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإنّ العرب يشترطون في بابٍ شيئاً، ويشترطون في آخرَ نقيضَ ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يَتَأمَّل المُعْرِب اختلطت عليه الأبواب والشرائط. فلنورد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:

النوع الأوّل: اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت.

ومن الوهم في الأوّل قول الزمخشريّ في (ملك الناس، إله الناس) إنّهما عطف بيان، والصواب أنّهما نعتان.

ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويّين في نحو «مررت بهذا الرجل» إنّ الرجل نعت...

النوع الثاني: اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتنكير للحال والتمييز، وأَفْعَل من، ونعت النكرة...الخ[٦٤]..

وهذا الملحظ متوارد في معالجاتهم بصورة متّسعة. ويعرف الشادون أنّ النحويين يَصِلون بين المصدر والمفعول المطلق كما يَصِلون بين المصدر والمفعول لأجله، ويصلون بين الحال والاشتقاق الخ.

ومعروف أيضاً أنّه لا يستوي عند النحويين أن يقال:

غلاف الكتاب أنيق

و: ناشر الكتاب صديق

على الرغم مِنْ أنّ كُلاًّ منهما مضاف إلى معرفة في ظاهر العبارة؛ ذلك أنّ الأوّل عندهم يتعرّف بالإضافة. أمّا الثاني فهو باقٍ على تنكيره، بدليل دخول ربّ، وبدليل نعت النكرة به، نحو «هَدياً بالغَ الكعبة» والأَصْل في الصفة

---

(٦٤) المغني ص ٦٣٠ وما بعدها.

المطّابقة، مطابقة موصوفها في التعريف والتنكير. وهذا الفَرْق عندهم راجع إلى أنّ المضاف في الثاني جاء وصفاً أي اسم فاعل، وكذلك الشأن لو جاء اسم مفعول أو صفة مشبّهة. بل إنّهم جعلوا الإضافة على نوعين: لفظيّة ومعنويّة أخذا بهذا الاعتبار الصرفيّ وانعكاسه على علاقات الكلم في التركيب على مستوى المعنى.

- **المستوى الصوتيّ:**

ويكون الأداء الصوتيّ، كذلك، عنصراً في التحليل، عند أصحاب نظريّة التحويل، في مسعاهم لضبط العلاقة بين ظاهر اللفظ ومضمون القصد(٦٥)

ومن أوضح أمثلة ذلك، عند النحويّين العرب، ما أورده ابن هشام في العنصر الثالث عشر من عناصر الجهة الأولى التي يَدْخُل الاعتراض على المُعْرِب مَن جهتها(٦٦)، وذلك «ما حكاه بعضهم من أنّه سمع شيخاً يُعْرِب لتلميذه (قَيّماً) من قوله تعالى (ولم يَجْعَلْ له عِوَجاً قَيّماً)(٦٧)، صفة لـ (عِوَجاً)، قال: فقلت له: يا هذا: كيف يكون العوج قَيّماً؟ وتَرَحَّمْتُ على مَنْ وقف من القرّاء على ألف التنوين في (عوجا) وقفة لطيفة دَفْعاً لهذا التوهُّم، وإنّما (قَيّما) حال: إمّا من اسم محذوف هو وعامله، أي: أنزله قيما، وإمّا من الكتاب...»(٦٨) الخ..

- **تعدُّد المعنى على توحُّد المبنى - اللَّبْس:**

ومن المنطلقات الرئيسة لاعتراض تشومسكي على البنيويّة أنّها تعجز عن

---

(٦٥) Fromkin & Rodman: An Introduction to Language P.12, 60

(٦٦) مغني اللبيب ٥٨٩/٢.

(٦٧) من آيتي الكهف ١، ٢ (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا. قيّما لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشّر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أنّ لهم أجراً حسناً).

(٦٨) المغني ٥٨٩/٢.

معالجة أنواع من الجمل المُلْبِسَة التي يعرض فيها اللبس بسبب من بنيتها التركيبيّة.
فجملة: (نقد تشومسكي نقد مبرّر) تحتوي على كلمات مُلْبِسة كما أنّ بنيتها السطحيّة جدّ بسيطة (اسم – اسم علم – اسم – صفة) ومع ذلك فهي جملة ملتبسة التباساً ملحوظاً إذ يمكن أن تعني: نقد أحدهم لتشومسكي نقد مبرّر، أو نقد تشومسكي لأحدهم نقد مبرّر[٦٩]. «لقد انتهى تشومسكي إلى التأكيد أنّ لهذه الجمل عدّة بنى تركيبيّة متغايرة وأنّ البنية السطحيّة الواحدة للجملة: نقد تشومسكي نقد مبرّر، مثلاً، تُضْمِر عدّة بنى كامنة متغايرة، يدعوها بالبنى العميقة أو المقدّرة، وقد شكّل استحداث مفهوم البنية العميقة أو المقدّرة للجمل التي لا تظهر على الدوام في البنية السطحيّة عنصراً أساسياً في ثورة تشومسكي اللغويّة»[٧٠].

وإنّه لَمُعْجِبٌ حقًّا أن يكون هذا الموضع، على التعيين، قد عالجه النحاة العرب في إطار قواعد الإضافة معالجة تجزم بأنّهم أحسّوا بافتراق المعاني وما قد يؤدّي إليه من اللّبس، فضمّنوا قواعدَهم تقريراً ينفي اللبس ويومئ إلى وجوه (البنية العميقة). فهُم يذكرون للمصدر المضاف خمسة أحوال منها على وجه التحديد: أَنْ يُضاف (المصدر) إلى الفاعل ثم لا يُذْكَر المفعول، نحو «وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلاّ عن موعدة» وعَكْسُه أي أن يُضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل، نحو «لا يسأم الإنسان من دعاء الخير»[٧١].

وواضح في ضوء ذلك أن (نقد تشومسكي نقد مبرّر) و (زيارة بعض الناس تجلب الهمّ) ونظائرهما تمثّل كلّ منها في عبارة الإضافة منها (نقد تشومسكي)

---

(٦٩) جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغويّة، الفكر العربيّ، العددان ٨ – ٩، ص ١٢٦ وما حولها.

(٧٠) المصدر السابق في الموضع نفسه.

(٧١) انظر مثلاً: شرح الأشموني ٣٣٦/٢ وما بعدها.

و (زيارة بعض الناس) موضعاً نحويًّا يتعيّن عند تحليله اعتبار المعنى في علاقة المضاف والمضاف إليه، أو التنصيص على طبيعة إضافة المصدر: هل كانت إلى فاعله أم إلى مفعوله، والشأن في هذا التنصيص شأن غيره من ضروب التنصيص على وجوه اللبس والاحتمال في ضبط بعض الأبنية في كتب التصريف، والمعاجم، وبذلك ينتفي لديهم اللَّبْس.

بل إنّ ابن هشام أورد هذه المسألة برمّتها في تقرير شامل صريح عند بيانه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها. فقد جعل الجهة التاسعة منها: «ألاّ يتأمّل عند وجود المشتبهات». وقد فصّل هناك القولَ في هذه المسألة، واستقصى وجوهها وأمثلتها ومواضعها. وعرض هناك لما يَحْتمِل المصدريّة[٧٢] والمفعوليّة، وما يحتمل المصدريّة والظرفيّة والحاليّة) وما يحتمل المصدريّة والحال الخ في باب مستوعب طويل. ونختتم هذه الإشارة بالمثال الذي استهلّ به ذلك الباب وهو قولنا: «زَيْدٌ أحصى ذهناً، وعمرو أحصى مالاً» فإن الأول على أنّ أحصى اسم تفضيل. والمنصوب تمييز مثل «أحسن وجهاً» والثاني على أنّ أحصى فعلٍ ماضٍ. والمنصوب مفعول مثل (وأحصى كلّ شيءٍ عدداً). ومن الوهم قول بعضهم في (أحصى لما لبثوا أمداً) إنّه من الأوّل، فإنّ الأمد ليس محصِياً بل مُحْصَى، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) كونه فاعلاً في المعنى كـ «زيدٌ أكثر مالاً» بخلاف، مالُ زيد أكثر مال»... الخ[٧٣]..

– تَوَحُّد المعنى وتعدُّد المَبْنَى: إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد:

وفي تضاعيف هذا المنحى وإشكاليّات العلاقة بين برّاني الكلام وجوّانيّ

---

(٧٢) واضح أنّ المقصود بالمصدريّة هنا المفعوليّة المطلقة.

(٧٣) مغني اللبيب ص ٦٢٠ وما حولها وص ٦٦٣ وما بعدها.

اللغة ، اتّجه التحويليّون إلى فَحْص هذا البُعْد من أبعاد الظاهرة اللغويّة ، وطرحوا هذا التساؤل : كيف ندلّ على المعاني المتّفقة بألفاظ مختلفة ؟[٧٤] إيماناً منهم بأنّ التعبير عن المعنى المتوحّد يتّخذ في اللغة أشكالاً متعدّدة. وحقّاً أنّهم اتّجهوا إلى ضبط هذه المسألة وإحكامِها بأحكامٍ حاولوها ، ولكنّ المهمّ في الأمر هنا أنّنا نجد النحاة العرب يتنبّهون إلى هذا البعد بتبصُّرهم في أمثلة الاستعمال الجاري ، ثم يعلّلونه.

يعقد ابنُ جنّي في الخصائص[٧٥] باباً في «إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد» يمضي فيه على هذا النحو : «اعلم أنّ هذا موضع قد استعملته العرب ، واتّبعها فيه العلماء. والسببُ في هذا الاتّساع أنّ المعنى المراد مُفادٌ من الموضعين جميعا ، فلما آذنا به وأدّيا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه...» ثم يستأنِف قائلاً : «وهذا ونحوه – عندنا – هو الذي أدّى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معان متّفقة ، وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود ، كأنّه لم يأت إلاّ به ، ولا عدل عنه إلى غيره ؛ إذ الغرض فيهما واحد ، وكلّ واحد منهما لصاحبه مرافِد. وكان أبو عليّ – رحمه الله – إذا عبّر عن معنى بلفظ ما فلم يفهمه القارئ عليه ، وأعاد ذلك المعنى عينه بلفظ غيره فَفَهِمَه ، يقول : هذا إذا رأى ابنه في قميص أحمر عرفه ، فإن رآه في قميص كحليّ لم يعرفه...»[٧٦]..

---

(٧٤) من ذلك محاضرة لجون روبرت روس John Robert Ross في حلقة الدراسات اللغوية بجامعة القاهرة ، صيف ١٩٧٣ ، تحت عنوان :
How to say things in other words?

(٧٥) ٢/٤٦٦ – ٤٦٨.

(٧٦) أمّا الأمثلة الجزئيّة الجارية على هذا «المبدأ» ضمنا فكثيرة ، منها أنّ سيبويه يعتدّ إلاّ حرفَ الاستثناء ، ويرى ما عداها من (غير وسوى وحاشا وخلا وعدا) فعلاً أو اسماً أو حرفاً فيه معنى إلاّ ؛ فكأنّ تلك الأدوات أصبحت «تجلّيات» أو أشكالاً متعدّدة لمعنى واحد وحرف واحد ، أو قل أصبحت ألفاظاً مختلفة لمعان متّفقة.

- التقدير والمراتب

وعلى نَحْوِ ما تأدّى التحويليّون إلى تقدير أصلٍ للجملة غير ما يكون لها في ظاهر اللفظ، صدوراً عن الملاحظات المتقدّمة، لَجَأَ النحويّون العرب إلى التقدير ضبطاً للعلاقة بين برّانيٍّ الكلام والأصولِ التي تنتظم بنيته عندهم.

وقد وضع التحويليّون قواعد حاولوا بها تفسير العلاقة بين البنى السطحيّة والبنى العميقة الكامنة تحتها، أو بين برّانيّ الكلام وجوّانيّ اللُّغة، وذلك حين يكون هناك تغاير بين المستويين. وقد افترضوا لتلك القواعد نسقاً مخصوصاً تتسلسل تبعاً له سمّوه: ترتيب الأحكام (Rule Ordering)[٧٧].

وقد كان هذا كلّه أيضاً ممّا استتبعه لدى النحويّين العرب التفاتُهم إلى أنّ اللغة ليست ظاهراً سطحيًّا متوحّداً، وأنّها قد يتوحّد فيها الظاهر على تعدُّد المعنى، وقد يختلف الظاهر منها على معنى متّفق، كما سلف.

ونظير ترتيب الأحكام عند التحويليين ما عقده ابنُ جنّي في الخصائص من «باب في حفظ المراتِب»[٧٨] يمضي فيه على هذا النحو: «هذا موضع يتسمّح الناس فيه، فيُخِلّون ببعض رُتَبِه تجاوزاً لها؛ وربّما كان سهواً عنها. وإذا تنبّهت على ذلك من كلامنا هذا قويت به على ألاّ تضيع مرتبة يوجبها القياس بإذن الله.

فمن ذلك قولهم في خطايا: إنّ أصله كان خطائئ، ثمّ التقت الهمزتان غير عينين، فأبدلت الثانية على حركة الأولى فصارت ياء: خطائي، ثمّ أُبدِلت الياء ألفاً؛ لأنّ الهمزة عرضت في الجمع واللام معتلّة، فصارت خطاءاً، فأُبدِلت الهمزة على ما كان في الواحد وهو الياء، فصارت خطايا. فتلك أربعُ مراتب:

---

(٧٧) انظر مثلاً: Burt: From Deep to Surface Structure P. 11
و Ivic: Trends in Linguistics P. 206

(٧٨) الخصائص ٣/٥ وما بعدها.

خطائئ ، ثمّ خطائي ، ثمّ خطاءا ، ثمّ خطايا. وهو - لعمري - كما ذكروا ؛ إلاّ أنّهم قد أخلّوا من الرُّتَب بثنتين : أمّا إحداهما فإنّ أصْلَ هذه الكلمة قبل أن تُبْدَل ياؤها همزة خطايئ بوزن خطايع ، ثمّ أبدِلت الياء همزة فصارت : خطائئ بوزن خطاعع. والثانية أنّك لمّا صِرْت إلى خطائي فآثرت إبدال الياء ألفاً لاعتراض الهمزة في الجمع مع اعتلال اللام لاطفت الصنعة ، فبدأت بإبدال الكسرة فتحة لتنقلب الياء ألفاً ، فصرت من خطائى إلى خطاءى بوزن خطاعى ، ثم أبدلتها ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، على حدّ ما تقول في إبدال لام رحى وعصا ، فصارت خطاءا بوزن خطاعى ، ثم أبدلت الهمزة ياء على ما مضى ، فصارت خطايا. فالمراتب إذاً ستّ لا أربع . وهي خطايئ ثمّ خطائئ ، ثمّ خطائي ، ثم خطاءى ، ثم خطاءا ثم خطايا.

فإذا أنت حفظت هذه المراتب ولم تضع موضعاً منها قويت دربتك بأمثالها ، وتصرّفت بك الصنعة فيما هو جارٍ مجراها».

ثمّ يقول في سياق الباب عقب مثال آخر : «فلا بُدّ أن تستقرئ هذه المراتب شيئاً فشيئاً ، ولا تسامِحك الصنعة بإضاعة شيء منها»[٧٩] . ويقول أيضاً : «فاعرف بهذا حفظ المراتب فيما يَرد عليك من غيره ، ولا تُضِع رتبة البتّة فإنّه أَحْوَطُ عليك وأَبْهَرُ في الصناعة بك بحول الله»[٨٠] .

ويهجس ابنُ جنّي بأمر نسق المراتب هاجساً قويًّا في بابٍ لاحقٍ وسمه «باب التغييرين يعترضان في المثال الواحد بأيّهما يُبْدَأ»[٨١] .

وقد عالج ابنُ هشام هذه المسألة في سياق بيانه عن أُصول التحليل النحويّ في المُغْني وخاصّة ما عقد لها من ذلك الباب الموسوم بيان كيفيّة التقدير ، عند

---

(٧٩) الخصائص ٧/٣ .

(٨٠) المصدر السابق ٨/٣ .

(٨١) المصدر نفسه ٨/٣ .

الحذف، وهو يمضي فيه على هذا النحو: «إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جارّ ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يُقَدَّر أنّ ذلك حُذِف دفعة واحدة، بل على التدريج. فالأوّل نحو (كالذي يغشى عليه)[٨٢] أي كدوران عَيْنِ الذي. والثاني كقوله:

إذا قامتا تضوّع المسك منهما   نسيم الصبا جاءت بريّا القرنفلِ

أي تضوّعا مثل تضوُّع نسيمِ الصّبا. والثالث كقوله تعالى: (واتّقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) أي لا تجزي فيه، ثمّ حذفت (في) فصار (لا تجزيه)، ثمّ حذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنّهما حُذِفا دفعة. ونقل ابن الشجريّ القول الأوّل عن الكسائيّ، واختاره، قال: والثاني قول نحويّ آخر، وقالوا أكثر أهل العربيّة منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، اهـ. وهو نقل غريب»[٨٣].

وواضح أنّ التركيب (الظاهر) يُرَدّ إلى التركيب (المُقَدَّر) وفقاً لمعطيات المعنى في المواضعات المتعارفة (كما في الأوّل والثاني)، أو وفقاً لمقتضى المعنى ونواميس العربيّة الغالبة (كما في الثالث). وواضح أنّ التقدير هنا لم يأتِ لتبرير حركات الإعراب[٨٤] حسب.

---

(٨٢) من تمام الآية: فإذا جاء الخوف رأيتهم ينظرون إليك تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت، الأحزاب ١٩.

(٨٣) المغني ٦٨١، ٦٨٢.

(٨٤) استقصى داود عبده مسوّغات تقدير أصلٍ للجملة يختلف عن ظاهر لفظها من وجهة نظر تحويليّة ثم استدرك بأنّ «التقدير الذي ناقشته في هذه المقالة يختلف اختلافاً جوهريًّا عن تقدير النحاة، فتقدير النحاة هدفه في معظم الحالات تبرير حركات الإعراب التي تخالف القواعد التي نصّوا عليها ويفترض وجود عناصر معيّنة في البنية الداخليّة يعزى إليها الخروج عن هذه القواعد الإعرابيّة. أمّا التقدير الذي دارت حوله هذه المقالة فيهتمّ بتركيب الجملة وغايته تفسير علاقة هذا التركيب بالمعنى». الفكر العربي، العددان ٨ – ٩، ص ١٤. وإخال أنّ رَجْع النظر في عمل =

واللافتُ حقّاً أن تكون هذه المسألة، مسألة التدريج عند التقدير، قد وردت على النحويين العرب منذ زمن مبكّر وأنّهم تعاوروا فيها وجهات نظر، على ما نرى.

□ □ □

= ابن هشام في المغني وخاصّة ما رَسَم في وصف التركيب الجمليّ وأصول التحليل النحويّ يمكّن أن يعدّل هذا الحكم تعديلاً أساسيًّا. وقد وردت نماذج من ذلك في غير موضع من هذا البحث. بل إن التقدير عن النحويين، في منتهى النظر، يمثل واحداً من «النواميس التي جهد المسلمون في إقامتها وتأثّروا في ذلك بأساس مهمّ من أسس منهجهم في تحليل قضايا الحياة».

٣ – أصول من الوظيفيّة ومناهج « التوسيع »[١]

– **الوظيفيّة :**

ويشهد البحث اللغويّ ، في أمريكا ، هذه الأيّام ، على مستوى النحو ، دورة[٢] نشاط زاهية لِمَنْهجٍ في التحليل « وظيفيّ ».

---

(١) إنّ هذا البُعد الجديد يُلابس حقولاً في الدّرس اللغويّ متعدّدة ، منها الوظيفيّة (Functionalism) ، وعلم اللغة الاجتماعيّ (Sociolinguistics) والذرائعية (Pragmatics) ومنها مفهوم سياق الحال (Context of Situation) عند مالينوفسكي وفيرث

ولكنّ هذه الحقول ينتظمها محور واحد مشترك هو أنّها « توسّع » في التحليل ، إلى ما وراء حدود النظر اللغويّ الذاتيّ الخالص ، وتعوّل على عناصر إضافيّة ومتغيّرات خارجيّة تلابس المادّة اللغويّة الخالصة ! ويمكن لنا أن نقول إنّ دي سوسير قد هجس بهذا المنزع قَبْلاً ؛ ذلك أنّه « أقام تفرقة ... بين اللغويّات الداخليّة ، واللغويّات الخارجيّة على اعتبار أن الأولى هي بمثابة دراسة (محايثة) للّغة في حين أن الثانية هي عبارة عن دراسة للعلاقات القائمة بين اللغة من جهة ، وبين الدوائر المؤثّرة عليها ، كالحضارة ، والتاريخ السياسيّ ، وعلم النفس ... الخ من جهة أخرى ». مشكلة البنية ص ٥٠ وما بعدها.

(٢) وهي دورة أعلنت عن وجود متميّز لافت خلال عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ حين قام سوزومو كونو Susumo Kuno بعرض مسائل المنهج ونماذج من تطبيقه على مستوى النحو في حلقتين دراسيتين عقدت أولاهما في جامعة نيويورك صيف ١٩٧٦ ، وعقدت الثانية في جامعة هاواي صيف ١٩٧٧ ، وقد شهدهما الباحث.

ويَجْهَد هذا المنهج أن يكشف عن أنّ منهج (التحويل) يتخلّف إذا نحن مضينا في استقصاء أمثلة الظاهرة النحويّة وامتحنا قدرته على تفسيرها، إلى أبعد ممّا مضى، وخاصّة إذا نحن تجاوزنا حدود المادّة اللغويّة مَوْضِعِ النظر إلى ما يكتنفها من ملابسات خارجيّة، في موقف المتكلّم، وحال المخاطَب، والمتغيّرات الخارجيّة التي يجري فيها المقال. وكذلك إذا جعلنا احتكامَنا إلى «الدَّوْر الذي تؤدّيه العناصر اللغويّة في عمليّة التبليغ»[٣].

وبيان ذلك - عند الوظيفيّين - أنّ التحويليين يصدرون عن وجهةِ نظرٍ ذاتِ امتدادٍ لديهم مُؤدّاها أنّ الظواهر اللغويّة تنضبط، من حيث المبدأ، بشروط نحويّة خالصة قابلة للتشكيل على نحو مُحْكَم، وأنّ العوامل غير النحويّة ممّا يلابِس النحو ويتداخل وإيّاه، كَمِثْلِ عقيدةِ المتحدّث إزاء العالم الذي يعيش فيه، والفروضِ القبليّة، وآثار موقف الخطاب، واستراتيجيات الحِسّ وهكذا، لا تلعب إلاّ أدواراً فرعيّة في تشكيل المستويات المتفاوتة لأُصوليّة الجملة، أو كونها مقبولة لدى أبناء اللّغة.

والتحويليون يعتقدون، على نطاق واسع، أنّ التفسير غير النحويّ خطيئة لا يجوز لنا أن نُفارِقَها إلاّ أن تفشل التشكيلات النحويّة المحكمة؛ وأنّ العوامل غير النحويّة ممّا لا يمكن تشكيله بإحكام قليلة الأهميّة في نظريّة النحو.

أمّا الوظيفيّون فيجعلون وكدهم أن يُظْهِروا أنّ وجوهاً عريضة من الظواهر اللغويّة تَحكُمها في الحقيقة من حيث المبدأ عوامل غير نحويّة، وأنّ ما يتبقّى وراء ذلك، إذا اقتُصِر به على التحويلات والشروط الممكِن تشكيلها بإحكام، قليل الأهميّة جدًّا!

ومن الأبعاد الرئيسة لهذه النزعة «الوظيفيّة» عندهم ما يُعرَف في النقد

---

(٣) عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات (١٩٧٢)، المجلّد الثاني ٥٤/١، حاشية ١٠٦.

الأدبي بزاوية الرؤية أو وجهة النظر وهم يرونها تلعب دوراً عريضاً في العمليّات النحويّة.

وهم يستشرفون في نهاية الأمر درس المعطيات اللغويّة الحقيقيّة من أجْلِ اكتشافِ العوامل المختلفة وفهرستِها سواء على مستوى الدلالة أو مستوى النحو أو مستوى مواقف الخطاب ومقاصد الاستعمال، مِمّا يُقَنّن ما يظهر على السَّطْح الخارجيّ أنّه معطيات لغويّة فوضى!![4]

ولكنّ هذا المنهج الذي يطرح نفسه فيما يُشْبِه أن يكون استدراكاً على منهج التحويل إنّما يعيش دورة نشاط مستأنف. فليس هذا أَوّلَ عَهْد النظر اللغويّ به، ذلك أنّ ممّن أَخَذَ به في التحليل من قِبَل مارتينيه الفرنسيّ[5].

وكان من وجوه اعتراض مارتينيه على التحويليين – وقد جعلوا وكدهم البحث عن الشمول من خلال عناية فائقة بالخصوص الذي يكسر إطلاق العموم – أَنَّهُم شُغلوا بالنَّظَر في الأمثلة الخاصّة والاستعمالات المُلْبِسَة، وفارقوا الوظيفة الأساسيّة للّغة من جهةٍ ما هي معنيّة بالاتّصال[6].

– **مدرسة[7] براغ:**

ويرتدّ هذا المنهج في الشائع المتعارف مِنْ أمره إلى مدرسة براغ المشهورة التي

---

(٤) انظر في هذا: Susumo Kuno: Three Perspectives in the Functional Approach to Syntax, P. 276

وانظر أيضاً: Susumo Kuno & Etsuko Kaburaki Empathy & Syntax, in Linguistic Inquiry, Vol. 8 N. 4

(٥) انظر: عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيّات (١٩٧٢) المجلد الثاني، ٥٤/١ حاشية ١٠٦.

(٦) انظر كتاب مارتينيه: Studies in Functional Syntax

(٧) هذه فرصة للإلماع إلى أنّني على وعي بما قد يقوم في نفوس بعض الباحثين من التحفّظ =

شهدت أوج نشاطها في العقد الرابع من هذا القرن ، بل إنّ معظم صور البحث اللغويّ الحديث منذ مدرسة براغ يُمْكِن أن تُسْلَكِ في هذا المنحى «الوظيفيّ» مِنْ جهة أنّها تنظر إلى العلاقات بين الكِلَم ضمن دائرة أوسع من دائرة الكلم نفسها تستوعب السياق الذي هي جزء منه(٨).

ذلك أنّ مدرسة براغ تتميّز بإلحاحها على دراسة «وظائف اللغة» وهذا الإلحاح على الوظيفة يتّخذ وجهين : النظر في وظيفة اللغة في عمليّة الاتصال ودور اللغة في المجتمع ، والنظر في وظيفة اللغة في الأدب ومسألة وجوه اللغة ومستوياتها من منطلق وظيفيّ.

ولعلّ أكمل مناقشة لهذه النظرة الوظيفيّة إلى اللغة ، في العقد الرابع من هذا القرن ، على المستوى الذي ننشدُه لا على المستوى (الفونولوجي) – وهو مستوى آخر يمثّل واحداً من أبرز مجالات النشاط اللغويّ لمدرسة براغ – هي مناقشة كارل بيلر (Karl Buhler) عالم النفس النمساويّ. وقد أطلق بيلر على مفهومه الرئيس نموذج الأُرْغُن (الأَرغنون) اللغويّ (The Organon Model of Language) مستعملاً الكلمة اليونانية (الأورغانون) للآلة (Tool) لفظاً اصطلاحياً للدلالة على الفكرة القائلة إن اللغة ، وهي نظام من العلامات ، تعمل كما الآلة التي بوساطتها يتناقل الناس الخبر عن الأشياء. وهذا منسجم مع منحى بيلر في فلسفة العلم وهو الظواهرية Phenomenology. ويلحّ هذا المفهوم على أهمية «السياق» أو «الموقف» أو «المقام» عند النظر إلى موضوع الدراسة. ويصبح من مطالب هذا المنهج – لفهم وظيفة اللغة من حيث هي آلة – أن ننظر إليها في إطار

= بإزاء استعمال «مدرسة» في هذا الموضع ، واستعمال وظيفيّة مكان وظفيّة ، وبنيويّة مكان بنويّة ، وعلم اللغة مكان علم اللسان...الخ وقد ترخّصت فأخذت بالشائع المتداول نظراً إلى أنّ الشيوع والتداول مقدّمة رئيسة لسيرورة الاصطلاح. أمّا مخالفة الأقيسة الغالبة في أبنية بعض هذه الألفاظ فإنّ لها – لا ريب – وجها في رخص العربيّة ونواميس اللُّغة.

(٨) Dictionary of Language and Linguistics P. 91—92

عوامل رئيسيّة ثلاثة ينتظمها الموقف الكلاميّ، وهي: المتكلّم، والمستمع، والأشياءُ (أي عناصر الموقِف المُحَسَّةُ وأوضاعُها) التي هي موضوع الكلام. ويقوم الرمز اللغويّ على التواؤم وهذه العواملَ الثلاثة. فهو يتواءَم والمتكلّمَ، ويتواءم والمستمع، ويتواءم وعناصر الموقف وأوضاع الحقيقة الخارجيّة. ويقصَد بالتواؤم هنا أنّه إذا اختلف المتكلّم اختلف الرمز اللغويّ وفقاً لذلك، وإذا اختلف المستمع اختلف الرمز أيضاً، وإذا اختلفت عناصر الموقف وأحواله اختلف الرمز وفقاً لها. وهذه الأضرُب من التواؤم عند بيلر هي الوظائف الرئيسة للّغة[٩].

- سياق الحال:

ثمّ إنّ وَجْهاً رئيساً من وجوه هذا المنهج قد اقترن، من بعد، بالبحث اللغويّ في انجلترا، وخاصّة لدى «فيرث» (Firth). ويوسَم هذا الوجه بـ«سياق الحال» (Context of Situation). وهو، وإن غلب تطبيقُه في مجال علم الدلالة (Semantics) يظلّ يصدر صدوراً «وظيفيًّا»؛ إذ يقوم على تحليل اللغة في ضوء رصد علاقتها بالسمات والمتغيّرات في العالم الخارجيّ الذي تجري فيه.

و«سياق الحال... - عندهم - هو جملة العناصر المكوّنة للموقف الكلاميّ (أو للحال الكلاميّة)، ومن هذه العناصر المكوّنة للحال الكلاميّة:

١ - شخصيّة المتكلّم والسامع، وتكوينهما الثقافيّ وشخصيّات مَنْ يَشْهَد الكلام غير المتكلّم والسامع - إن وُجِدوا - وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغويّ، ودورهم أيقتصر على «الشّهود» أم يشاركون من آنٍ لآنٍ بالكلام، والنّصوص الكلاميّة التي تصدر عنهم.

٢ - العوامل والظواهر الاجتماعيّة ذات العلاقة باللّغة، والسلوك اللغويّ

---

(٩) Paul Garvin: The Prague School of Linguiltics P. 260—262

لِمَنْ يشارك في الموقف الكلاميّ كحالة الجوّ إن كان لها دخل، وكالوضع السياسيّ، وكمكان الكلام الخ وكلّ ما يطرأ أثناء الكلام ممّن يشهد الموقف الكلاميّ من انفعال أو أيّ ضرب من ضروب الاستجابة، وكلّ ما يتعلّق بالموقف الكلاميّ أيًا كانت درجة تعلّقه.

٣ - أثر النصّ الكلاميّ في المشتركين، كالاقتناع، أو الألم، أو الإغراء، أو الضحك الخ..

وهكذا يتّضح أنّ من أهمّ خصائص سياق الحال إبراز الدور الاجتماعيّ الذي يقوم به «المتكلّم» وسائر المشتركين في الموقف الكلاميّ»[١٠].

- علم اللغة الاجتماعيّ:

ويوافي هذا المنحى، أيضاً، علمُ اللغة الاجتماعيّ، هذه الأيّام؛ فإنّه يَسْعَى، في أَصْلِ القَصْد منه، أن يمدّ في دراسة اللغة بعداً جديداً يتجاوز المدى الذي بلغه علم اللغة الحديث.

ذلك أنّ منهج البحث في علم اللغة الحديث - فيما يَرَوْن - منهج داخليّ يعتمد في تفسير المتغيّرات اللغويّة على ظواهر لغويّة محضة، ويقوم على قواعد لغويّة ذاتيّة موضعيّة[١١].

ويستدرك اللغويّون الاجتماعيّون عليه، أكبرَ ما يستدرِكُون، إغفالَه للسياق الذي تستعمل فيه اللغة[١٢]. ثمّ يتطلّعون، من وراء ذلك، إلى منهج في دَرْس اللغة يستشرِفُها من خلال بُعْد «أوسع»، ويُحاوِل أن يتبيّن كيف تتفاعل اللّغة مع محيطها[١٣]. ويتمثّل هذا البعد الأوسع، عندهم، في النظر إلى العوامل

---

(١٠) محمود السعران: علم اللغة، ص ٣٣٩.

(١١) Burling: Man's Many Voices, P. V

(١٢) المصدر السابق ص ٣.

(١٣) المصدر نفسه ص ٣.

الخارجيّة التي تُؤثّر في استعمالنا للّغة، وأبرزها «التشكيل الاجتماعيّ»؛ فإنّ المتغيّرات الاجتماعيّة، كطبقة المتكلّم ومركزه، وطبيعة الموقف الذي يتكلّم فيه: أرسميّ هو أم غير ذلك... تؤثّر في استعمالنا للّغة تأثيراً بالغاً»(١٤).

- **التخفيف والفرق عند النحاة العرب:**

ولا ريب أنّ «النظام اللغويّ... خُلِق للإفادة أي لتبليغ أغراض المتكلّم للمستمع؛ فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما وَلِي مِنْ أمر الإفادة؛ فهو إلى قوانين فنّ المواصلات (!) أقرب منه إلى قواعد المنطق. وقد فَهِم النحاة العرب هذه الظاهرة فهماً صحيحاً؛ إذ بَنَوْا علم النحو على مبدأ التخفيف والفرق. وهذا مبدأ الاقتصاد اللغويّ الذي أثبته اللغويّون المعاصرون، وهو يقول إن الإنسان لا يبذل من الجهود العلاجيّة أو الذهنيّة في إعمالِه لآلة الخطاب إلاّ بقدر ما يستطيع إفادة المخاطب أو بعبارة أخرى إنّ همّ المتكلّم أن يبلغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقلّ عدد ممكن من الجهود. وهذا أصل التعليلات التي يشاهدها المطّلع على كتب النحاة القدماء، ويتراءى ذلك أيضاً في عبارات البلاغيّين عن الكلام المؤثّر أنّه «ما قلّ لفظه وكثر معناه»(١٥).

وغنيّ عن الإفاضة في القول أنّ أبرز الملامح في النظر البلاغيّ عند العرب قام على اشتراط «موافقة الكلام لمقتضى الحال»، واستشعر المقولة السائرة «لكلّ مقام مقال». ورَصَد، على وجه التفصيل، ما يكون من تأثير السياق، سياق الحال خاصّة وهي حال المتكلّم والمخاطب وسائر ما يأتلف منه «المقام»، رَصَدَ ما يكون من تأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيئات في القول تتنوّع وَفْقاً لِتَنَوُّع المقامات.

---

(١٤) المصدر نفسه ص ٣، ٧.

(١٥) عبد الرحمن الحاج صالح: النحو العربيّ ومنطق أرسطو ص ٧٤ ولا ريب أن هذا «أصل» صحيح من غير وجه، في التفسير اللغويّ. ولعلّه يستدعي نقيضه ويتكامل وإيّاه؛ ذلك أن مبدأ الحشو والفضول في اللغة يفسّر وجوهاً أخرى من الظاهرة اللغويّة ولكن في سياق مختلف.

ولكنّ التقرير الذي أُجازِف به هنا هو أنّ الناظر في اللغة على وجه التقعيد والوصف والتفسير ينتهي بالضرورة إلى اعتبار المتغيّرات الخارجيّة التي تكتنف المادّة اللغويّة واستعمالاتها ؛ ذلك أنّه سيجد أنّ المادّة اللغويّة ، وإنْ أَمْكَنَتْ مِن التحليل الذاتيّ بقدر ، لا تهيّئ للباحث تحليلاً ذاتياً مكتَفِياً كاملاً .

– البعد الخارجي في التحليل النحويّ عند سيبويه :

وكنت نظرت ، في سياق بحث مختلف ، في كتاب سيبويه[١٦] ، أَلْتَمِس لديه هذا العنصر من عناصر التحليل ، فوجدته ، منذ ذلك العهد المبكّر يفزع إلى « السياق » والملابسات الخارجيّة وعناصر « المقام » ليردّ ما يَعْرِض في بناء المادّة اللغويّة من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحويّ طلباً للاطّراد المخكم . وهو يوافق فيما صدر عنه في الكتاب ملاحظات كثيرة ممّا تنبني عليه الوظيفيّة ومناهج « التوسيع » أو اللغويّات الخارجيّة بعبارة دي سوسير.

تلقانا في الكتاب أمثلة كثيرة من الجمع بين **التفسير اللغويّ** وملاحظة **السياق**. وذلك حيث نرى سيبويه يقف إلى تراكيب مخصوصة فيردّها إلى أنماط لغويّة مقرّرة ، ويقدّر ما يكون عَرَض لها من الوجهة اللغويّة الخالصة من حذفٍ أو غيره ، وَفْقَ نظريّة العامل . ولكنّه لا يقف عند ذلك ، بل يتّسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعيّة التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطَب ، وحال المتكلّم ، وموضوع الكلام ... وقد هداهُ هذا الاتّساع إلى استكناه البنية الجوّانيّة للتركيب النحويّ[١٧] ، ورسم خطوط هادية في تعلّم العربيّة تعلّما يضع كُلّ تركيب موضعه ، ويعرف لكلّ مقال مقامه .

---

(١٦) انظر في جُلّ ما يستقبل من الأمثلة على ملاحظات سيبويه :
نهاد الموسى : الوجهة الاجتماعيّة في منهج سيبويه في كتابه ، بحث أُلقي في مؤتمر ذكرى القرن الثاني عشر لوفاة سيبويه بجامعة بهلوي في شيراز ١٩٧٤ ونشر في مجلّة حضارة الإسلام بدمشق ١٣٩٤ – ١٩٧٤ .

(١٧) مَثَل التركيب النحويّ : الاستفهام ، أمّا مَثَل البنية الجوانيّة فدلالتُه على التقرير في إطار سياق مُعيّن .

قال في تفسير قولهم : أتميميًّا مرّة وقيسيًّا أخرى : «وإنّما هذا أنّك رأيت رجلاً في حال تلوُّن وتنقُّل ، فقلت : أتميميًّا مرّة وقيسيًّا أخرى ، كأنّك قلت : أَتَحَوَّلُ تميميًّا مرّة وقيسيًّا أخرى . فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلوُّن وتنقُّل ، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به لِيُفْهِمَه إيّاه ويخبرَه عنه ، ولكنّه وبّخه بذلك .

وحدّثنا بعض العرب أنّ رجلاً من بني أسد قال يوم جبلة واستقبله بعير أعور فتطيّر منه ، فقال : يا بني أسد ، أعور وذا ناب ! فلم يُرِد أن يسترشِدهم ليخبروه عن عوره وصحّته ، ولكنّه نبّهَهُم ، كأنّه قال : أتستقبلون أعور وذا ناب ! فالاستقبال في حال تنبيهه إيّاهم كان واقعاً ، كما كان التلوُّن والتنقُّل عندك ثابتين في الحال الأوّل ، وأراد أن يُثبّت لهم الأعور لِيَحْذَرُوه»(١٨) .

وهكذا يقدّر الحذف في ضوء التفسير الداخليّ ، ثمّ يلاحظ كيف ينصرف الاستفهام إلى التوبيخ والتقرير ، في ضوء معطيات الموقف الاجتماعيّ .

ويعرف سيبويه لِلْجُملة حدودها واستقلالَها ، ولكنّه ، أيضاً ، يُدْرِك أنّ **الجملة جزء من سياق كلاميّ** موصول . ونراه يتجاوز النظرة إليها في ذاتها ويمدّ بصره إلى ما حولها من عناصر السياق الكلاميّ . ثمّ نراه يعتدّ الموقف الكلاميّ كُلاًّ واحداً فيغتفر حَذْف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلاميّ دليل عليه . قال : «فأمّا الفعل الذي لا يَحْسُن إضمارُه فإنّه أن تَنْتَهي إلى رَجُل لم يكن في ذِكْر ضَرْبٍ ولم يخطر بباله ، فتقول : زيداً ، فلا بُدّ له مِن أن تقول له : اضرب زيداً... وأمّا الموضع الذي يُضْمَرُ فيه وإظهاره مُسْتَعْمَل ، فنحو قولك : زيداً ، لِرَجُلٍ في ذِكْر ضرب ، تريد : اضرب زيداً...»(١٩) .

---

(١٨) الكتاب (هارون) ٣٤٣/١ .

(١٩) المصدر السابق ٢٩٦/١ ، ٢٩٧ .

وعلى نحو ما يلاحظ سيبويه أنّ الكلام يتألّف من عناصر لغويّة خالصة، يلاحظ أنّهُ قد يقوم على عناصر لغويّة، وعناصر أخرى من العالم الخارجيّ نراها، أو نسمعها، أو نمسّها، أو نشمّها، أو نذوقها. وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواسّ عنده كأنّها أجزاء في بناء اللُّغة تقوم مقام العناصر اللغويّة الخالصة من الألفاظ.

قال في بابٍ عقده في حذف المبتدأ وذكر الخبر: «وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله... كأنّك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آيةً لك على معرفته فقلت: زيدٌ... أو مَسِسْتَ جسداً أو شَمِمْتَ ريحاً فقلت: زيدٌ، أو المِسْكُ، أو ذقت طعاماً فقلت: العَسَلُ...»[٢٠].

وهذه آيات دالّة على أنّ سيبويه أدرك ما يكون من اندغام اللُّغة في نظامها الداخليّ الخاصّ، بالحياة في مجالها الخارجيّ العامّ، أو أدرك أنّ بين اللغة وسياقها الاجتماعيّ علاقة عضويّة، كما يعبّر الناس هذه الأيّام.

وَتَنَبَّه سيبويه إلى دَوْر السياق في أَمْنِ اللَّبْس، وتحديد البناء الجوّانيّ المقصود من البناء البرّاني ذي الاحتمالات.

فقد لاحظ أنّ قولنا: «ما أتاك رجل» على هذا البناء البرّاني الواحد يحتمل دلالات ثلاثاً باطنة: أولاها: ما أتاك رجل واحد بل أكثر، والثانية: ما أتاك رجل ذكر بل امرأة، والثالثة: ما أتاك رجل قويّ نافذ بل ضعيف. وهكذا لاحظ أن كلمة (رَجُل) مرشّحة لأَنْ تُخْلَص لشعبة من شُعَب معناها الصرفيّ وهي العدد، كما أنّها مرشّحة لأن تُخْلصَ لشعبة أخرى من شعب المعنى الصرفيّ وهي

---

(٢٠) عبّر سيبويه عن هذا الباب بقوله: هذا باب يكون المبتدأ فيه مُضْمَراً ويكون المبنيّ عليه مُظْهَراً. الكتاب (هارون) ١٣٠/٢.

الجنس ، وأنّها ، أيضاً ، مرشّحة لأن تخلص لأحد ظلال المعنى الدلاليّ - الرجولة قوّة ونفاذاً . ولاحظ أيضاً أن سياق الكلام والحال وما يكتنفه من قرائن كمعرفة المستمع بمقاصد المتكلّم ، هو العامل الحاسم في التمييز ونفي اللّبْس . قال : «يقول الرجل : أتاني رجل ، يريد واحداً في العدد لا اثنين ، فيقال : ما أتاك رجل ، أي أتاك أكثر من ذلك ، أو يقول : أتاني رجل لا امرأة فيقال : ما أتاك رجل ، أي امرأة أتتك ، ويقول : أتاني اليوم رجل ، أي في قوّته ونفاذه ، فتقول : ما أتاك رجل ، أي أتاك الضُّعفاء»(٢١) .

ويعرض سيبويه ، كذلك ، لأنماطٍ متعارفة في الاستعمال مثل قولهم : كلّمته فاه إلى فيّ ، وبايعته يداً بيد... فلا يكتفي بأنْ يُخَرِّج لها معانيها النحويّة ، بل يمضي يفسّر هذا التلازم التركيبيّ بين عناصرها . وَيَحْتَكِم في ذلك إلى مدلولات هذه الأنماط عند أبناء اللغة ، فيلاحِظ أنّ هذه المدلولات ، في مقتضياتها الخارجيّة ، مركّبة ، وأنّها تستلزم في التعبير عنها «مُرَكّباً» من العناصر اللغوية . قال : «واعلم أنّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده ، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول : كلّمته فاه ، حتى تقول : إلى فيّ ؛ لأنّك إنّما تريد مشافهة ، والمشافهة لا تكون إلاّ من اثنين ، فإنّما يصحّ المعنى إذا قلت : إلى فيّ . ولا يجوز أن تقول : بايعته يداً ؛ لأنّك إنّما تريد أن تقول : أخذ منّي وأعطاني ، فإنّما يصحّ المعنى إذا قلت : بيدٍ ؛ لأنّهما عملان...»(٢٢) .

وفي هَدْي هذا التوجيه لا يستقيم عند سيبويه أن تقول : هذا أنتَ . وهو يُعَلّل ذلك بـ «أنّك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك ، وإنّما تشير

---

(٢١) الكتاب (هارون) ١/٥٥ .
(٢٢) الكتاب (هارون) ١/٣٩٢ .

له إلى غيره »[٢٣] . وهو يستمدّ هذا التعليل من تحليل موقف الإشارة ؛ فقد لاحظ أنّه يقوم في المواضعات المتعارَفة على جهات ثلاث : المتكلّم (المشير) ، والمشار إليه ، والمخاطَب (المشار له) ، ولاحظ أنّ المخاطَب جهةٌ لازمة من هذه الجهات ، ولكنّه جهة واحدة ، فلا يجوز في حكم التحليل الخارجيّ للعبارة أن يكون المخاطَب مشاراً إليه ومشاراً له في آنٍ معاً .

ولو وقف سيبويه عند حدّ النظرة الداخليّة المجرّدة لكان حقّاً عليه أن يجيز قول القائل : هذا أنت كما يجيز قولنا : هذا سور القدس ، هذا جوابهم ...الخ ..

ويبلغ سيبويه من اعتبار موقف الاستعمال أن يجعله فيصلاً في الحكم بصحّة التراكيب النحويّة وخطئها . ومن ذلك أنّنا نراه يقف إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها ، في موقف من الاستعمال ، بأنّها خطأ ، وفي موقف من الاستعمال آخر ، بأنّها صواب . وهذه الجُمْلَة ، لو اكتفى بالنظرة الشكليّة الذاتيّة ، جملة نحويّة جائزة . ولكنّ اللغة ، عنده ، لم تكن تنفكّ عن ملابسات استعمالها ، ومقاييس اللغة عنده تستمدّ من معطيات النظام الداخليّ للبناء اللغويّ كما تستمدّ من معطيات السياق الاجتماعيّ التي تكتنف الاستعمال اللغويّ .

قال يدارس هذه الجملة : أنا عبد الله منطلقاً : « ... وذلك أنّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال : أنا عبد الله منطلقاً ، وهو زيد منطلقاً ، كان مُحالاً ؛ لأنّه إنّما أراد أن يخبرك بالانطلاق ، ولم يَقُلْ هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية ، لأنّ هو وأنا علامتان للمُضْمَرِ ، وإنّما يُضْمِر إذا عَلِم أنّك قد عرفت مَنْ يعني . إلاّ أنّ رجلاً لو كان خلفَ حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك ، كان حسناً »[٢٤] .

---

(٢٣) المصدر السابق ١٤١/١ .

(٢٤) المصدر نفسه (هارون) ٨٠/٢ ، ٨١ .

ونَجدُ سيبويه ينفذ إلى إدراك العلاقة بين اختيار إحدى صور جائزة[٢٥] في تركيب نحويّ واحد. واختلافِ أحوال المتكلّم في موقفه من عناصر ذلك التركيب. وذلك حيث يعرض للجملة الفعليّة التي فِعْلُها متعدٍّ. نحو: ضرب عبد الله زيداً؛ فقد أشار إلى صورة أخرى جائزة في هذه الجملة. وهي: ضرب زيداً عبد الله. بتقديم المفعول على الفاعل. ولاحظ أنّ المعنى النحويّ لزيد وعبد الله غير مختلف في كلتا الجملتين. ثمّ فسّر الاختلاف الجائز في ترتيبهما بأنّهم «إنّما يقدّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم. وهمْ ببيانِه أَعنى. وإنْ كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم»[٢٦].

وواضح بذلك أنّه تنبّه إلى أثر المتغيّرات الخارجيّة (كالمتكلّم وموقفه الخاصّ من كُلّ من العنصرين) في اختيار أحد وجهين جائزين في مقياس النحو. وواضح بذلك أنّه يرسم لأبناء اللغة أن يساوقوا بين المتغيّراتِ الخارجيّة والوجوهِ الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة.

وقد طَرَد سيبويه هذه القاعدة على نَحْوٍ يدلّ على أنّها كانت قائمة في نفسه جزءاً من منهجه النحويّ؛ إذ طبّقها على مسألة الجواز في ترتيب الفاعل مع المفعول، كما تقدّم، ثمّ طبّقها على مسألة الجواز في ترتيب النائب عن الفاعل مع

---

(٢٥) قارن هذه المسألة بما يقول بيرلنج Burling في كتابه: Man'S Many Voices P. 69، حيث يرى أنّ المتغيّرات الخارجيّة إنّما تؤثّر في اللغة في تلك المواضع التي يبيح فيها النحوُ الاختيارَ أي يُدْخِلُها في سعة الجواز؛ فإنّ سيبويه يبدو كأنّما راد هذه الطريق. عمليًّا. منذ اثني عشر قرناً.

(٢٦) الكتاب (هارون) ٣٤/١.

المفعول[٢٧]، وترتيب اسم كان مع خبرها...[٢٨] وهو في كلّ ذلك يربط هذه المسائل المتعدّدة بعضها ببعض، ويردّها جميعاً إلى تلك القاعدة[٢٩].

ويمتحن سيبويه الفعل «رأى» فيرى له عمقين دلاليين: فهو يأتي على معنى الإبصار الحسّي (رؤية العين)، وعلى معنى العِلْم الضمنيّ، ويرى له، أيضاً، معنيين نحويين، فهو، على معنى الإبصار، يتعدّى إلى مفعول واحد، وهو، على معنى البصيرة، يتعدّى إلى مفعولين. ويفزع سيبويه في البيان عَنْ فَرْق ما بين المعنيين إلى المجال الاجتماعيّ، ويجرّد من معطياته موقِفاً ساطعَ الدلالة هو موقف المتكلّم إذ كان أعمى، فيقول متسائلاً: «ألا ترى أنّه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيداً الصالحَ»[٣٠].

وواضح أنّه، هنا، يحاكم التعبير اللغويّ إلى ملابساته الخارجيّة، فينظر في حال المتكلّم ويجعله فيصلاً في الحكم النحويّ جوازاً ومنعاً. ويكون هذا الفَرْق قائماً على حقيقة خارجيّة، وإلاّ فإنّ اللغة في نظامها الداخليّ الذاتيّ لا تقيم هذا الفرق ولا تقول في هذا الموضع بجواز ومنع.

وعَرَض سيبويه لِـ «قال» وتصاريفها وأنّها «إنّما وقعت في كلام العرب على

---

(٢٧) المصدر السابق ١/٤٢.

(٢٨) المصدر نفسه ١/٤٥، ٤٧، وانظر أيضاً ١/٥٦، ٨١ مِنْه.

(٢٩) قال (الكتاب ١/٤٢): «وإن شئت قدّمت وأخّرت فقلت: كُسِي الثوبَ زيد، وأُعْطِي المالَ عبد الله، كما قلت: ضَرَب زيداً عبد الله. فأَمْرُه في هذه كأمر الفاعل». وقال، أيضاً (الكتاب ١/٤٥): «وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدّمت وأخّرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنّه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب...» وقال، ثالثاً (الكتاب ١/٤٧): «... كان زيد حليماً، وكان حليماً زيد، لا عليك أقدّمت أم أخّرت، إلاّ أنّه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيداً عبدالله...».

(٣٠) الكتاب (هارون) ١/٤٠. وواضح أنّ «الصالح» هنا ليس نعتاً لزيد، إنّما هو مفعول ثان لِـ «رأى».

أن يُحْكَى بها». ثم وقف إلى أنّهم يستثنون من ذلك «تقول» في الاستفهام إذ يشبّهونها بـ «تظنّ». قال: «ولم يجعلوها كيظنّ وأظنّ في الاستفهام؛ لأنه لا يكاد يُسْتَفْهَم المُخاطَب عن ظنّ غيره. ولا يُسْتَفْهم هو إلاّ عن ظنّه»(٣١). وكأنّما يصنّف سيبويه موضوعات الاستفهام إلى معان فرديّة خاصّة لا يعلمها إلاّ الفرد أو لا يكاد يعلمها غيره. وهي الخفيّ المستكنّ من خواطره وهواجسه ونواياه وظنونه. وأمور فرديّة ظاهرة للناس يعلمونها عنه على نحوٍ ممّا يَعْلَمُها هو(٣٢).

وقد التفت سيبويه إلى أنّ **لموقف الخطاب** حالات متباينة. وتنبّه إلى أنّ العبارة اللغويّة تتباين على قدر ذلك.

فإذا كنت تستمهل رَجُلاً، على حِدَتِه، رأيته يعالِج شيئاً قلتَ: رويداً. وكذلك إذا كنت تستمهل اثنين أو ثلاثة أو كنت تستمهل امرأة أو أكثر...

أما إذا كنت تستمهل رجلاً، في جماعة، فإنّك تقول: رويدكَ. وكذا إذا كنت تستمهل امرأة في جماعة فإنّك تقول: رويدكِ...الخ قال سيبويه: «وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنّما لحقت لتبيّن المخاطب المخصوص؛ لأنّ رويد تقع للواحد والجميع والذكر والأنثى. فإنّما أدخل الكاف حين خاف التباس مَنْ يعني بِمَنْ لا يعني. وإنّما حذفها في الأوّل استغناء بعلم المخاطَب أنّه لا يعني غيره»(٣٣).

وكما تختلف العبارة وفقاً لحالة الانفراد والاجتماع تختلف وفقاً لحالة المخاطَب من الإقبال والانصراف... فإذا قصدت إلى خطاب الرجل وهو غير

---

(٣١) المصدر السابق ١/١٢٢.

(٣٢) وهكذا تستفهم المخاطب عمّا يكون من أمره هو ظاهراً (أتسافر إلى الأندلس؟) وباطناً (أتظنّ الإنسان شرّيراً؟). ولكنّك لا تستفهمه عن أمر غيره إلاّ ما ظهر (أيواظِب أخوك على عمله؟). أما الظنّ الباطن في نفوس الآخرين فهو ما لا يُسْتَفْهم عنه إلاّ صاحبُه. ولا يسوغ لك أن تسأل المخاطب: أيظنّ إيادُ الإنسانَ شرّيراً؟ أو أأظنّ الإنسانَ شرّيراً؟.

(٣٣) الكتاب (هارون) ١/٢٤٤.

مقبل عليك غير متنبّه إليك قلت : يا فلان ، أنت تفعل ، فتبدأ بالنداء حتى يقبل عليك ، أمّا «إذا كان مقبلاً عليك بوجهه مُنْصِتاً لك»[٣٤] فإنّك تقول : أنت تفعل ، فتترك يا فلان «استغناء بإقباله عليك»[٣٤] .

ونفذ سيبويه ، من خلال المراوَحة الغنيّة بين النظر في الأنماط اللغويّة والمواقف الاجتماعيّة ، إلى إدراك صور من تأثير الدين في اللغة وتوجيهه للتعبير اللغويّ . وسجّل سيبويه بعض ما تمخّض عن ذلك من تخصيص تراكيب معلومة لمواضع معلومة ، بتوجيه دينيّ خالص . ومن ذلك أنّه لاحظ أنّه لا يجوز لك أن تقول : الحمد لزيد ، في مقام التعظيم ؛ فإنّه «ليس كلّ شيء من الكلام يكون تعظيماً لله عزّ وجلّ يكون تعظيماً لغيره من المخلوقين»[٣٥] .

وما أشبه هذه الملاحظة بملاحظات اللغويين (الاجتماعيين) حول تخصُّص ألفاظٍ وتراكيب معلومة بمواقف دينيّة أو تقليدية معلومة[٣٦] .

– **المحادثة والمعاينة :**

وإذا اتّسعنا في هذا المنحى من دَرْس اللغة في سياقها الخارجيّ وجدنا توافُقات كثيرة بين أنظار الغربيين المحدثين وأنظار العرب الأقدمين . وإذا كان يبلغ من تأثير عناصر الموقف الخارجيّ في استعمال اللغة أن سبعين في المائة من درجة تأثير الكلام في مواقف الخطاب مَرْجِعُها إلى ما يكون من النظرات المتبادلة عند الحديث ، وأنّ قيمة الدلالة التعبيريّة وتأثيرها يتدنّيان إلى ثلاثين بالمائة حسب إذا اقتصر الأمر على مجرّد الكلام المنطوق ، إذا كان ذلك كذلك – في نتائج

---

(٣٤) المصدر السابق في الموضع نفسه . ومن أمثلة ذلك ما حكى من عبارَتَيْ : سقيا وسقيا لك في الدُّعاء . قال : «وأمّا ذكرهم «لك» بعد «سقيا» فإنّما هو لِيُبَيِّنوا المعنيّ بالدُّعاء . وربّما تركوه استغناء ، إذ عرف الداعي أنّه قد عُلِم مَنْ يعني» . الكتاب (هارون) ٣١٢/١ .

(٣٥) الكتاب (هارون) ٦٩/٢ .

(٣٦) مثل ما يكون من اختصاص (Thou) ضمير المخاطب بمواقف دينية أو تقليديّة مخصوصة واستعمال (You) فيما عدا ذلك .

الدراسات المتعارَفة عند الغربيين على هذا المستوى – فإنّه كان كذلك في حصيلة التقريرات التي انتهت للأقدمين أو انتهوا إليها في سَبْر وجوه الظاهرة اللغويّة بمحض الاختبار وما يتهيّأ في إطاره من الأنظار. يقول ابن جنّي : «فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مُجْزِئاً عنه لما تكلّف القائل ولا كلّف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه... وعلى ذلك قالوا : «ربّ إشارة أبلغ من عبارة». وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أُحْسِن أن أُكلّم إنساناً في الظُّلْمة»(٣٧) .

□ □ □

(٣٧) الخصائص ٢٤٧/١ .

٤ – أمثلة مفردة من التوارُد

وهذه مسائل خمس، ممّا وقع فيه التوارد بين التراث النحويّ العربيّ والتقليد اللغويّ الغربيّ على نَحْو خاصّ؛ ذلك أنّها تعالِج أمثلة بأعيانها على نحو متقارب إلى حدّ المطابقة. وقد أخرجتها عمّا ينبغي لها من المَوْقع في التصنيف الموضوعيّ لعناصر البحث؛ لأنّني وجدتها مادّة خاصّة جديرة بالتأمّل حول هذه الظاهرة، ظاهرة التوارد الذي يعرض بالضرورة لا على مستوى الأصول المجرّدة حسب بل على مستوى الأمثلة المحسّة كذلك!

– **مسألة الشرط والطلب:**

وذلك ما تأدّى إلى التحويليين وهم يعالجون (عَوْد الضمير على متأخّر) مِنْ فرض موازٍ لفرض النحويين العرب وهم يعالجون جزم الفعل في جواب الطلب.

فقد اعتدّ التحويليون[1] هاتين الجملتين:

Help him, and John will be thankful.
Help him, or John will hate you.

مشتقتين من الجملتين التاليتين:

If you help John, John will be thankful.
If you donot help John, John will hate you.

(١) في حقيقة المنهج مع امتداد «وظيفيّ».

من خلال (تحويلات معيّنة)، وذلك بسبب التماثل المعنويّ[٢].

وواضح، بصورة خاصّة، أنّ فعل الأمر هنا يرتدّ إلى جملة شرط تُعْتَبَر أصلاً ويكون لها فرعاً.

وذلك كما اعتدّ النحويّون العرب قولنا:

اجتهد تنجح

وهم يلتمسون تفسيراً لجزم (تنجح) منه، بمنزلة قولنا:

إن تجتهد تنجح

حيث جزم (تنجح) جواباً للشرط.

وواضح أنّ الأوّل عندهم فرع، والثاني أصل، وأنّ حَمْل الأوّل على الثاني قائم على التماثل المعنويّ بينهما.

١ - في كتاب سيبويه: «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نَهْي أو استفهام أو تَمَنّ أو عَرْض. فأمّا ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتِكَ. وأمّا ما انجزم بالنهي فقولك: لا تَفْعَلْ يَكُنْ خيراً لك. وأمّا ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا تأتيني أُحدّثْك؟ وأين تكون أَزُرْك؟ وأمّا ما انجزم بالتمنّي فقولك: ألا ماءَ أشرَبْه، وليته عندنا يحدّثْنا. وأمّا ما انجزم بالعَرْض فقولُك: ألا تنزل تُصِبْ خيراً.

وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تأتني، بإن تأتني؛ لأنّهم جعلوه معلّقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ (إنْ تأتني) غير مستغنية عن (آتِك).

---

(٢) John Hinds: Backward Pronominalization Across Co—ordinate Structures, in linguistic Inquiry, Vol. VI, n. 2, 1975, P. 331

وزعم الخليل: أنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنّه إذا قال: ائتني آتك فإنّ معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتِك، وإذا قال: أين بيتك أَزُرْك، فكأنّه قال: إن أعلمْ مكان بيتك أزرك؛ لأنّ قوله: أين بيتك، يريد به: أعلِمْني. واذا قال: ليته عندنا يحدّثْنا، فإنّ معنى هذا الكلام إنْ يكن عندنا يحدّثنا، وهو يريد ههنا إذا تمنّى ما أراد في الأمر. وإذا قال: لو نزلتَ فكأنّه قال: انزل...»[٣]..

٢ - وفي المقتضب للمبرّد: «هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها. وتلك الأفعال جوابُ ما كان أمراً أو نهياً أو استخباراً، وذلك قولك: ائتِ زيداً يُكرِمْك، ولا تأتِ زيداً يكن خيراً لك، وأين بيتُك أَزُرْك؟

وإنّما انجزمت بمعنى الجزاء؛ لأنّك إذا قلت: ائتني أُكرِمْك، فإنّما المعنى: ائتني فإن تأتني أكرمك؛ لأنّ الإكرام إنّما يجب بالإتيان. وكذلك: لا تقم يكن خيراً لك؛ لأنّ المعنى: فإن لم تقم يكن خيراً لك. وأين بيتك أزرك؟ إنّما معناه: إنْ تُعْلِمْني أَزُرْك»[٤].

٣ - وقال السّهيليّ في تفسير جزم (لا يُخَلِّلْها) من الحديث: «خَلِّلُوا بين أصابعكم لا يُخَلِّلْها اللهُ بالنار»: «ينجزم على جواب الأمر»، «تقديره: إن تخلّلوا لا يخلّلها الله فهذا جزم في جواب الأمر»[٥].

وقال في تأويل جزم (أتّخذْه) من قول عتبان بن مالك للرسول (ص): «صلّ في بيتي مكاناً أتّخذه مُصَلّى»: «الجزم على جواب الأمر، كأنّه قال: «إن تفعل أتّخذْه»[٦].

---

(٣) كتاب سيبويه (هارون) ٣/٩٣ - ٩٤.
(٤) المقتضب ٢/٨٢.
(٥) أمالي السهيلي ص ٨٥ وما حولها.
(٦) المصدر السابق ص ١١١.

ومدار التأويل في ذلك كلّه - عندهم - على المعنى [٧].

- **مسألة «أتيتك غداً»**:

ناقش بيرلنج (Burling) موضوع العلاقة بين النحو والمعنى في كِتابه (Man's Many Voices) [٨]، فوقف إلى الجملة: ذَهَب غداً (He went tomorrow)؛ إذ رأى فيها مثالاً على خطأ مِنْ نوعٍ ما. وتساءل عن أصل الخطأ فيها: أَنَجَمَ عَنْ خَرْقِها لقاعدة نحويّة أم لقاعدة دلاليّة. وتراءى له أنّه يمكن القول إنّها تخرق القاعدتين معاً. وقَدَّر أنّنا نستطيع أن نُقيم قاعدتين: نحويّة ودلاليّة تفسّر كلٌّ منهما وَجْهَ الخطأ في تلك الجملة. فنحن نستطيع القول، على سبيل المثال، إنّ (غداً) تشير إلى أحداث تقع في حيّز المستقبل، على حين تشير صيغ الفعل الماضي كما هي الحال في (ذهب) إلى الزمن الماضي. وليس المستقبل والماضي، في اختبارنا التجريبيّ خارج نطاق اللّغة، بِمُتواقِعَيْن. غير أنّنا نستطيع القول، أيضاً، إنّ في الإنجليزية طائفة من الظروف بينها (غداً) لا تواقِع الأفعال الماضية، على أسس توزيعيّة. ووجد بيرلنج في كلٍّ من هذين الملحظين وجهاً في التفسير.

وميّز سيبويه في الكلام أقساماً؛ «فَمِنْه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب». وهو يحتكم في هذه التقسيمات إلى مزاوجة صريحة بين المَلْحَظ الدلاليّ والمَلْحَظ النحويّ؛ ذلك أنّه يمضي في ذلك الباب من الكتاب على هذا النحو: «فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ، وسآتيك غداً. وأمّا المحال فأنْ تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء

---

(٧) المصدر نفسه ص ٨٥.

(٨) P. 56 — 57.

البحر ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأَنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا. وأمّا المحال الكذب فأنْ تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[٩].

وما بي حاجةٌ إلى إعادة القول إنّ سيبويه يومئ إلى أصول صريحة في معايير الصواب والخطأ يتمازج فيها الاحتكام إلى الدلالة والاحتكام إلى النحو. ولكنّي لا أجد بأساً من التذكرة بذلك المثال الذي ضربه على المحال من الكلام، وهو قولك: أتيتك غداً، فإنّه يتوارد أو يكاد يتوارد على وجه التطابق مع تلك الجملة عند بيرلنج. وقول سيبويه في شرح المحال بين يَديْ ذلك المثال إنّه أنْ تنقض أوّل كلامك بآخره صريح في الاحتكام إلى الدلالة. وهو قول راجح مقدّم لدى بيرلنج على كُلّ حال. أما ملاحظة (التوزيع) فهي مفهومة ضمناً[١٠]، وقد صدر عنها سيبويه بصورةٍ أبينَ صراحةً في سائر الأمثلة وفي مواقع أُخرى من الكتاب، كما تقدّم في موضعٍ بعيدٍ أوائِلَ هذا البحث.

- مسألة النفي والقلّة:

كان من الأبحاث المبكّرة في النحو التحويليّ بحث كليما (Klima) عن النفي في الإنجليزية. وقد حاول كليما أن يقدّم معالجة متّسقة لنظام النفي في الإنجليزية. وكانت أبرز المهمّات التي ندب نفسه إليها أن يثبت أنّ مجموعتي عناصر النفي: أدوات النفي (not الخ)، والظروف التي تتقدّم الأفعال نفياً (نادراً، قليلاً الخ - Seldom, Scarcely, little)، اللتين اعتُبِرتا متمايزتين، كانتا في الحقيقة تجلّيات برّانيّة مختلفة لعنصر جوّانيّ، هو عنصر النفي المجرّد.

---

(٩) كتاب سيبويه (هارون) ١/٢٥ - ٢٦.

(١٠) وهو ما وجدت ميخائيل كارتر Michael Carter يراه في محاوراتي إيّاه حول منهج سيبويه (ميونيخ صيف ١٩٧٩)، وقد وضع كارتر رسالة في أصول التحليل النحويّ عند سيبويه، أكسفورد ١٩٦٨ م.

إنّ الملحظ الرئيسي الذي قام عليه هذا البحث . وإن طُبّق على الإنجليزية واتّسع في التمثيل على وجوه ظاهرة النفي فيها[١١] . يلتقي في خاصٍّ موضوعِه ومنحاه مع بعض ما صدر عنه النحويّون العرب في معالجة الاستثناء التامّ المنفيّ من العربيّة .

ذلك أنّه عرضت للنحويين العرب استعمالات مختلفة من الاستثناء كانوا يحاولون تفسيرها . وقد ذهبوا إلى أنّ المستثنى في التامّ المنفيّ يتبع المستثنى منه على البدل ، وإذن نقول : ما أحدٌ فيها إلاّ زيد ، نرفع (زيد) على البدل من (أحد) . فلمّا ورد عليهم ذلك الاستعمال : أقلّ رجل يقول ذاك إلاّ زيدٌ . وكان زيد فيه رفعاً ، نفذوا إلى استشعار النفي في (أقلّ) . وهكذا اتّحد المختلفان في الظاهر : ما النافية ، وأقلّ (وفيها معنى القلّة المستشعر من الظروف : Seldom, Scarcely, little) نادراً ، قليلاً الخ – في الإنجليزية) ، إذ كان «معناهما يؤول إلى شيء واحد» وإن كان مبنياهما شيئين مختلفين .

يقول سيبويه : «وتقول : أَقَلُّ رَجُلٍ يقول ذاك إلاّ زيدٌ ؛ لأنّه صار في معنى : ما أحدٌ فيها إلاّ زيد» .

ويقول السيرافيّ في شرحه : لا يصحّ البدل من لفظه ، لأنّا إن أبدلنا زيداً من «أقلّ رجل» اطّرحناه في التقدير ، فبقي «يقول ذاك إلا زيد» ، وهذا لا يصحّ ، ولكنّا نردّه إلى معناه ونفصّله بما يصحّ معه البدل . و «أقلّ» ينصرف على معنيين : أحدهما النفي العام ، والآخر ضدّ الكثرة . فإذا أُريد النفي العام جعل تقديره : ما رجل يقول ذاك إلاّ زيد ، كما تقول : ما أحد يقول ذاك إلاّ زيد . وإنْ أُريد به ضدّ الكثرة فتقديره : ما يقول ذاك كثير إلاّ زيد ، ومعناهما يؤول إلى شيء واحد»[١٢] .

---

(١١) Grinder & Elgin: Guide to Transformational Grammar P. 80

(١٢) الكتاب (هارون) ٣١٤/٢ . بل نجد لابن الأنباري تقريراً صريحاً في هذه المسألة وذلك قوله إن «التقليل مضارع للنفي» وانظر أسرار العربية ص ٢١٤ .

- مسألة الضمير المستتر في جملة الأمر:

حينَ اتّجه الناس في العالم العربيّ خلال الربع الثاني من هذا القرن إلى التيسير، تيسير النحو، سادت نزعة إلى الأخذ بالظاهر والاستئناس بالمنهج الوصفيّ، وأصبح الاعتبار عندهم لما يتحقّق في جسم اللغة الحيّ ولما يجري به الاستعمالُ حسب. وأنكر الناس، وتولّى مجمع اللغة العربيّة في القاهرة كِبْرَ ذلك، أن نتصوّر ما ليس متحقّقاً في مادّة اللغة ولا ماثلاً. وارتفعت الأصوات بإلغاء الإعراب التقديري والإعراب المحليّ وإنكار الاستتار والقول به. وصار مستهجناً أن يقال في إعراب مثل (اقرأ) إن فاعل الفعل ضمير مستتر تقديره أنت؛ فليس في مادّة الفعل الظاهرة - عند المستهجنين - أنت، وتقدير (أنت)، إذن، رَجْمٌ بظهر الغيب يجعل المتعلّم أسير ما لا يرى ولا يتحقّق به من أخيلة ومغيّبات.

وكان النحويّون الأوائل حين قدّروا ما قدّروا يستجيبون لبداهة العقل في البحث عن معمول للفعل، ويلتمسون اطّراد القاعدة في انبناء الجملة الفعليّة على طرفي إسناد، فعل وفاعل، في الحدّ الضروريّ. كما كانوا يستجيبون لما يجده أبناء اللغة في نفوسهم ويحدسون به حدساً مشتركاً، مهما يكن مصدر هذا الحدس في منطق اللغة أو في منطق السليقة.

وقد كان هذا الموضع على التعيين إحدى المسائل التي أثارها التحويليون، وهم يعرضون خطّتهم وتفاصيل منهجهم، والتمسوا لها التفسير فأثبتوا من خلال قاعدة تحويليّة خاصّة(١٣) أنّ جملة مثل (عد إلى البيت - Go home) و (تعال هنا - Come here) الخ تبدو كأن ليس لها فاعل. ولكنّنا نعلم - فيما قرّروا - أنّ (أنت) مفهوم على أنّه الفاعل؛ إذ لا يُعْقَل أن يكون ذلك أمراً لعليّ أن يعودَ إلى البيت، أو للأمّ أن تعود إلى البيت، أو لَهُمْ أن يعودوا إلى البيت الخ.

---

(١٣) انظر في هذه القاعدة:

Burt: From Deep to Surface Structure P. 2—12

بل إنّ تقدير عناصر لغويّة مستكنّة (كالضمير أنت في حال فعل الأمر) اعتدّ من بواكير الأعمال التي لفتت الأنظار إلى البحث التحويليّ، واستقطبت حوله دهشة واهتماماً لم تشهده نظريّة لغويّة غربيّة من قبل. وما ذاك إلاّ لأنّه أثبت. في هذا الموضع وأضرابه، بالتحليل أنّه يُمكن البيان عن أنّ تلك العناصر تنتسب إلى تفرّعات البنية الظاهرة للإنجليزية وإنْ لم تظهر بأعيانها في تلك البنية[١٤].

– صفتان: خارجيّة وداخليّة
بين نحو السنسكريتيّة ونحو العربيّة:

ويلفتنا حقّاً أن تكون إشارات القوم إلى (بانيني) رَجْعاً لنغمة واحدة. وأنّهم يَغْلُون في تقديم الرجل وتفضيل «نحوه» غلوّاً كبيراً. وهم يُطلِقون في ذلك ولا يتحفظون؛ فإذا تحفّظوا تبيّن أنهم يستسلمون لعقيدة ثابتة في الرَّجُل لا تتغيّر. وليس من قصدنا على أيّ وجه أن ننتقص الرجل أو أن نغضّ من عمله. ولكنّنا نقدّم بهذا هامشاً على أقوالهم.

يقول ماكس مولر (Max Muller): إنّ كُلّ الذين تعمّقوا في دراسة پانيني... يعترفون بأنّه ليس في أيّة لغة نَحْوٌ يعدل نَحْوَه[١٥].

ويرى وورف (Whorf) فيه «أقدم صورة للعلم أسهمت في أحدث صورة له»[١٦].

---

(١٤) انظر فيما تقدّم من الجانب التحويليّ:
Burt: From Deep to Surface Structure P. 2—12
Stockwell: Foundations of Syntactic Theory 175
Grinder & Elgin: Guide to Transformational Grammar P. 77—85
وانظر أيضاً: داود عبده: التقدير وظاهر اللفظ. الفكر العربيّ. العددان ٨ – ٩ ص ١٣.

(١٥) البحث اللغويّ عند الهنود ص ٣٥ (نقلاً عن مقدّمة الـ Ashtadhyayi).

(١٦) Misra: The Descriptive Technique of Panini P. 111
والبحث اللغويّ عند الهنود ص ٣٦.

ويصفه بلومفيلد (Bloomfield) بأنّه واحد من أعظم شواهد الذكاء الإنسانيّ، ويقرّر أنّه ليس في العالم حتى عصرنا هذا لغة غير السنسكريتيّة وُصِفَت بمثل دقّة وَصْفِهِ لِتلك اللغة[١٧].

ويعتبر ليمان (Winfred Lehmann) نَحْو پانيني للسنسكريتيّة أحسن نحو «على الرغم من أنّه تنقصه قواعد من التشكيل الصوتي (الفونولوجيا) والدلالة (Semantics) إلى التركيب (النحو - Syntax)» ! ![١٨]

ونحن نتحفّظ على جرأة القوم في الإطلاق، إطلاق القول بأنّه لا يعدله نحو، وأنّه لم توصف لغة بمثل ما وصفت السنسكريتيّة، ونتحفّظ تحفّظاً أشدّ على من يطلقون القول إنّه أحسن نحو على الرغم من افتقاره إلى قواعد على المستويات الثلاثة: التشكيل الصوتي والدلالة والتركيب ! !

وأَصْلُ هذا التحفّظ عندنا أنّ هذه إطلاقات لا تستقيم لأصحابها إلاّ أن يكونوا وقفوا على كُلّ نَحْوٍ وُضِع، وأن يكونوا ميّزوا لأنفسهم أسساً منهجيّة في المفاضلة تكون فيصلاً. ويؤيّد هذا التحفّظ أنّ القوم يعترفون، في وجوه أخرى، أنّه لم يتمّ لهم تأريخ التقليد اللغويّ في الغرب بَلْهَ أن يكون تمّ لهم تاريخ التراث اللغوي، والإحاطة به، لدى غيرهم[١٩].

ولكنّ ما يعنينا من حديث پانيني ونَحْوِه لدى القوم أمران يقفان بإزاء نحو العرب وحديثهم عنه.

أوّلهما أنّ من التوارد الطريف أن يكون في العرب، أيضاً، مَنْ يرى أنّ نحوهم

---

(١٧) Bloomfield: Language P. 11
و Ivic: Trends in Linguistics P. 23.
(١٨) Lehmann: Historical Linguistics P. Vi.
(١٩) Robins: A Short History of Linguistics

«من أهمّ آثار العقل العربيّ»[٢٠]، وأنّه «يتفوّق على أيّ نحو لأيّ أمّة من الأمم»[٢١].

الثاني: أنّ التقدير العالي الذي يلقاه نحو پانيني عند الغربيين مَرَدُّه إلى ما يتّصف به من وصف وجيز محكم شبه رياضيّ[٢٢]، ويفسّر هذا أنّ باتنجالي (Patanjali)، من أتباع مدرسة پانيني المبكّرين، يجعل بين أغراض پانيني في كتابه الأشتدهايي (Astādhyāyī) «الاقتصاد في الوصف لتسهيل الاستظهار»[٢٣].

ولعلّ هذه المزيّة في أسلوب عرض النحو أن تكون حاجةً يستشعرها واضعو علم تحفزهم إلى وَضْعِهِ وتعميمه عقائد حارّة، وإذن فهم يتلمّسون للناس كُلّ وسيلة تيسّر عليهم استظهاره واستحضاره.

وإنّ ما نشهد لدى العرب من الاتّجاه إلى نظم النحو في ألفيّة ابن مالك وغيرها[٢٤] مثالٌ موازٍ للمثال الهنديّ في الوصف الوجيز المحكم مع التوسّل بالنظم عاملاً إضافيًّا في تحقيق تسهيل الاستظهار.

□ □ □

(٢٠) من كلمة إبراهيم مدكور في عَرْض عدنان الخطيب لوقائع مؤتمر مجمع اللغة العربيّة في القاهرة في دورته الخامسة والأربعين، مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردني، السنة الثانية، العدد المزدوج ٣ – ٤، ص ١٠٨.

(٢١) المرجع المتقدّم في الموضع نفسه.

(٢٢) Ivić: Trends in Linguistics P. 22

(٢٣) Misra: The Descriptive Technique of Panini

(٢٤) مثل الدرّة الألفيّة في علم العربيّة لابن معطٍ وهي:

(أرجوزة وجيزة في النحو عـــدّتهـــا ألفٌ خَلَت من حشو) ص ٢.

خاتِمَة

وهذه المقابلات، وإنْ لم تقصِد إلى التاريخ بسياقِه وتسلسُلِه المتعارَف، تحاوِل أن تنتصف، من خلال هذا الفرض المجرّد وأمثلتِه المحسَّة، لجهود منكورة يغطّي عليها جهلُها أو تجاهُلُها عند قوم يأخذهم الزَّهو بحاضرهم. ولكنّه يبدو لي، انتصافاً أيضاً، أنْ لا أحد يستطيع أن يبدأ من حيث انتهى غيره في خطّ صاعد مستقيم وأنّ ناموس التطوّر أن يكون التقدّم في حركة دائرة إلى أمام تتراكم فيها الخطوط المتشابهة على وجه التكرار حيناً، والتوازي أو المحاذاة حيناً مع بَعْضِ التجاوز إلى أمام في بعض الأحيان.

وأَخشى أن يُشْعِر ما تقدّم من هذه المقابلات أنّني أذهب مذهب القائل: ما ترك الأوّل للآخر شيئاً، أو مذهب القائل:

ما أرانا نقول إلا مُعاراً أو مُعاداً من قولنا مكرورا

فما أبعدني عن هذا الظنّ أن أعتقده بإطلاق. ولكن في ذلك من الحقّ ما في قالِة مَنْ ينظر إلى تراتيب العصر على وجه الاستكشاف الإيجابيّ والتفسير الآنيّ، فيرى أن «ليس في الإمكان أبدع ممّا كان».

وليس في طَوْقي أن أحدّد، حتّى الآن، ولو على وجه التقريب، تلك

الشروط التي تنتهي بدارسي النحو ومنظّريه إلى «التوارُد» على أصولٍ بأعيانها إلاّ أن يكون الانكشاف الذاتيّ الذي يتهيّأ لأبناء اللغة عند اكتسابها، وهو الانكشاف الذي يتمثّل في وعي ضمنيّ على قواعد اللغة الأمّ عند أبناء اللغات الإنسانية جميعاً، يوازيه كشف آخر يتهيّأ لِمُنَظِّري اللّغة عند وصفها وتفسيرها، وهو الكشف الذي يتمثّل في محاولة تشكيل «وعي صريح» على قواعد اللغة. وحقّاً أنّنا نعاني عند هذه النقطة من مشكلة تدخُّل اللغة نفسها في توضيح أمرٍ هي موضوعه ابتداء. ولكن القابليّة الإنسانيّة للتفاهم على هذه المسألة على مستوى اكتساب اللغة وعلى مستوى وصفها وتفسيرها) تؤنسنا بأنّ هناك حدّاً أدنى مشتركاً يمكن افتراضه والصدور عنه بلا خلاف جوهريّ!

ومن المحقّق أن المعطيات المتقدّمة لا تقدّم أدلّة حاسمة ولا تجرّد أصولاً مطلقة للمقولة المنطلق: أنّ بين مناهج النظر اللغويّ على اختلاف الزمان والمكان والإنسان قدراً مشتركاً يقع بالضرورة، لعلّه يوازي على نحو أو آخر، ذلك القدر المشترك الذي يُلْتَمَس في هذه الأزمنة، بين مختلف اللغات الإنسانيّة في العالم.

ولكنّ البحث قد كشف – فيما أرجو – أنّ ثلاثة أبعاد من أبعاد النظر في اللّغة هي من مستلزمات أيّة نظريّة مشتركة أو ائتلافيّة في التحليل اللغويّ. أوّلها: وصف الظاهر اللغويّ باستخراج قواعده الذاتيّة المتواترة، والثاني: سبر الباطن إلى الظاهر لكشف اللبس (على مستوى العلاقة بينهما)، وردّ الفروع إلى الأصول. والثالث: تجاوُز النظر اللغويّ الخالص إلى اعتبار السياق الخارجيّ للظاهرة اللغويّة في رصد القواعد التي تنضبط بها الظاهرة النحويّة.

ولعلّ ممّا يستحقّ الذكر هنا أنّ هذه الأبعاد الثلاثة قد وسعتها البنيوية اللغويّة في امتداداتها وتفاوت تصوّرها لدى الباحثين المختلفين؛ إذ نجد لَدَى دي سوسير التفاتاً إلى الدالاّت والمدلولات جميعاً. كما نجد لديه التفاتاً إلى النظر اللغويّ الداخليّ والخارجيّ معاً. ونجد بلومفيلد (الشكليّ) يُعَدّ في البنيويين من وجه، ثم نجد تشومسكي (التحويليّ) يُعَدّ فيهم من وجه آخر. كما نجد مارتينيه

(الوظيفيّ) يعدّ فيهم أيضاً. وهؤلاء الثلاثة عند طلب التمايز قد ينتسبون إلى مناهج ثلاثة كما سلف. (مشكلة البنية ص ٥٧ – ٩٢).

وهذه الأبعاد الثلاثة أيضاً قد وسعها النظر النحويّ عند العرب من خلال دأبهم المتّصل في استكمالِ نظريةٍ للتحليل النحويّ لا تتخلّف!

ومن المحقّق أنّ هذا البحث ينقطع عند مُفْتَرَق خلافيّ ونقاط تسآل مِلْحاحٍ. ولكنّي أرجو أن تكون هذه المجازفة الاستطلاعيّة الخلافيّة المنقطعة مدخلاً إلى بلوغ شيء في هذا الأفق من الطموح!

□ □ □

ثَبَت المصادر والمراجع

(أ) بالعربيّة

١ – إحصاء العلوم، للفارابي، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصريّة بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٦٨.

٢ – إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٥٩.

٣ – أسرار العربيّة، لابن الأنباريّ، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق ١٣٧٧ – ١٩٥٧، وطبعة خريستيان فريدرخ سِيْبُلْد، ليدن (مطبعة بريل) ١٨٨٦ – ١٣٠٣.

٤ – أصول التفكير النحويّ، لعلي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية (كليّة التربية)، ١٣٩٢ – ١٣٩٣، ١٩٧٣.

٥ – أصول النحو، لابن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، النجف الأشرف ١٩٧٣.

٦ – الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام، تقديم وتحقيق رشيد العبيدي، دار الفكر ١٣٩٠ – ١٩٧٠.

٧ – الألسنية العربيّة، لريمون طحّان، دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت ١٩٧٢.

٨ – أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى ١٣٩٠ – ١٩٧٠.

٩ – أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجاريّة بالقاهرة ١٣٧٥ – ١٩٥٦.

١٠ – الإيضاح في علل النحو، للزجّاجي، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة – القاهرة ١٣٧٨ – ١٩٥٩.

(١١) البحث اللغويّ عند العرب، لأحمد مختار عمر، دار المعارف بمصر ١٩٧١.

(١٢) البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، لأحمد مختار عمر، دار الثقافة - بيروت ١٩٧٢.

(١٣) تاريخ الفلسفة الإسلاميّة، لماجد فخري، ترجمة كمال اليازجي، الدار المتّحدة للنشر ١٩٧٤.

١٤ - تشومسكي والثورة اللغوية، لجون سيرل، الفكر العربي (الألسنيّة أحدث العلوم الإنسانيّة)، العددان ٨ - ٩، طرابلس - الجماهيرية العربيّة الليبيّة الشعبيّة الاشتراكيّة. يناير - آذار ١٩٧٩.

١٥ - كتاب التفّاحة في النحو، لأبي جعفر النّحاس، تحقيق كوركيس عوّاد. مطبعة العاني - بغداد ١٣٨٥ - ١٩٦٥.

١٦ - التقدير وظاهر اللفظ، لداود عبده، الفكر العربي (الألسنيّة أحدث العلوم الإنسانيّة)، العددان ٨ - ٩، طرابلس - الجماهيرية العربيّة الليبيّة الشعبيّة الاشتراكيّة. يناير - آذار ١٩٧٩.

١٧ - الخصائص، لابن جنّي، تحقيق محمد علي النجّار. دار الكتب المصرية ١٣٧١ - ١٣٧٦، ١٩٥٢ - ١٩٥٦.

١٨ - كتاب الدرّة الألفيّة في علم العربيّة، لابن مُعْطٍ، طبعة ليبسيج. ١٣١٧ - ١٩٠٠.

١٩ - الردّ على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف. دار الفكر العربي - القاهرة ١٣٦٦ - ١٩٤٧.

٢٠ - شذا العرف في فنّ الصرف، لأحمد الحملاوي. الطبعة السابعة عشرة ١٣٨٨ - ١٩٦٨.

٢١ - شرح الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى ١٣٧٥ - ١٩٥٥.

٢٢ - شرح شذور الذهب، لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٨٠ - ١٩٦٠.

٢٣ - علم اللغة، مقدمة للقارئ العربيّ، لمحمود السعران. دار المعارف بمصر ١٩٦٢.

٢٤ - في النحو العربي: نقد وبناء، لإبراهيم السامرائي. دار الصادق - بيروت.

٢٥ – القرآن الكريم .
٢٦ – كتاب سيبويه ، طبعة بولاق ١٣١٦ ، ١٣١٧ . وطبعة عبد السلام هارون ١٣٨٥ – ١٩٦٦ –
٢٧ – اللغة العربيّة بين الثبوت والتحوّل : مَثَلٌ من ظاهرة الإضافة ، لنهاد الموسى ، حوليات الجامعة التونسيّة ١٩٧٦ ، العدد الثالث عشر ص ٧ – ٥٥ .
٢٨ – المدارس النحويّة ، لشوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .
٢٩ – مدخل إلى علم اللسان الحديث (١ ، ٢ ، ٣) ، لعبد الرحمن الحاج صالح ، اللسانيّات ، المجلّد الأول – الجزء الأوّل ، ١٩٧١ ، المجلّد الأوّل – الجزء الثاني ، ١٩٧١ ، المجلّد الثاني – الجزء الأوّل ، ١٩٧٢ .
٣٠ – مذكرات في قواعد اللغة العربيّة ، لسعيد الأفغاني ، الطبعة الثالثة ، مطبعة جامعة دمشق .
٣١ – مشكلة البنية ، لزكريا إبراهيم ، مكتبة مصر بالفجّالة ، ١٩٧٦ .
٣٢ – المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضع محمد فؤاد عبد الباقي ، مطابع الشعب بالقاهرة ١٣٧٨ هـ .
٣٣ – مغني اللبيب ، لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، (راجعه سعيد الأفغاني) . دار الفكر الحديث – لبنان .
٣٤ – المفصّل ، للزمخشري ، طبعة (بروخ) .
٣٥ – المقتضب ، للمبرّد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٨٥ – ١٣٨٨ .
٣٦ – المقدّمة ، لابن خلدون ، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني – بيروت ، ١٩٦١ .
٣٧ – من تاريخ النحو ، لسعيد الأفغاني ، دار الفكر – بيروت .
٣٨ – موصل الطلاّب إلى قواعد الإعراب ، لخالد الأزهري ، بهامش تمرين الطلاّب في إعراب الألفيّة ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٠ – ١٩٥١ .
٣٩ – النحو العربيّ ومنطق أرسطو ، لعبد الرحمن الحاج صالح .
٤٠ – نظريات في اللّغة ، لأنيس فريحة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ١٩٧٣ .
٤١ – الوجهة الاجتماعيّة في منهج سيبويه في كتابه ، لنهاد الموسى ، بحث ألقي في مؤتمر ذكرى القرن الثاني عشر لوفاة سيبويه ، جامعة بهلوي ، شيراز ، نيسان – أيار ١٩٧٤ ونشر في مجلّة حضارة الإسلام ، دمشق ١٣٩٤ – ١٩٧٤ .

٤٢ – وقائع مؤتمر مجمع اللغة العربيّة في القاهرة في دورته الخامسة والأربعين، لعدنان الخطيب. مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ، السنة الثانية، العدد المزدوج ٣ – ٤، صفر – جمادى الأولى ١٣٩٩، كانون الثاني – نيسان ١٩٧٩.

(ب) بغير العربيّـــة

٤٣ – American Schools of Linguistics, Hamp, E., in Linguistics, edited by Hill, A. 1969

٤٤ – An Arab Grammarian of the Eighth Century A.D. Carter, M., in Journal of the American Oriental Society, Vol. 93, N. 2, April — June 1973.

٤٥ – Aspects of the theory of Systax, Chomsky, N., The MIT Press, 1965

٤٦ – Backward Pronominalisation Across Co—ordinate Structures, Hinds, J., in Linguistic Inquiry, Vol. IV, No. 2, 1975

٤٧ – Chomsky, Lyons. J., Fontano/Collins 1972.

٤٨ – Current Issues in Linguistic Theory, Chomsky, N., Fifth Printing, Mouton, The Hague—Paris 1970

٤٩ – The Descriptive Technique of Panini, Misra, V.N. Mouton, The Hague—Paris 1966

٥٠ – Dictiosary of Language and Linguistics, Hartmann, R.R.K. and Stork, F.C., Applied Science Publishers, London 1976

٥١ – Empathy and Syntax, Susumo Kuno and Etsuko Kaburaki, in Linguistic, Inpuiry Vol. 8. No. 4

٥٢ – Foundations of Syntactic Theory, Stockwell, R.,

Prenteice– Hall, Englewood Cliffs, New jersey, 1977

From Deep to Surface Structure, Burt, M., —٥٣
Harper and Row, Publishers, New york.. 1971

Guide to Transformational Grammar (History, Theory, Practice), Grinder, J. and Elgin, S., —٥٤
Holt, Rinechart and Winston, 1973

Historical Linguistics, Lehmann, W., —٥٥
Holt, Rinechart and Winston, 1973

An Introduction to Descriptive Linguistics, Gleason, H.A. —٥٦
Holt... New york... 1966

An Introduction to Language, Fromkin, V., and Rodman, R., —٥٧
Holt... New York .. 1974

Introduction to Tagmemic Analysis, Cook, W., —٥٨
Holt... New York... 1969

The Language of Linguistics(Reflections on Linguistic Terminology), —٥٩
Hartmann, R.R.K., Tubingen 1973

Man's Many Voices (Language in its Cultural Context), —٦٠
Burling, R.,
Holt... New York... 1970

The Methodology and Motivation of Transformational Grammar, —٦١
Fidelholtz, J.,
in Some New Directions in Linguistics, Georgetown University 1973

Modern Linguistics, Bierwisch, M., —٦٢
Mouton, The Hague, Paris 1971

Methods in Structural Linguistics, Harris, Z., —٦٣
The University of Chicago, Third Impression 1957

Modern Theories of Language, Davis, P. W., —٦٤
Prentice Hall, Englewood Cliffs New Jersey 1973

Th Neogrammarians, Jankowsky, K., – ٦٥
Mouton, The Hague—Paris, 1972

The New English Grammar: A Descriptive Introduction, – ٦٦
Cattell, N. R.,
The MIT Press, 1969

Papers in Structural and Transformational Linguistics, – ٦٧
Harris, Z.,
Reidel Publishing Company, Dordrecht—Holland 1970

The Prague School of Linguistics, Garvin, P.L., – ٦٨
In Linguistics, edited by Hill, A.A., 1969

A Short History of Linguistics, Robins, R.H., – ٦٩
Longmans, London 1969

Sibawaihi's Principles of Grammatical Analysis, Carter, M., – ٧٠
Unpublished Ph. D. Dissertation, Oxford 1968

The Sound Pattern of English, Chomsky, N., and Halle, M., – ٧١
Harper and Row, New York... 1968.

Studies in Functional Syntax, Martinet, A., München 1975 – ٧٢

A Survey of Structural Linguistics, Lepschy, G., – ٧٣
Faber and Faber, London 1970

Syntactic Structures, Chomsky, N. Mouton 1966 – ٧٤

Die Syntactische Terminologie Bei Sibawaih, Mosel, U., – ٧٥
München, 1974

Three Perspectives in the Functional Approach to Syntax, Kuno, S. – ٧٦
in Papers from the Parasession on FUNCTION—ALISM,
April 17, 1975—Chicago Linguistic Society

Topics in the Theory of Generative Grammar Chomsky, – ٧٧

N.,
Mouton, the Hague—Paris 1969 & in current Trends in Linguistics, Vol. 3 P. 1—60

Trends in Linguistics, Ivic, M., Mouton 1970 ٧٨ -

Universals of Language, Greenberg, J., Editor, The MIT Press, Second Edition 1976 ٧٩ -